

Distr.: General
21 May 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 21 أيار/مايو 2021 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش؛ وسعادة السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والسيد أكيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك البيانات التي أدلى بها أصحاب المعالي السيد وانغ يي، مستشار الدولة ووزير خارجية الصين؛ والسيد عثمان الجرندى، وزير الخارجية والهجرة والتونسيين في الخارج؛ والسيد جان إيف لودريان، وزير أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا؛ والسيد سوبرامانيام جايشانكار، وزير الخارجية الهندي؛ والسيد بوي ثان سون، وزير خارجية فييت نام؛ والسيد سيمون كوفني، وزير الخارجية والدفاع في أيرلندا؛ والسيدة إيفا ماريا ليميتس، وزيرة خارجية إستونيا؛ والسيد موتاهي كاغوي، وزير الدولة للشؤون الصحية في كينيا؛ والسيد داغ إنجي أولشتاين، وزير التنمية الدولية في النرويج؛ والسيدة ليندا توماس - غرينفيلد، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة وعضو مجلس وزراء الرئيس بايدن؛ والسيد جيمس دودريدج، وزير الشؤون الأفريقية في مكتب وزارة الخارجية والكونولث والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وكذلك ممثلو المكسيك، والنيجر، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والاتحاد الروسي فيما يتعلق بالجلسة التي عقدت عن بعد بالفيديو بشأن "السلام والأمن في أفريقيا: معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بالتوازي مع دعم الانتعاش في أفريقيا بعد الجائحة" والتي انعقدت يوم الأربعاء 19 أيار/مايو 2021.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس بشأن هذا المؤتمر عن بعد بالفيديو، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات خطية، أرفقت نسخ منها أيضا وهي: الاتحاد الأوروبي، وإثيوبيا، وإسبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبيرو، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزيمبابوي، وسلوفاكيا، وسويسرا، وقطر، والكرسي الرسولي، وكندا، ولجنة بناء السلام، ومالطة وهنغاريا، واليابان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، التي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن وباء مرض الفيروس التاجي، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جانغ جون

رئيس مجلس الأمن



المرفق 1

إحاطة مقدمة من الأمين العام، أنطونيو غوتيريش

أشكركم، يا سيادة الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الموضوع المهم المتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بالتوازي مع دعم الانتعاش في أفريقيا بعد الجائحة.

منذ بداية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حذرت من المخاطر التي تشكلها تلك الجائحة على الناس والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان المتضررة من الصراع. وتضمنت سلسلة الموجزات السياسية التي أصدرتها في العام الماضي موجزا يركز فقط على أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، على أفريقيا.

لقد كانت تلك خلفية مناشدتي لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لتمكيننا من التركيز على عدونا المشترك، أي الفيروس. وقد رحبت العديد من الحكومات والجماعات المسلحة، بما فيها العديد من الجماعات المسلحة في أفريقيا، بدعوتي، وهي أكثر أهمية من أي وقت مضى في الوقت الذي نواجه فيه استمرار العنف المزمع في بعض البلدان وظهور صراعات قديمة في بلدان أخرى.

استمرت الجماعات المتطرفة العنيفة في غرب ووسط أفريقيا وموزامبيق، بما في ذلك الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام، في شن هجماتها الشنيعة على المدنيين، بل زادت منها، الأمر الذي وضع تحديات رئيسية إضافية أمام المجتمعات والحكومات. والهجمات الأخيرة في كابو دلغادو، وتزايد انعدام الأمن الذي تسببه قوات التحالف الديمقراطية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تذكر بذلك التهديد الخطير.

منذ بداية الجائحة، كثف الممثلون الخاصون للأمين العام ومبعوثوه في جميع أنحاء القارة جهودهم لتعزيز منع نشوب الصراعات، والدفع قدما بمفاوضات السلام، وذلك تماشيا مع مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات المدافع، ففي الشهر الماضي، على سبيل المثال، سافر ممثلي الخاص، فرانسوا لورنسي فال، إلى نجامينا في منطقة وسط أفريقيا والتقى بأصحاب المصلحة الرئيسيين التشاديين والإقليميين لتعزيز العمليات السلمية والشاملة والتوافقية من أجل العودة إلى النظام الدستوري بعد وفاة الرئيس ديبي إيتو. وكان تواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من خلال عقد اجتماعات افتراضية مع النساء والشباب والقادة المدنيين أمرا محوريا لدعمنا للحوار السياسي الجاري.

عملت لجنة بناء السلام طوال العام الماضي على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تهيئة المجال للقادة الوطنيين والإقليميين لتبادل خبراتهم والتماس الدعم من أجل التعافي من الجائحة. وقد عدل صندوق بناء السلام التابع لي عمله استجابة للجائحة لدعم الجهود الوطنية لإدارة الأزمات، والتماسك الاجتماعي، والحوارات، والنهج الشاملة للجميع، والتصدي لخطاب الكراهية والتضليل.

تواجه بالفعل مجتمعات وبلدان كثيرة في القارة الأفريقية بيئة معقدة للسلام والأمن. وتشمل عوامل الخطر جوانب عدم المساواة التي طال أمدها، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والتدهور البيئي، وحالة التحضر، والضغط الديمغرافية.

ويشكل اضطراب المناخ مضاعفاً آخر للأزمة. وعندما يؤدي تغير المناخ إلى تجفيف الأنهار، ويقلل من المحاصيل، ويدمر الهياكل الأساسية الحيوية، فإنه يشرّد المجتمعات المحلية، ويترك الناس عرضة للتجنيد من قبل العصابات الإجرامية، والمتطرفين العنيفين، والجماعات المسلحة ويزيد من مخاطر عدم الاستقرار.

إن بعض البلدان تدور في دوامة، حيث تؤدي فيها الصراعات إلى الفقر والهشاشة، مما يقلل من قدرة تلك المجتمعات على الصمود ويقلص من آفاق السلام.

بعد مرور عام على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، نواجه إمكانية حدوث انتعاش غير متكافئ، من الواضح أن الأزمة تغذي العديد من محركات الصراع وعدم الاستقرار تلك.

إن التداعيات الاقتصادية الشديدة لهذا الجائحة تزيد من حدة التوترات بالفعل. وعلى الصعيد العالمي، دفعت الأزمة ما يقدر بنحو 114 مليون شخص إضافي إلى براثن الفقر المدقع.

لقد تباطأ النمو الاقتصادي في القارة الأفريقية، حيث قدر بنسبة 3,4 في المائة في عام 2021، مقارنة بنسبة 6 في المائة على الصعيد العالمي. فالتحويلات المالية تنضب والديون تتزايد.

تحت شعار مكافحة الأزمة، قيدت بعض الحكومات العمليات الديمقراطية والحيز المدني.

في عدة بلدان، سارت الجائحة جنباً إلى جنب مع الخطابات المثيرة للخلاف، وخطابات الكراهية والتحريض على العنف، والمعلومات المضللة الضارة، مما أدى إلى زيادة الانقسامات وتدنّي الثقة.

إن الأثر الشديد لهذا الجائحة على الشباب، لا سيما في أفريقيا، وهي أصغر قارات العالم سناً، يسهم في زيادة المخاطر. ويؤدي فقدان فرص التعليم والعمالة والدخل إلى الشعور بالغربة والتهميش والإجهاذ في مجال الصحة العقلية، وهو ما يمكن أن يستغله المجرمون والمتطرفون.

ما انفكت الجائحة تعمق من عدم المساواة القائمة بين الجنسين. وتمثل النساء أكثر من 50 في المائة من الوظائف المنخفضة الأجر والكثيفة العمالة في تجارة التجزئة، والضيافة والسياحة، وتلك الوظائف ربما لا تعود أبداً مع تبني الشركات للأنظمة الأتمتة.

تتهدد جائحة (كوفيد-19)، المكاسب التي تحققت بشق الأنفس من حيث مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما في ذلك عمليات السلام. وأحضر الدول الأعضاء على بذل جهود استباقية لإشراك النساء والشباب عند تشكيل عملية التعافي بعد انتهاء الجائحة. إن ضمان تكافؤ الفرص والحماية الاجتماعية، والحصول على الموارد والخدمات، والمشاركة الشاملة والمجدية في صنع القرار ليست التزامات أخلاقية وقانونية فحسب؛ بل هي أيضاً التزامات أخلاقية وقانونية. إنها شرط ضروري للبلدان للخروج من فخ الصراع والسير بحزم على طريق السلام والتنمية المستدامة.

إن التعافي من الجائحة يتيح فرصة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، ووضع الوقاية في صدارة جهودنا، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وتعمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها في جميع أنحاء القارة الأفريقية على دعم هذه الأهداف.

أبدت الحكومات الأفريقية نفسها التزاما كبيرا بمكافحة الجائحة بإنشاء فرقة العمل التنظيمية في أفريقيا من أجل اتباع نهج موحد على نطاق القارة.

بيد أن محدودية الإمدادات، والحصول على اللقاحات، وعدم كفاية الدعم المقدم للاستجابة للجائحة تعوق الانتعاش وتؤخره. ومن بين الـ 1,4 مليار جرعة التي تُعطى في جميع أنحاء العالم اليوم، لم يصل إلى أفريقيا سوى 24 مليون جرعة، أي أقل من 2 في المائة.

إن توزيع اللقاح على نحو منصف ومستدام في جميع أنحاء العالم أسرع طريق نحو الانتعاش السريع والعاقل. ويتطلب ذلك تقاسم الجرعات، وإزالة القيود المفروضة على الصادرات، وزيادة الإنتاج المحلي، والتمويل الكامل لمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة (كوفيد-19)، ومرفق كوفاكس لإتاحة اللقاحات المضادة لكوفيد-19.

إن الأمم المتحدة تدعو في كل مكان إلى بذل جهد عالمي منسق بشأن اللقاحات واتخاذ تدابير لتخفيف عبء الديون الذي يهدد بشل الانتعاش في العديد من البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل، ولا سيما في أفريقيا. وأرحب بتخصيص صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة بشكل قياسي. ويجب أن يأتي ذلك مع إعادة تخصيص حتى تصل السيولة إلى البلدان المحتاجة وتتجنب حدوث مشاكل إضافية.

أثني أيضا على تمديد مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون والإطار المشترك لمعالجة الديون. غير أنه يجب توسيع نطاق الأهلية لتشمل جميع البلدان النامية الضعيفة، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، التي لا تزال تقترب بفائدة عالية وتخاطر بضائقة الديون. وفي الأجل الطويل، نحن بحاجة ماسة إلى تعزيز وإصلاح هيكل الديون الدولية.

تعمل أفرقتنا القطرية التابعة للأمم المتحدة وبعثاتنا لحفظ السلام والبعثات السياسية بشكل وثيق مع الحكومات الوطنية، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية لمكافحة انتشار الفيروس، ووضع الإدماج والمرونة والعمل المناخي في مقدمة الجهود الرامية إلى إعادة بناء الاقتصادات والمجتمعات.

في كانون الثاني/يناير، عينت منسقا خاصا للتنمية في منطقة الساحل. وستتناول جهوده العلاقة المهمة بين السلام والأمن والتنمية. وفي وسط أفريقيا، نعمل مع الحكومات والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتخفيف آثارها الاجتماعية والاقتصادية.

من الجدير بالذكر أن حملاتنا للاتصالات وبعثاتنا لحفظ السلام تساعد على التصدي للشائعات والمعلومات المضللة. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، تقدم إذاعة أوكابي التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية معلومات واقعية عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، باللغات المحلية.

في جميع أنحاء القارة وحول العالم، تقدم مبادراتنا الموثوقة سرديات قائمة على العلم لمساعدة الناس على البقاء آمنين متفائلين ومساعدة بعضهم البعض. وقد أظهرت الجائحة أن قوتنا بمقدار قوة أضعف حلقة لدينا، وأننا لن نحقق الانتعاش إلا إذا تضامنا. ويجب أن يترجم الشعور بالضعف المشترك إلى هدف

مشترك، ونحن نسعى جاهدين للتغلب على التشرذم والتعصب القومي، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات والأزمات، ودوافعها ومصادرها، وتشكيل انتعاش قوي، وبناء مستقبل أفضل للجميع.

في ذلك الجهد، لا توجد قارة أخرى أكثر أهمية من أفريقيا، ونحن نعتمد على دعم مجلس الأمن.

المرفق 2

إحاطة مقدمة من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، وأن أشكركم على هذه الفرصة لتقديم إحاطة للمجلس عن الشواغل والآراء الأفريقية المتعلقة بهذا الموضوع المهم جدا المتمثل في معالجة الأسباب الجذرية للصراع مع تعزيز الانتعاش بعد انتهاء الجائحة في أفريقيا. وباسم مفوضية الاتحاد الأفريقي، أرحب بمبادرة مجلس الأمن برئاسة الصين لتنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع بالغ الأهمية.

ستظل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تؤثر تأثيرا عميقا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، ولا سيما على البلدان المتضررة، التي لديها بالفعل نُظم اجتماعية واقتصادية ضعيفة، دمرتها الصراعات والعمليات السياسية الهشة. والواقع أن الاتجاهات لا تزال تظهر مساراً متزايداً في عدد المصابين وما ينجم عن ذلك من وفيات.

في بداية الجائحة، اعتمدت أفريقيا استراتيجيتها الخاصة لمقاومة هذه الآفة. ونسقت مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والمبعوثون الخاصون، والدول الأعضاء مختلف الإجراءات، مما أدى إلى إنقاذ ملايين الأرواح الأفريقية.

إن التحدي الأكبر الذي تواجهه أفريقيا اليوم يتمثل في قضية اللقاح. ومن الخطأ الكبير جدا الاعتقاد بأن العالم قد يكون آمناً في حين أن القارة الأفريقية لا تزال تفتقر إلى الحماية من الفيروس ومتغيراته. هل يمكننا أن ننسى أن العالم يتجه نحو العولمة وكذلك تتجه الجائحة بشدة نحو العولمة؟

أما على الجبهة السياسية، فكانت هناك تحديات الحفاظ على العمليات السياسية اللازمة لتنفيذ عمليات الانتقال واتفاقات السلام على أرض الواقع لتجنب انهيار العديد من الدول الأفريقية. وينبغي لجهود مجلس الأمن، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن تركز على البلدان المتأثرة بالصراعات، وأن تواصل تشجيع ورعاية العمليات السياسية الجارية الاضطلاع بها لضمان التقدم المطرد في التحولات السياسية وتنفيذ اتفاقات السلام. إن السودان ومالي وليبيا وتشاد أمثلة على شواغلنا العميقة في ذلك المجال من العمليات الانتقالية.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد أدى تباطؤ النمو الاقتصادي، وانخفاض مستويات التجارة الدولية، وانخفاض الطلب على الصادرات الأولية لأفريقيا، وارتفاع الدين الخارجي، وارتفاع التضخم إلى نشوء حالة اقتصادية ستؤثر سلباً على الحالة الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، يواجه 20 بلداً أفريقياً خطر الانهيار بسبب عبء الديون. وسيتطلب ذلك تفكيراً جدياً ومبادرات جديدة تهدف إلى الانتعاش بعد انتهاء الجائحة. وأود أن أشدد على أن استراتيجية الانتعاش الاقتصادي ينبغي أن تركز أكثر على التحفيز الاقتصادي وإعادة هيكلة الديون، وليس على التقشف.

أما على الصعيد الاجتماعي، فالحالة ملحة أيضاً وتتطلب اهتماماً فورياً. وقد أدى حظر السفر العالمي والإغلاق الوطني إلى أزمة اجتماعية واقتصادية عطلت الاقتصادات وأثرت على قطاعي العمالة الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، مما أدى إلى فقدان أعداد كبيرة من الوظائف، وارتفاع التضخم،

وتدهور حقيقي في مستويات المعيشة. ومع وجود جائحة (كوفيد-19)، تأثر تقديم الخدمات بشدة، مما أدى إلى تهديدات خطيرة لسبل العيش، وربما يؤدي إلى تصاعد الإحباطات وتزايد السخط الاجتماعي.

أدت العواقب الاقتصادية لهذا الجائحة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا والقطاع غير الرسمي، ولا سيما في البلدان المتأثرة بالصراعات، مثل البلدان التي تمر بعمليات انتقالية، إلى فقدان فرص عمل ضخمة. ومن المرجح أن يكون لذلك أثر على مبادرات العودة إلى المدرسة، لأن معظم الآباء يفتقرون إلى الوسائل اللازمة لإرسال الأطفال إلى المدرسة. كما كان لجائحة (كوفيد-19) أثر مدمر على قدرات المستشفيات العامة في هذه البلدان، مما عرض حياة المواطنين الذين يعانون من أمراض مزمنة أخرى للخطر. واسمحوا لي الآن أن أشدد على ثلاث نقاط أود أن أسترعي انتباه المجلس إليها.

أولاً، في الأجل القريب، نحن بحاجة إلى مزيد من التنسيق في توزيع اللقاحات وبرامج التصنيع. وهذا أمر يثير القلق العاجل والفوري. ويمكن للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يساعدوا حكومات البلدان المتأثرة بالصراعات على كفالة التنسيق الجيد للجهود المبذولة حالياً لمكافحة الجائحة، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة المالية، والتقنية، واللوجستية لتوفير اللقاحات.

ثمة حاجة ملحة لإنهاء الحمائية ضد اللقاحات وتأمين اللقاحات التي تهدد باستبعاد البلدان المنخفضة الدخل والهشة، مما يعرض للخطر الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي للبلدان الأفريقية المتضررة.

وفي هذا الصدد، أشيد بإشادة كبيرة بجهود قادة الاتحاد الأفريقي في إنشاء صندوق الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي يهدف إلى جمع الموارد لتعزيز الاستجابة القارية لجائحة (كوفيد-19)، ولا سيما من خلال التخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي والإنساني للجائحة على السكان الأفارقة. ونحضر بقوة المجتمع الدولي على دعم مساعي صندوق الاستجابة للاتحاد الأفريقي الرامي إلى دعم جهود البلدان الأفريقية لإطلاق برامجها لمتعلقة بالتطعيم.

أكرر أيضاً دعوة الاتحاد الأفريقي إلى ضمان تخفيف عبء الديون لصالح البلدان الأفريقية، مراعاة للظروف الفريدة التي تمر بها البلدان التي فقدت إيراداتها واحتياطياتها الحالية في تصديدها لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ثانياً، هناك حاجة في الأجل القصير إلى بذل جهود مؤسسية للدعوة إلى مزيد من المرونة في تمويل برامج التحفيز الاجتماعي والاقتصادي الوطنية. ونشدد على ضرورة تضافر جهود المؤسسات المالية الدولية والشركاء، فضلاً عن مصرف التنمية الأفريقي، في هذا المجال. وأود أن أؤكد من جديد أن الانتعاش بعد انتهاء الجائحة ينبغي أن يركز بشكل أساسي على الانتعاش الاقتصادي الذي يفضي إلى إيجاد فرص العمل، وتوفير الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإعادة بناء سبل العيش المستدامة في القطاعات التي تحملت أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)،

أود أيضاً أن أؤكد على أنه ينبغي لنا أن نستفيد استفادة كاملة من الشراكة الاستراتيجية بين منطقتنا، الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة الاتحاد الأفريقي، ولجنة الأمم المتحدة لبناء السلام العمل على زيادة تعزيز التنسيق بينهما بشأن مختلف جوانب الدعم المقدم إلى البلدان الأفريقية المعنية بإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع من أجل تحقيق أقصى قدر من الكفاءة لهذا الدعم وأثره الإيجابي

ثالثاً، في الأجل المتوسط والطويل يجب ألا نفقد الزخم الذي اكتسبناه قبل انتشار الجائحة بشأن الصلة بين السلام والأمن والتنمية على النحو المبين في خطة أفريقيا لعام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، اللذين أوضحا بوضوح الأهداف الطويلة الأجل. وفي هذا الصدد، أدعو المجتمع الدولي إلى دعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي تشهد تقدماً كبيراً، بهدف ضمان حرية حركة السلع والخدمات فيما بين سائر البلدان الأفريقية.

أخيراً، أكرر دعوة الأمين العام لجميع المتحاربين، أينما كانوا، إلى تبني وقف إطلاق النار العالمي ودعمه بالكامل من أجل تيسير الجهود المبذولة لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وفي هذا الصدد، أدعو مجلس الأمن إلى النظر في نهج جديد وطرق مبتكرة لتمويل السلام في أفريقيا، حيث تركز أجهزة ومؤسسات أخرى في الميادين الدولية على تمويل التنمية الأفريقية. لقد حان الوقت لنعرف أن السلام هو القطاع الذي لديه أهم احتياجات التمويل.

إحاطة مقدمة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أخيم شتاينر

يشرفني شرفا عظيما أن أتكلّم عن موضوع السلام والأمن في أفريقيا. واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ سعادة السيد موسى فقي محمد على إعادة انتخابه رئيسا لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وستواصل الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العمل معكم على نحو وثيق في الوقت الذي نتقدم فيه أفريقيا إلى الأمام بشكل أفضل في تعافيتها من هذه الجائحة المدمرة.

إن أفريقيا قارة واحدة لا مثيل لها. فهي موطن لحوالي ثلث الاحتياطيات المعدنية العالمية، وحوالي ثلثي الأراضي الصالحة للزراعة في العالم وثاني أكبر غابات الأرض المطيرة الواقعة في حوض الكونغو. وتوجد في أفريقيا نسبة 40 في المائة من إمكانات الطاقة الشمسية في العالم، التي ستكون أساسية لانتقال عالمي للطاقة الخضراء. وهي قارة الشباب، إذ أن أكثر من 70 في المائة من سكان العديد من البلدان الأفريقية تقل أعمارهم عن 30 سنة، وهي قوة عاملة دينامية لديها القدرة على تعزيز نتائج التنمية لعقود قادمة. ومع ذلك، فإن الكثير من هذه الإمكانات الهائلة لم يتحقق بعد.

إن السلام والأمن والتنمية في أفريقيا عناصر مترابطة على نحو لا انفكاك منه. إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام 2063 سيتطلب التغلب على قضايا الإرث المعقدة والتحديات التي تضاعفها، من قبيل عدم الاستقرار السياسي، وضعف مؤسسات الحكم، وتزايد جوانب عدم المساواة، والتراجع عن حقوق الإنسان، وإن اثنين الآن من أكبر التحديات التي يواجهها هذا الجيل هما: حالة الطوارئ المناخية وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) غير المسبوقة.

إن المضي قدما على نحو أفضل سيتطلب من الجهات الفاعلة المحلية والعالمية العمل معا، عبر التخصصات المتكاملة جدا للاستجابة الإنسانية والتنمية والسلام، لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بوصفها محور هذه المناقشة التي يجريها مجلس الأمن اليوم.

سأركز ملاحظاتي اليوم على ثلاث قضايا حاسمة.

أولا، بما أن الانتعاش الناجح سيتطلب إبقاء الجائحة تحت السيطرة، فما هي الحالة في الوقت الحاضر، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بالمساواة في توزيع اللقاحات، والحيز المالي، والآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة (كوفيد-19)، وما هي الخطوات المقبلة؟

ثانيا، بما أن السلام والتنمية المستدامة يسيران جنبا إلى جنب، ما هي الفرص التي نراها حول الاقتصاد الأخضر للبلدان والمناطق الأكثر تضررا من الصراع لكي تمضي قدما في البناء على نحو أفضل للناس وللوكب؟

ثالثا، بما أن الحكم الصالح إحدى اللبّات التي تقوم عليها العقود الاجتماعية المنصفة والعادلة، فما الذي يمكن عمله، وما الذي يجري عمله، لدعم قدرة الدولة، وتعافي المجتمعات المحلية، وإيجاد مستقبل شامل للجميع، لا سيما للنساء والفتيات؟

اسمحوا لي بأن أتناول كل مسألة وفقا لترتيبها.

سيطلب الانتعاش الناجح إبقاء الجائحة تحت السيطرة. وفي الوقت الراهن، تمثل البلدان الأفريقية جزءاً صغيراً من حالات وفيات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، المبلغ عنها في العالم مقارنة بسكانها. ويرجع ذلك جزئياً إلى الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها حكومات ومؤسسات أفريقية عديدة في وقت مبكر من انتشار الجائحة.

ومع ذلك، فإن النسب المئوية الصغيرة تخفي الآثار المالية والاجتماعية والسياسية المعوقة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، في القارة. ووفقاً لبحث أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا العام، وإن ستة من كل عشرة أشخاص تقريباً ممن سيصبحون فقراء في جميع أنحاء العالم سيعيشون في أفريقيا. وقد انعكس بالفعل نحو 40 مليون أفريقي إلى برائن الفقر المدقع.

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه القيادة التقنية للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية للأمم المتحدة للجائحة، يركز على إنقاذ الأرواح وسبل كسب الرزق. ويبين تحليلنا أن الدفعة التي تقوم بها مجموعة التنمية الخاصة الآن - التي تجمع بين الخيارات السياسية الجريئة والاستثمارات في الحوكمة والحماية الاجتماعية والرقمنة والاقتصاد الأخضر - يمكنها أن تنتشل ملايين الأفارقة من برائن الفقر بحلول عام 2030.

ومن بين الخطوات الأولى والأكثر أهمية في أهداف التنمية المستدامة السعي من أجل أفريقيا لضمان الإنصاف في اللقاحات. إن المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات في أفريقيا سوف تتخلف عن الركب ما لم تُتخذ إجراءات حاسمة الآن. وفي منتصف أيار/مايو الماضي، كانت نسبة الذين أخذوا اللقاح في البلدان الأفريقية أقل من 1 في المائة من سكانها.

ثمة حاجة ماسة إلى مزيد من الدعم. ولا ينبغي أن يكون التمويل هو العائق. ويبين تحليل البرنامج الإنمائي أن الديون الكاسحة يمكن أن تقوض قدرة البلدان الأفريقية على مكافحة الجائحة والمضي قدماً بشكل أفضل في التعافي من جائحة (كوفيد-19)، بما في ذلك جهودها الرامية إلى تفضيل حمل اللقاحات على حمل السلاح. ويدفع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا إلى درجة مثيرة للقلق تبلغ 65 في المائة، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تقيد الحيز المالي وتجعل من الصعب على الحكومات القيام باستثمارات استراتيجية.

إن مؤتمر هذا الأسبوع بشأن تخفيف عبء الديون في السودان الذي عقدته فرنسا، مثال ممتاز على الكيفية التي يمكن بها لقادة العالم أن يجتمعوا معاً لدعم السودان، في هذه الحالة من مرحلة انتقاله السياسي والاقتصادي التاريخي، لتخفيف عبء الديون من أجل إطلاق موارد التنمية وإطلاق إمكانات القطاع الخاص كجزء من بناء السلام.

لقد أدت الجائحة في أفريقيا إلى تدفقات رأسمالية إلى الخارج بلغت 5 مليارات دولار ووسعت فجوة تمويل التنمية في القارة إلى 345 مليار دولار. ومع ذلك، فإن أقل من 1 في المائة من خدمة الديون في عام 2021 ستغطي تكلفة مليار جرعة لقاح في إطار مبادرة إتاحة (كوفيد-19) على الصعيد العالمي.

ويعمل البرنامج الإنمائي، بوصفه الوكالة الإنمائية الرائدة للأمم المتحدة، مع الحكومات وأسرّة الأمم المتحدة وشركاء آخرين لدعم التأهب للقاحات ونشرها تحت لواء منظمة الصحة العالمية واليونيسيف. ويركز عرض التنمية الذي يقدمه البرنامج الإنمائي على تعزيز النظم، والإدارة الحكومية، والإنصاف، والمرونة، والاستدامة في جهود التطعيم التي تبذلها المنظمة في جميع أنحاء أفريقيا.

في غينيا الاستوائية، على سبيل المثال، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في وضع نظام رقمي لتعزيز توزيع اللقاحات وسلاسل الإمداد الخاصة بها. وفي تشاد وليبيا ومالي، يساعد البرنامج الإنمائي على إنشاء نظم للصحة الإلكترونية. وهذه ليست تدخلات لمرة واحدة، بل استثمارات في التغيير المنهجي قوية بحيث تكفي لمساعدة البلدان على مواجهة الأزمات الصحية في المستقبل.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي أهمية المضي قدما في البناء بشكل أفضل مع اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة. وسيكون التمويل حاسما لتحقيق هذه الأهداف.

ساهمت أفريقتنا في جميع أنحاء أفريقيا في وضع أكثر من 40 خطة استجابة اجتماعية واقتصادية تقودها البلدان، مما ولد رؤى جديدة لتوجيه قرارات السياسة العامة في وقت لم يسبق له مثيل. وتقتصر استثمار نحو 60 مليار دولار في مساعدة أفريقيا في المضي قدما على نحو أفضل وأكثر مراعاة للبيئة من الوباء بحيث يدفع الانتعاش التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليوم، 26 بلدا في أفريقيا لوضع وتنفيذ أطر تمويل وطنية متكاملة، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وأجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة لضمان أن يكون تمويل الانتعاش في إطار التنمية المشتركة بين الوكالات من جائحة (كوفيد-19)، متسقا تماما مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

يستخدم جنوب السودان، على سبيل المثال، عملية أطر التمويل الوطنية المتكاملة لتعزيز الحوارات الوطنية بشأن السلام والتخطيط وتعزيز الميزة الجنسانية. تستخدم كابو فيردي الأطر لتطوير منصة اقتصادية زرقاء مع أسواق الأوراق المالية.

وفي الوقت نفسه، ومن خلال وعدنا المتعلق بالمناخ، ندعم 39 بلدا في أفريقيا لجعل مساهماتها المحددة وطنيا أكثر طموحا وذلك تماشيا مع جهود التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على نحو مراعاة للبيئة، وندعم الحكومات لترجمة مساهماتها المحددة وطنيا إلى وظائف خضراء جديدة وبذل جهود أكثر طموحا للتصدي للفقر، وضمان المساواة بين النساء والفتيات، وبناء القدرة على مواجهة الصدمات في المستقبل. أما في السودان، فقد أدى برنامجنا للطاقة الشمسية في مجال الزراعة إلى توفير فرص عمل، لا سيما للنساء والشباب.

إن البطالة يمكن أن توجع التوترات العميقة الجذور في مناطق مثل الساحل ووسط أفريقيا والقرن الأفريقي، وهي نفس الأماكن التي توجد فيها إمكانات هائلة لإيجاد فرص عمل خضراء جديدة من خلال احتجاز الكربون والاتجار بالطاقة وحماية البيئة. وتحقيقا لهذه الغاية، اشترك البرنامج الإنمائي مع مؤسسة توني إوميلو لتعزيز قدرات نحو 100,000 شخص من منظمي المشاريع في أفريقيا خلال العقد القادم. وفي منطقة الساحل، دربت هذه الشراكة بالفعل أكثر من 5000 شاب، بما في ذلك توفير رأس المال الأولي لأكثر من 2 000 شاب.

خلصت دراسة جديدة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى نتيجة مفادها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي أطلقت مؤخرا ستقود التنمية الاقتصادية المستدامة في جميع أنحاء القارة الأفريقية، ما دامت مقترنة باحترام حقوق الإنسان وحماية البيئة، ولا سيما للنساء والشباب. ومن أجل المساعدة في تسخير هذه الإمكانات الهائلة، سيخدم مركز المناطق الحدودية الجديد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كينيا 270 مليون شخص يعيشون في المناطق الحدودية في أفريقيا.

ويتمثل أحد التحديات في ربط المبدعين الأفارقة بالفرص المحتملة التي قد تفتحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهو تحدٍ تعمل عليه بالفعل شبكة مختبرات التسريع التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي أكبر وأسرع شبكة لتطوير التعلم في العالم، ويقع ثلثها تقريباً في أفريقيا، وتعمل مع المبتكرين ومنظمي المشاريع المحليين.

وُفّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة استراتيجية جديدة مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية "لتعزيز التجارة كحافز للتعافي الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا من أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وكحافز للتنمية المستدامة".

بالنسبة لأفريقيا، يجب أن يكون الانتعاش المستدام مدعوماً بالطاقة المستدامة. من الجدير بالذكر أن ثلاثة أرباع الناس في جميع أنحاء العالم والبالغ عددهم نحو 800 مليون نسمة ممن لا تتوفر لديهم الكهرباء يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وفي حين أن 100 مليون أفريقي آخرين لم يعد بإمكانهم تحمل تكاليف خيارات الطاقة المستدامة نتيجة لهذه الجائحة.

بوصفي الرئيس المشارك لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وللحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، أشارك الأمين العام وعدد متزايد من الأصوات في الدعوة إلى سنة عمل بشأن الطاقة من أجل توفير الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة للجميع بحلول عام 2030 وتحقيق صافي الانبعاثات الصفيرية بحلول عام 2050 لوقف تغير المناخ. وبينما نستعد للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة في أيلول/سبتمبر والمؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو، أمل أن تنضم جميع الدول الأعضاء لدعم هذه الدعوة.

أنتقل الآن إلى نقطتي الثالثة الحرجة، وهي أهمية الحكم الصالح كلبنة بناء لعقد اجتماعي منصف وعادل.

يتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتاريخ حافل في العمل الوثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجالات التنمية والعمل لإنساني والسلام لمساعدة المجتمعات على التصدي لحالات الطوارئ الإنمائية، ومنع المشاكل من التصاعد، وبناء القدرة على الصمود لمواجهة التحديات التي لم تأت بعد.

في العام الماضي، وفي جمهورية الكونغو قمنا بتدريب الصحفيين على حقوق المرأة والطفل وعلى القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، لتعزيز قدرتهم على العمل مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

قدمنا الدعم لعشرة بلدان في أفريقيا في مجال إجراء الانتخابات، بما في ذلك من خلال توفير الدعم التقني لهيئات إدارة الانتخابات. ومن خلال عملنا مع مؤسسات حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، ساعدنا النظم الحكومية على أن تكون أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة واستجابة.

ففي أنغولا وزامبيا، على سبيل المثال، تم، من خلال مركز التنسيق العالمي المعني بسيادة القانون، وعن طريق الإنترنت، تدريب موظفي إنفاذ القانون، على كيفية التمسك بمعايير حقوق الإنسان في أعمال الشرطة أثناء حالة الطوارئ.

ودرسنا أسباب خروج الناس من النزاعات المسلحة، بما في ذلك في تشاد ونيجيريا، وكيفية دعم انتقالهم إلى الحياة المدنية، واتخذنا نهجا جديدة لبناء المصالحة وإعادة الإدماج في اتفاقات السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيا، والسودان، وجنوب السودان.

من خلال كل ما لدينا من خبرة في مجال الحكم والمرونة، مع أكثر من 50 في المائة من نفقاتنا وإدارة 9 من أكبر 10 برامج فُطرية في سياقات هشة وصعبة، صممنا على أنه عندما نريد معالجة الأسباب الجذرية للصراع، علينا الاستثمار في أعمال التنمية.

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، وفي أعقاب جهود الوساطة التي بذلها المجتمع المدني والحكومة المحلية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان الشباب الذين شاركوا سابقا في الصراع أكثر ميلا بنسبة 40 في المائة تقريبا إلى مواصلة التدريب المهني أو العمل.

اليوم، تطل برأسها جائحة (كوفيد-19) مهددة بعكس مسار مكاسب الاستقرار التي تحققت بشق الأنفس، بما في ذلك في منطقة حوض بحيرة تشاد، وتعرض المجتمعات المحلية الضعيفة لمستوى مرتفع من عدم الاستقرار الاقتصادي. ولمعالجة هذه الأزمة، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرفقا إقليميا لتحقيق الاستقرار، بناء على خبرتنا في تحقيق الاستقرار في بلدان من بينها العراق وليبيا. وقد دعمت بالفعل الحكومات والسلطات المحلية المتضررة في إعادة إرساء الثقة والقانون والنظام، وفتحت قنوات جديدة للتجارة عبر الحدود، وحسّنت الظروف الأمنية للمجتمعات المحلية المتضررة، وعززت فرص الحصول على خيارات سُبل العيش.

يعمل البرنامج الإنمائي مع حكومات بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر لتكرار هذه التجربة في منطقة ليبتاكو غورما الثلاثية الحدود. إن دعم الاستقرار في هذه المناطق الحدودية يجمع المجتمعات المحلية معا لملء الفراغ الذي يمكن من التطرف والتطرف العنيف، لا سيما في صفوف الشباب.

في بداية الجائحة، انتهزت الجماعات المتطرفة العنيفة في أفريقيا الفرصة لنشر معلومات مضللة تهدف إلى زرع السخط. واستجابة لذلك، زاد البرنامج الإنمائي من دعمه لـ 22 بلدا في أفريقيا باتباع نهج وقائي إنمائي. ففي الصومال، على سبيل المثال، درب البرنامج الإنمائي 240 من الزعماء الدينيين للمساعدة في مكافحة المعلومات المضللة.

لقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "وعد إدارة الساحل"، الذي سينفذ خلال السنوات الخمس القادمة، لدعم 10 بلدان في منطقة الساحل حددتها استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل باعتبارها أكثر البلدان هشاشة التي من المرجح أن تتأثر بتغير المناخ.

لا يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأي من هذا العمل بمفرده؛ بل نعمل مع مكتب دعم بناء السلام على تعزيز المهام الحكومية الأساسية؛ ومع شركاء من بينهم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ؛ ومع منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن إيجاد حلول للعدد القياسي من الأشخاص الذين أجبروا على ترك ديارهم، بما في ذلك نتيجة لتغير المناخ.

نتطلع إلى استمرار دعم المجلس للمضي قدما بهذا العمل.

إن البرنامج الإنمائي، الذي يعمل مع شركائنا في منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ما برح شريكا فخورا للحكومات في جميع أنحاء أفريقيا طوال عقود.

نعتقد أن الماضي قدما على نحو أفضل بعد انتهاء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يتطلب الاستثمار الطويل الأجل في منع نشوب الصراعات و "الاستثمار في الأمل"، وإن تطوير الاستثمار في المساواة في مجال اللقاحات، والاقتصاد الأخضر، والحكم الصالح، كلها ستحقق نتائج.

في أعقاب مؤتمر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كانت أفريقيا في قلب طفرة الابتكار - كل شيء من فيروس التسلسل المجيني في غانا إلى استخدام التمويل الرقمي في نيجيريا للحصول على التحويلات النقدية والحماية الاجتماعية للمحتاجين.

إن التحدي الآن يتمثل في الحفاظ على هذه الطفرة، وإعطاء صانعي السلام والمبدعين ومنظمي المشاريع، حتى على نحو خاص في سياقات الصراع والأزمات، "الأكسجين" الذي يحتاجونه لإيجاد حلول جديدة يتصورون بها مستقبلهم المشرق ويكتشفونه.

كما هو الحال دائما، ستكون منظومة الأمم المتحدة بأسرها جاهزة للمساعدة.

بيان من وانغ يي، مستشار الدولة ووزير الخارجية في الصين

أشكر معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فاكى محمد، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أقيم شتاينر على ملاحظاتهم وإحاطاتهم الإعلامية.

إن العالم يشهد أخطر جائحة في قرن من الزمان. ولا يوجد بلد يعيش في عالم خيالي بحيث يمكنه أن يعزل نفسه عن الفيروس، ولا ينبغي أن يتخلف أي بلد عن الركب في جهود الاستجابة العالمية.

إن الغرض من اقتراح الصين لهذه المناقشة المفتوحة هو حث المجتمع الدولي على الاهتمام بالتحديات الشديدة التي سببتها الجائحة للسلام والتنمية في أفريقيا، وبناء توافق في الآراء، وتشكيل جوانب تأزر. ويهدف إلى حمل المجتمع الدولي على العمل مع البلدان الأفريقية لدحر الفيروس، وإطلاق عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء الجائحة، وإزالة الأسباب الجذرية للصراعات، وتحفيز الزخم نحو السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وتود الصين أن تقدم أربعة مقترحات.

أولاً، يجب أن نساعد أفريقيا على تقليص الفجوة في الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). إذ أن لأفريقيا دوراً حاسماً في المعركة العالمية ضد جائحة (كوفيد-19). والعنصر الضاغط حالياً يتمثل في وضع خط دفاع ضد الفيروس في أفريقيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم لأفريقيا مزيداً من المساعدة فيما يتعلق بالإمدادات الطبية والأدوية والتكنولوجيا والتمويل. وينبغي له على نحو خاص توفير اللقاحات في أفريقيا بتكلفة ميسورة من خلال وسائل مختلفة، مثل المنح، والمشتريات المواتية، ونقل التكنولوجيا، والإنتاج المشترك. ونهيب بالبلدان ذات القدرة العمل على توفير اللقاحات لأفريقيا على جناح السرعة. ينبغي للمجتمع الدولي في الأجل الطويل أن يساعد أفريقيا على تعزيز قدراتها في مجال الصحة العامة، وتعزيز نظم الوقاية والمكافحة لديها، وبناء مجتمع عالمي يحقق الصحة للجميع. وينبغي للأمم المتحدة أن تقود هذه العملية وتنسقها.

ثانياً، ينبغي أن نساعد أفريقيا على التغلب على العجز في إحلال السلام. وقد ضاعفت جائحة (كوفيد-19) من الصراعات والاضطرابات في بعض البلدان الأفريقية، حيث أثرت بدورها على الاستجابة لجائحة (كوفيد-19). في جميع أنحاء أفريقيا. وينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن ينسقا بشكل وثيق مع بعضهما البعض لضمان تقدم المبادرتين: وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وإسكات المدافع في أفريقيا. ويجب أن يكون هناك دعم مستمر للبلدان الأفريقية في السعي إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الإقليمية. وينبغي تشجيع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا على مواصلة الاضطلاع بدورها القيادي في تأمين التسوية السياسية وفي عمليات السلام والمصالحة. ومن المهم توجيه تمويل حفظ السلام إلى أفريقيا وتقديم دعم أكبر لعمليات السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي وذلك بغية مساعدة أفريقيا على تعزيز قدرتها على صون السلام والاستقرار ومكافحة الإرهاب.

ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للدور المهم للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في تعزيز السلام بهدف القضاء على تكاثر الاضطرابات. ويجب رفض التدخل الخارجي غير المشروع في البلدان الأفريقية رفضاً قاطعاً للحيلولة دون نشوء المزيد من المشاكل والنزاعات. وينبغي للبلدان المعنية أن ترفع الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على زيمبابوي والسودان وبلدان أخرى في أقرب وقت ممكن.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى مساعدة أفريقيا في تضيق الفجوة الإنمائية. إن أفريقيا قارة ذات إمكانات كبيرة وآفاق واعدة. والعنصر الرئيسي هنا دعم أفريقيا في استكشاف مسار إنمائي مناسب لظروفها الوطنية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتخذ خطوات مجدية بشأن تخفيف عبء الديون، وأن تقدم المساعدة الإنمائية لها، وتتقل التكنولوجيا إليها، وأن تقي بمسؤولياتها الدولية الواجبة. ينبغي للشركاء الإنمائيين أن يفكروا تفكيراً إبداعياً في ضوء الحالة على أرض الواقع، وأن يساعدوا أفريقيا في الإسراع بالعملية المفضية إلى التصنيع والتحديث، وأن يساعدوها على تحسين قدرتها في تحقيق التنمية والابتكار المستدامين ذاتياً. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ندعم بهمة ربط أفريقيا بسلاسل الصناعة والإمداد في العالم، وأن ندعم تنمية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويمكن للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعزيز التنسيق بينهما من أجل تضافر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 لضمان تأثير واحد زائد واحد أكثر من اثنين.

رابعاً، يجب أن نساعدا أفريقيا على رفع الظلم الذي وقع عليها في الإدارة العالمية. ففي الأيام الأولى للأمم المتحدة، لم تكن من أفريقيا سوى 4 دول من بين الدول الأعضاء الـ 51 في ذلك الوقت. واليوم، وبعد مرور 76 عاماً على تأسيس المنظمة، تشغل البلدان الأفريقية 54 مقعداً، أو أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة. وهذا تغيير نوعي أكثر من كونه فقط زيادة كمية في عدد البلدان الأفريقية التي تسعى إلى القوة من خلال الوحدة. وفي القرن الحادي والعشرين، لن تتمكن الأمم المتحدة من الحفاظ على أرضيتها السياسية أو الأخلاقية إذا لم تهتم بإحلال السلام في أفريقيا أو مساعدة أفريقيا في تنميتها. وبدون دعم البلدان الأفريقية ومشاركتها، لن تحقق تعهدات الأمم المتحدة أي تقدم؛ ولن تتحقق المساواة في الحقوق، وفي الفرص، والمساواة في القواعد إذا لم يكن للبلدان الأفريقية تمثيل أكبر وصوت أقوى. وهذا ما نعيه أساساً التعددية الحقيقية

إن الصين شقيق جيد، وصديق جيد، وشريك جيد للبلدان الأفريقية. فالصين لن تتوانى أبداً عن تقديم أي شيء ما دام في صالح البلدان الأفريقية. والصين لا تتردد أبداً في القيام بأي شيء ما دام فيه الخير للشعب الأفريقي.

إن الصين ما انفكت على الدوام نصيراً قوياً لكفاح أفريقيا ضد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). واستجابة لهذه الجائحة، وقفت الفرق الطبية الصينية الـ 46 المتمركزة في أفريقيا في مواجهة التحدي على الفور دعماً لجهود الاستجابة المحلية. وقد أرسلت الصين 15 فريقاً متخصصاً من الخبراء الطبيين إلى أفريقيا، وأرسلت على جناح السرعة آلية تعاون للمستشفيات الصينية للعمل مع 43 مستشفى أفريقيا. وقد جلبت الصين تجربة الاحتواء والحلول والإمدادات إلى أفريقيا. وما فتئت تقدم اللقاحات لأكثر من 30 بلداً أفريقياً على أساس حاجتها الماسة إليها.

إن الصين ما برحت مساهماً فاعلاً في تنمية أفريقيا وتجديد شبابها. ابتداءً من خط سكة حديد تنزانيا - زامبيا إلى التعاون في مبادرة الحزام والطريق، فقد حقق التعاون الصيني الأفريقي نتائج مثمرة طوال سبعة عقود. وفي السنوات الأخيرة، أطلقت الصين وأفريقيا معاً 10 خطط تعاون كبيرة، وثمانية مبادرات رئيسية، مما رفع تعاونهما العملي إلى مستوى جديد.

وقد نفذت الصين بالكامل مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق خدمة الدين، ووقعت أو توصلت إلى اتفاق مع 16 بلداً أفريقياً بشأن تعليق خدمة الدين، وألغت ديون 15 بلداً أفريقياً في شكل قروض

حكومية قُدمت بدون فوائد، في إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي، وكان من المقرر استحقاقها بحلول نهاية عام 2020.

إن الصين ما برحت على الدوام نصيرا قويا للسلام والاستقرار في أفريقيا. وقد نفذت أساطيل البحرية الصينية 37 مهمة لمرافقة السفن التي تمر عبر خليج عدن. وفي الوقت الذي نتكلم فيه هنا، يوجد 2,043 من حفظة السلام الصينيين في أفريقيا، يعملون ليلا ونهارا من أجل إحلال السلام في ربوع القارة. وستواصل الصين الكلام بالنيابة عن أفريقيا في الأمم المتحدة، وتحت جميع الأطراف على احترام سيادة البلدان الأفريقية، واحترام مسارات التنمية التي تختارها البلدان الأفريقية بشكل مستقل، واحترام حق البلدان الأفريقية في المشاركة المتساوية في الشؤون الدولية.

إن التنمية هي الأساس والعنصر الرئيسي لحسم جميع المسائل. وإن المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي تتمثل في دعم تنمية أفريقيا. وفي مواجهة جائحة تحدث مرة واحدة في القرن، فإن الصين وأفريقيا على استعداد لإطلاق مبادرة الشراكة معا من أجل تنمية أفريقيا. وتحص المجتمع الدولي على تقديم دعم أقوى لأفريقيا في مجالات من قبيل الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وإعادة الإعمار، والتجارة والاستثمار، وتخفيف عبء الديون، والأمن الغذائي، والتخفيف من حدة الفقر، وتغير المناخ، والتصنيع، ووضع الموارد في الأماكن التي تحتاج إليها أفريقيا بشدة، من أجل مساعدة القارة على التغلب على الصعوبات والقيام بخطوات واسعة إلى الأمام. وننتقل إلى تكاتف المزيد من البلدان والمنظمات الدولية، ولا سيما شركاء التعاون التقليديين لأفريقيا، تماشيا مع مبدأ الملكية والمساواة والانفتاح في أفريقيا، وذلك سعيا إلى التنسيق والتعاون، وممارسة تعددية الأطراف الحقيقية، وحشد الدعم القوي لتنمية أفريقيا.

إن أفريقيا عضو مهم في الأسرة العالمية. فأفريقيا المسالمة والمستقرة والمزدهرة ستسهم بقدر أكبر في التقدم البشري. وستواصل الصين الوقوف بحزم إلى جانب إخواننا الأفارقة في جميع التحديات، والعمل مع الشركاء العالميين لدعم السلام والأمن في أفريقيا وبناء مجتمع له مستقبل متقاسم مع البشرية.

المرفق 5

بيان السيد عثمان الجرندى وزير خارجية تونس والهجرة والتونسيين في الخارج

[الأصل: بالعربية]

أودّ في البداية أن أشكر جمهورية الصين الشعبية على تخصيص اجتماع اليوم للتداول من جديد بخصوص معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في القارة الإفريقية، في ظلّ تحديات التعافي من جائحة كوفيد-19، وهو موضوع يكتسي أهمية بالغة في هذه المرحلة الدقيقة التي يمرّ بها العالم.

لا يفوتني في هذه المناسبة أن أنوّه بجهود جمهورية الصين الصديقة من أجل دعم مسارات التنمية في البلدان الإفريقية من خلال العديد من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف، والتي كان آخرها المبادرة من أجل الشراكة للتنمية في إفريقيا. كذلك أشكر السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على مداخلته القيّمة وعلى جهوده المتواصلة منذ تفشي الجائحة لضمان اضطلاع المنظمة الدولية بدور محوري وفّعال في معالجة تداعياتها على الدول والشعوب. ولا يفوتني أن أحيي السيد محمد موسى فقيه، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، والسيد أخيم شتاينز، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إحاطتهما المهمتين.

لقد فرضت جائحة كوفيد-19 واقعا جديدا على الدول والشعوب كافة دون استثناء، وساهمت في تعميق الأزمات والنزاعات القائمة، وفرضت صعوبات جديدة على مختلف المستويات، وهو ما يجعلها بدون شك أحد أهم التحديات التي تواجهها منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في الوقت الحالي.

منذ أول مشاورات عقدها مجلس الأمن يوم 9 نيسان/أبريل 2020 في هذا الشأن، أصبحت هذه المسألة محورية في مداولاتنا لكونها ترتبط ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بمختلف المواضيع والأوضاع المطروحة على جدول أعمال المجلس. ولئن يتّفق الجميع على أنّ الحصلة كارثية على المستوى الصحي، حيث تجاوز عدد الوفيات حتى الآن ثلاثة ملايين وأربع مائة ألف، إلى جانب أكثر من 160 مليون حالة عدوى، وهي أرقام مخيفة ومرشحة للارتفاع، إلا أننا نعتقد أنّ القادم سيكون أصعب بسبب التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية العميقة التي ستتواصل لسنوات. وستكون هذه التداعيات أشدّ وقعا في البلدان النامية وفي السياقات الهشة، لا سيّما في القارة الإفريقية، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تغذية النزاعات القائمة ويجعل معالجة أسبابها الجذرية أكثر صعوبة وتعقيدا.

لا يخفى علينا أنّ هذه الدول، التي كانت قبل جائحة كوفيد-19، تواجه تحديات اقتصادية وتنموية وأمنية كبيرة، أضحت اليوم في حالة أصعب بسبب محدودية إمكانياتها، وتقلّص عائداتها وحصّتها من المساعدات الخارجية والتعاون الدولي جراء ما طرأ على الاقتصاد العالمي من تراجع وانكماش وتحويل وجهة الموارد المالية في البلدان المانحة إلى خطط الإنقاذ الاقتصادي فيها. وبالتالي، فإنّ حظوظ الدول ذات السياقات الهشة في التعافي ستكون ضئيلة جدًا إذا ما لم يتمّ تغيير طريقة التعاطي معها سريعا وتأخّر تقديم المساعدات اللازمة، وهو ما يعرضها إلى مضاعفات قد تهدّد استقرارها وأمنها في الأجل الطويل.

نحن بحاجة اليوم، كما نادى بذلك الرئيس قيس سعيد منذ بداية السنة الماضية، إلى استجابة عالمية عادلة ومتكافئة للتعافي من الجائحة حتى لا تتعمّق الفوارق بين الشعوب وتبلغ تأثيرات الجائحة على البعض منها مستويات يصعب تداركها لاحقا.

لذلك تدعو تونس إلى اتخاذ تدابير ناجعة وسريعة على مستويين أساسيين:

أولاً، لا يمكن الحديث عن جهود التعافي بدون إيجاد حل لمسألة الديون والسيولة الحادة التي تواجهها هذه الدول بسبب الجائحة بما يمكنها من مجابهة الطوارئ الصحية وتعزيز قدراتها على إنقاذ قطاعاتها الاقتصادية المتضررة والاستثمار في مجالات ومحركات التعافي الاقتصادي.

وفي هذا المجال، تجدد تونس الدعوة لتخفيف العبء الذي تمثله الديون بالنسبة للبلدان النامية والأقل نمواً، وتهيب بالمؤسسات المالية والدول المانحة، الاستجابة العاجلة والكاملة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة من أجل "إحداث نقلة نوعية في الدعم المالي للدول النامية والأقل نمواً من خلال إعفائها من جميع الديون".

تؤيد تونس أيضاً دعوة الأمين العام إلى تمديد مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن تعليق سداد خدمة الديون، وتدعو إلى توسيعها لتشمل البلدان ذات الدخل المتوسط حتى لا تكون الدول مضطرة إلى الاختيار بين تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، أو الوفاء بتسديد ديونها. ونأمل أن تتسج على منوال هذه المبادرة بقية المؤسسات المالية الدولية، والصناديق الإنمائية، والدول الدانئة.

ثانياً، يتطلب الوضع الصحي الحرج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، وضع برنامج طوارئ على نطاق عالمي للتفويض الشامل حتى لا يتخلف أحد عن الركب. فلا يمكن تحقيق التعافي من دون الوصول العادل للقاح ضد فيروس كوفيد-19. لقد فتح استحداث هذا اللقاح نافذة أمل جديدة أمام الإنسانية نحو إمكانية وضع حد للخسائر في الأرواح وفي استعادة نسق الحياة الطبيعي، ومسارات التنمية في العالم. إلا أن هذه التطلعات لم تشمل كل الشعوب، حيث ما زالت البلدان الأقل نمواً متخلفة عن هذا الركب. ففي إفريقيا مثلاً لم تتجاوز نسبة متلقي اللقاح 2 بالمائة من مجموع سكانها البالغ عددهم 1,3 مليار نسمة، في حين تشير الأرقام إلى أن نسبة متلقي اللقاح تجاوزت الـ 50 بالمائة في عدة دول، وأن 10 دول فقط على مستوى العالم يتوفر لديها حوالي 75 في المائة من اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19، الأمر الذي وصفه المدير العام لمنظمة الصحة العالمية "بالاختلال الصادم لتوزيع اللقاح في العالم" وعبر عنه مسؤولون آخرون "بالفجوة في التفويض".

لذلك نجدد التأكيد على أهمية تفعيل التعاون والتضامن الدوليين من أجل ضمان الوصول العادل إلى اللقاحات للجميع مما يضيف مزيداً من النجاعة على الجهود الدولية في التصدي للجائحة، تكريساً لمبدأ لا أمن إلا بأمن الجميع.

وفي هذا الإطار، بينما تشدد تونس على أهمية دعم مرفق كوفاكس لتوفير اللقاحات إلى الدول النامية، إلا أن نطاق ونسق تدخلها الحالي يبقى بعيداً عن توفير الاستجابة العالمية والمتكافئة، ونعتقد أن السبيل الأسرع لتحقيق ذلك يظل مرتبطاً برفع القيود المفروضة على حقوق الملكية الفكرية حتى يمكن تصنيع اللقاحات في بقية الدول بما يجعلها متاحة بالكمية والسرعة المطلوبتين.

وفي هذا السياق، نسجل بكل ارتياح وتفاؤل التصريحات الإيجابية لعدد من الدول المصنعة في إطار منظمة التجارة العالمية ونأمل أن تؤدي المحادثات الجارية إلى اتخاذ قرارات في هذا الاتجاه، تُترجم التضامن والتآزر الدولي اللذين نحن بأمن الحاجة إليهما لتجاوز هذه الأزمة العالمية.

ما برحت قازَنتنا الإفريقية، التي نعتبرها عماد مستقبل الأمن والاستقرار والازدهار في العالم، ضحية للعنف والنزاعات وتراكم للعديد من عوامل الهشاشة التي ولدت تحديات وتهديدات معقدة ومتعددة الأبعاد، جعلتها في حالة طوارئ أمنية وإنسانية وتنموية وصحية.

ومع تعدد هذه التحديات وتنوعها، فإن مجلس الأمن مدعو لاعتماد مفهوم أشمل للأمن الدولي يأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين عوامل الهشاشة من ناحية، والآثار الكارثية لجائحة كوفيد-19 من الناحية الأخرى.

كذلك فإن الأمم المتحدة، بفضل إطارها المؤسسي الواسع ومسؤولياتها، مطالبة اليوم بالمساهمة الفاعلة والناجعة في معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة التي تتهدد الأمن والسلم وتقضي إلى العنف وتقضي النزاعات.

ندعو المجموعة الدولية إلى المساهمة الفاعلة في مجابهة التحديات القائمة والمستجدة في إطار جهد مشترك ومنسق ومتكامل.

إننا إذ نقدر عاليا الدور المهم الذي ما فتئ الاتحاد الإفريقي والمنظمات دون الإقليمية، تضطلع به في المساعدة على تجاوز هذه الأوضاع على غرار مبادرة "إسكات البنادق في إفريقيا"، ندعو إلى ضرورة التكامل بين الجهود الدولية والإقليمية والوطنية في هذا المجال.

في الختام، تجدد تونس اليوم الدعوة إلى زيادة تعزيز التعاون الدولي في مواجهة تبعات الجائحة غير المسبوقة، وفق رؤية تقوم على التضامن والتآزر الإنساني، وتستوعب كل عوامل تغذية الصراعات وإطالة أمدتها، خاصة أن مثل هذه الجوائح لا تعترف بحدود ولا تستثني أحدا، كما أنها تضع العالم بأسره اليوم في سياق من الهشاشة لا يمكننا تجاوزه فرادى.

بيان وزير أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان

[الأصل: بالفرنسية]

لقد غرقنا منذ أكثر من عام في أزمة تذكرنا بأن التضامن ليس مجرد مطلب للعدالة بل أيضا ضرورة للكفاءة، لأن صحتنا وكوكبنا وأمننا خير مشترك لا يمكننا الدفاع عنه إلا بالعمل معا. ولهذا السبب تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية دعم الدول الأكثر هشاشة، لمساعدتها على التغلب على الأسباب الجذرية للأزمات التي تمر بها، وشق الطريق المفضي إلى الانتعاش المستدام والشامل للجميع. إن ما يدور ف خلدي على وجه الخصوص شركاؤنا في القارة الأفريقية، حيث جزء كبير من مستقبلنا المشترك على المحك. وكلنا نعرف هذا.

يجب أن تكون أولويتنا الأولى ضمان حصول جميع الأفارقة على اللقاحات المضادة لكوفيد-19 على نحو منصف وشامل، والذين يستحقون أكثر من مجرد التصريحات والنزعة القومية فيما يتصل باللقاحات. ويجب أن تصبح هذه اللقاحات، بشكل ملموس جدا، سلعا عالمية جديدة مشتركة للجميع. إن صحة القارة الأفريقية تعتمد على ذلك؛ وصحتنا تعتمد على ذلك.

في إطار مبادرة تسريع الأدوات من أجل حصول جميع الناس في الوقت المناسب على اللقاحات المضادة لكوفيد-19، التي يمولها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأكثر من 2,4 مليار يورو، وفّر مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (المرفق) توزيع ما يقرب من 19 مليون جرعة من اللقاح على 42 دولة أفريقية. وتغفر فرنسا بأنها كانت أول بلد يقدم الدعم المالي إلى (المرفق)، بل قدمت أيضا جرعات إضافية، تم تخصيصها وفقا للإطار العادل الذي وضعتة منظمة الصحة العالمية. وبفضل ذلك، استقادت موريتانيا من 100,000 جرعة حتى نيسان/أبريل. كذلك بحلول نهاية الشهر سيكون بوسع أربعة بلدان أفريقية أخرى الاستفادة من تبرعات الجرعة الفرنسية التي يديرها المرفق، بالإضافة إلى المخصصات الموجودة لدى (المرفق) وكما ذكر الرئيس ماكرون، فإن هدفنا تزويد (المرفق) بما لا يقل عن 500 000 جرعة سيتم التبرع بها بحلول شهر حزيران/يونيه.

ويجب أن نضمن تطعيم موظفي الخطوط الأمامية بسرعة. وبطبيعة الحال، يشمل ذلك العاملين الصحيين من الأفارقة. ولهذا السبب، وجهت فرنسا نداء إلى شركائها في شباط/فبراير تطلب منهم تقديم 13 مليون جرعة على سبيل التبرع لتلبية هذه الحاجة. ومن بين موظفي الخطوط الأمامية أيضا ذوو الخوذ الزرق؛ أن توفير اللقاح لهم يعد أيضا مسألة على قدر كبير من الأهمية نتابعها بعناية.

وفي إطار مبادرة تسريع أدوات (المرفق)، اعتُمد في تشرين الثاني/نوفمبر بمبادرة من فرنسا ميثاق للتشديد على أهمية الحصول العادل على اللقاحات. ويتطلب الوصول المنصف للقاحات مناقشة لا مندوحة منها بشأن مسألة الملكية الفكرية. وهذا الأمر يتطلب قبل كل شيء إزالة العوائق الرئيسية من قبيل القيود المفروضة على تصدير مكونات اللقاحات. وهو أمر مهم جدا، وما انفك نهجنا لعدة أشهر الآن يتمثل في العمل بشكل ملموس فيما يتصل بعوامل حجب اللقاحات، وبالتحديد بشأن المصانع والدراية التقنية.

أما أولويتنا الثانية فيجب أن تتمثل في دعم مبادرات السلام والأمن الأفريقية. وفي منطقة الساحل، من الضروري حدوث طفرة مدنية وسياسية لضمان عودة سلطة الدولة ونشر الخدمات الأساسية في المناطق

الأكثر ضعفاً، بالإضافة إلى الجهود العسكرية، التي يجب أن تستمر بفضل زيادة القوة المشتركة لمجموعة البلدان الخمسة لمنطقة الساحل. ويجب رفق هذه الطفرة بدعم متزايد ومستدام، يُمول من المساهمات الإلزامية. وقد أعربت بلدان الساحل بوضوح عن احتياجاتها؛ ويجب على مجلس الأمن أن يجتمع مع تلك البلدان.

علينا أيضاً أن نعمل مع الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأفريقية، وأن نركز على مكافحة الإفلات من العقاب والحكم الصالح، واحترام حقوق الإنسان، وكلها شروط لازمة للاستقرار والرخاء، اللذين تتطلع إليهما على نحو مشروع شعوب أفريقيا والعالم بأسره. إن التحول الديمقراطي الجاري في السودان بدعم دولي والذي أكدته المؤتمر الذي انعقد يوم الاثنين في باريس، يبين أن بالإمكان إحراز تقدم حقيقي.

أخيراً، يجب أن نظل على أتم استعداد لدعم أفريقيا على طريق التنمية المستدامة. وهذا الأمر أكثر أهمية بالنظر إلى أن الأزمة الحالية قد أدت للأسف إلى تفاقم الفقر، وعدم المساواة، وانعدام الأمن الغذائي.

وإن مؤتمر القمة المعني بتمويل الاقتصادات الأفريقية والذي انعقد أمس في عاصمتنا، أتاح للمجتمع الدولي الإسهام في الاستجابات العملية للاحتياجات التمويلية للدول الأفريقية وفي نقص الاستثمار الهيكلي الذي يؤثر على القطاع الخاص الأفريقي، بغية كسر حلقة الإفراط في المديونية التي تكبح القارة بأسرها، وترسيخ الأساس لانتعاش اقتصادي قوي في أفريقيا.

تقرر في مؤتمر القمة ذلك إصدار مجموعة مالية طارئة لم يسبق لها مثيل، تستند بصفة خاصة إلى إصدار حقوق سحب خاصة بقيمة 650 مليار دولار، مع استعادة مالية عامة أفريقية مباشرة قدرها 34 مليار دولار. كما أتاح مؤتمر القمة وضع الأسس لآلية تسمح لحقوق السحب الخاصة للبلدان المتقدمة النمو بالمساهمة في تمويل الاقتصادات الأفريقية.

تشمل التنمية المستدامة في أفريقيا أيضاً مشاريع رئيسية مثل مشروع السور الأخضر العظيم، الذي أعطى زخماً جديداً لمؤتمر قمة كوكب واحد للتنوع البيولوجي الذي انعقد في كانون الثاني/يناير الماضي. وقد تمكنا بشكل جماعي من تعبئة 16 مليار يورو لمكافحة التصحر مع تعزيز فرص العمل من خلال مشروع الجدار الأخضر العظيم.

وفيما يتعلق بكل هذه المواضيع، ستواصل فرنسا الوقوف إلى جانب أفريقيا في مكافحة جائحة كوفيد-19، والاستجابة للتحديات التي تواجهها.

بيان وزير الشؤون الخارجية الهندي، سوبرامانيام جايشانكار

استهل بياني بتهنئة وانغ يي، مستشار الدولة ووزير الخارجية في الصين، على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. إن مبادرة عقد مناقشة مفتوحة حول السلام والأمن في أفريقيا، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع بالاقتران مع تعزيز الانتعاش بعد انحسار الجائحة، جاءت في أوانها. وأغتتم هذه الفرصة لأنشاطر معكم وجهات نظر الهند.

إن التضامن القوي والعميق بين الهند وأفريقيا يجسّد الترابط بين الجنوب العالمي. ويتجلى تعاوننا الوثيق من خلال مؤتمر قمة منتدى الهند - أفريقيا، كما هو الحال في مجموعة السبعة والسبعين، وحركة عدم الانحياز. ولكن لا يتجلى هذا بوضوح في أي مكان آخر أكثر مما يتجلى في الأمم المتحدة نفسها. ومن المؤسف أن صوت أفريقيا لم يُعطَ حقه الصحيح بعد في هذه المؤسسة الأكثر أهمية. إن دعمنا للموقف الأفريقي المشترك، كما ورد في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت، صادق ولا لبس فيه. ولهذا السبب ينبغي إيلاء أولوية قصوى لمسألة إصلاح تعددية الأطراف.

إن أفريقيا، مثلها كمثّل بقية قارات العالم، تتعرض أيضا لاختبار جائحة مرض فيروس كورونا. وإن مواطنيها أضعفوا أكثر، وفي كثير من النواحي، لا تزال قدراتها في مرحلة التكوين. ويجب على العالم أن يقف إلى جانب أفريقيا في هذه الأزمة. والهند من جانبها فعلت ذلك عن طريق توفير الأدوية واللقاحات والمعدات ذات الصلة بالصحة. كما نعمل في شراكة مع جنوب أفريقيا للتصدي للتحديات المتعلقة بإمكانية الحصول على اللقاحات والقدرة على تحمل تكلفتها.

إلى جانب هذه الجائحة، فإن انتعاش أفريقيا سوف ييسر قيام شراكات تعالج حقا استدامتها الاقتصادية. وقد أوضح رئيس الوزراء مودي نهج الهند في عام 2018 من خلال مبادئ كمبالا التي أطلقها. وفي الواقع، ستستجيب الهند لأولويات أفريقيا، على النحو الذي حدده الأفارقة أنفسهم. ودعونا لا نخضع لشروط ويتماشى مع التوقعات الأفريقية. وهذا واضح في مشاريعنا البالغ عددها 189 مشروعًا في 41 بلداً أفريقيا والتي يجري تنفيذها في إطار قروض ميسرة. ويتجلى ذلك في توفير الأدوية، والمعدات الصحية، ومركبات الإسعاف، والكتب، والمركبات العادية، والحبوب الغذائية، بل في الواقع في مراكز التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات التي أنشئت في أفريقيا؛ ويتجلى ذلك في 43,000 فرصة للتعليم والتدريب تم توفيرها طوال السنوات الخمس الماضية؛ أو في برامج التعليم والصحة الرقمية مع 17 شريكاً أفريقياً. إن تبادلاتنا التجارية والتكنولوجية تنمو باطراد، بما يتمشى مع توثيق العلاقات السياسية والعلاقات بين الشعبين.

أفريقيا، شأنها شأن بقية بلدان العالم، تواجه أيضاً تحديات الإرهاب وعدم الاستقرار. وهو تذكير لهذا المجلس بأنه يجب ألا يُسمح لبؤر التطرف بالعمل من دون عقاب. إن دعم الهند لأفريقيا يجري التعبير عنه من خلال وجودنا في حفظ السلام في جنوب السودان، والصومال، وإبيي، والصحراء الغربية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى الإذن بولاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لدعم عمليات مكافحة الإرهاب الأفريقية وتمويل مستمر، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة.

أما على الصعيد الثنائي، فقد دخلت الهند في شراكة لإنشاء مؤسسات دفاعية في نيجيريا، وإثيوبيا، وتنزانيا. وقد تم نشر فرق التدريب التابعة لنا في بوتسوانا، وناميبيا، وأوغندا، وليسوتو، وزامبيا، وموريشيوس،

وسيشيل، وتنزانيا. عندما نشأت حالات المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، كما حدث في موزمبيق في عام 2019، كانت الهند هناك من أجل مساعدة أفريقيا.

نحن ندعم بناء السلام في أفريقيا، وننشئ القدرات والإمكانات التي تساعد على مواجهة التحديات مع ضمان إحراز تقدم أيضا. والأهم من ذلك كله، أننا ننتههم تطلعات أفريقيا ونتعاطف معها. ولهذا السبب ستدعم الهند السلام والأمن هناك، وستساعد في معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وستكون شريكا موثوقا به في مكافحة الجائحة.

بيان وزير خارجية فييت نام، بوي ثانه سون

أشكركم سيدي، وأشكر الرئاسة الصينية على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المهمة. وإنني ممتن للأمين العام غوتيريش وغيره الذين قدموا إحاطات إعلامية، وأشكرهم على ملاحظاتهم الحكيمة.

منذ زمن طويل اعتُبرت أفريقيا مهد الحضارة الإنسانية، حيث حباها الله بموارد وفيرة وإمكانات لا مثيل لها. ولكن قرونا من العبودية والاستعمار دفع بالقارة إلى الفقر والتخلف والصراعات التي لا تزال سائدة حتى اليوم. ومن المؤسف أن قارة عظيمة مثل أفريقيا تستأهل بأكثر من نصف البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

لذلك أشيد بالوزير وانغ يي على جمعه أعضاء المجلس من أجل إيجاد سبل مدروسة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع مع تعزيز الانتعاش في أفريقيا بعد انتهاء الجائحة. وفي الواقع إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أدت إلى تفاقم الأفاق الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا إلى حد كبير. وفاقت الصراعات الجارية وقوضت الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لهذه الصراعات. وفي الوقت الذي تتجه فيه الجهود العالمية نحو التعافي من الجائحة في مرحلة ما بعد جائحة (كوفيد-19)، يجب ألا تتخلف أفريقيا عن الركب، أو أن تُترك خلف الركب.

أتشاطر مع الأمين العام غوتيريش رأيه القائل بأن "تحديات أفريقيا لا يمكن حلها إلا بقيادة أفريقية". وقد تجسدت تلك القيادة في خطة أفريقيا لعام 2063 التي تصبو إلى جعل أفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية بقودها مواطنوها. ولا غنى عن هذه القيادة في تنفيذ تلك الخطة، فضلا عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة العالمية لعام 2030. ولكن أفريقيا لا تستطيع ولا يجب أن تفعل ذلك بمفردها. من هنا، لا بد من توفير الدعم والمساعدة الدوليين لأفريقيا لتحقيق تطلعاتها وأهدافها المحددة في خطة أفريقيا لعام 2063. واسمحوا لي أن أشدد على ثلاثة مجالات حاسمة.

أولا، إن السلام والاستقرار والأمن شروط أساسية للصدوم أمام التحديات الراهنة التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ولتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. من المهم للغاية التنفيذ الكامل للقرارين 2352 (2017) و 2565 (2021)، ولا سيما مطالبتهما بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وبهدنة إنسانية دائمة وطويلة. ويجب أن نواصل دعم مبادرة "إسكات المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020"، ونواصل الجهود الرامية إلى تعزيز بناء الثقة والحوار في منع نشوب الصراعات وحلها.

ثانيا، إذا ما قدر للسلام أن يستمر، فلا بد من فعل الكثير للحد من الفقر وعدم المساواة والتصدي للتخلف والظلم الاجتماعي. ومن الضروري أيضا التركيز على بناء الثقة والمصالحة بين المجتمعات المحلية، وتعزيز المشاركة المجدية للنساء والشباب في عمليات السلام، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، والانتعاش بعد انحسار الجائحة. ولمواجهة الجوائح الحالية والمستقبلية والأزمات الصحية، من المهم للغاية تعزيز نظم الصحة العامة في أفريقيا. وتدعو فييت نام المجتمع الدولي إلى تعزيز الجهود الرامية إلى كفالة المساواة في حصول البلدان النامية على اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19، بمن فيها البلدان الأفريقية.

ثالثا، إن الشراكة الوثيقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، تشكل من دون شك إطارا مهما لتقديم المساعدة المالية والإنسانية والتقنية إلى

البلدان المتأثرة بالصراعات في أفريقيا. وينبغي لمجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة أن يعززوا مشاركتهم مع الاتحاد الأفريقي، لدعم تنفيذ خطة أفريقيا لعام 2063 وكفالة النشر والتشغيل الفعالين لعمليات الأمم المتحدة للسلام ومبادرات بناء السلام.

لقد أقيمت روابط خاصة بين فييت نام وشعوب أفريقيا. إننا نتشاطر تاريخا من الكفاح ضد الاستعمار، ومن أجل الاستقلال والحرية. وكما قال الرئيس هو شي منه، إننا نبتهج بانتصارات أفريقيا ويؤلمنا أن نرى معاناة أفريقيا.

لهذا السبب وقفت فييت نام دائما جنبا إلى جنب مع إخواننا وأخواتنا الأفارقة في مساعيها المشتركة من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين. وحفظة السلام من أبناء فييت نام موجودون في مناطق النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. ويجري تبادل خبراتنا ودرائتنا الإنمائية على نطاق واسع مع الدول الأفريقية من خلال سنوات من التعاون الثنائي والثلاثي. وفي الآونة الأخيرة، أرسلت الإمدادات الطبية الفيتنامية وأقنعة الوجه إلى أفريقيا دعما لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الجارية حاليا. وبوصفنا عضوا في مجلس الأمن، عملنا بلا كلل للمساعدة في إيجاد سبل لحل النزاعات والحفاظ على السلام في أفريقيا. نحن ملتزمون ببذل المزيد من الأنشطة للمساهمة في تحقيق هدف السلام والأمن والتنمية في أفريقيا.

بيان وزير الخارجية والدفاع الأيرلندي، سيمون كوفني

أود أن أشكر الصين على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، الأمين العام غوتيريش، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شتاينر، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فقي محمد.

يسرني أننا اعتمدنا اليوم بيانا رئاسيا بشأن هذه المسألة الهامة (S/PRST/2021/10).

لقد كان السلام والأمن في أفريقيا محور شراكة أيرلندا مع القارة منذ نشر قوات حفظ السلام الأيرلندية التابعة للأمم المتحدة في الكونغو في عام 1960. واليوم، فإن النساء والرجال الأيرلنديين يعملون في ثلاث بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وخمس بعثات لدعم السلام تابعة للاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء القارة الأفريقية. ولا تزال أفريقيا محط تركيز مهم لبرنامجنا الإنمائي الدولي وسنواصل توسيع مشاركتنا في السنوات المقبلة.

أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط في مناقشتنا اليوم.

النقطة الأولى، التحديات المشتركة والهشاشة. مما لا شك فيه أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أدت إلى توسيع فجوة عدم المساواة. وهذا يؤثر تأثيرا متفاوتا ويضعف التحديات بالنسبة لأضعف الناس. ولم تكن جهودنا للاستجابة بطريقة جماعية ومتسقة كافية. والنهج الوطنية ضرورية لحماية شعبنا. ولكن إذا أردنا أن نضع الجائحة خلفنا، فيجب التصدي لها في كل مكان وفي آن واحد معا، حيثما أمكن ذلك.

لذلك فإن أيرلندا ملتزمة التزاما كاملا بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتقديم اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 بطريقة عادلة وشفافة وفعالة. وكجزء من مبلغ 100 مليون يورو الذي يتم توفيره لدعم الصحة العامة العالمية هذا العام، تساهم أيرلندا بشكل ثنائي في مرفق كوفاكس لإتاحة اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وسنفعل أكثر من ذلك بكثير مع مرور العام. وندعم المرفق أيضا بوصفنا عضوا في الاتحاد الأوروبي الذي ساهم فيه حتى الآن بمبلغ 860 مليون يورو وصدر أكثر من 200 مليون جرعة من اللقاح.

وفي الوقت الذي نستجيب فيه للجائحة، يجب علينا أيضا أن نركز على تعزيز نظم الصحة العامة الأوسع نطاقا، ولا سيما في حالات الصراع.

ثمة نقطة ضعف مشتركة أخرى تتمثل في أثر تغير المناخ. والشعور بهذا الأثر الشديد لتغير المناخ غير سائد في أي مكان آخر أكثر مما هو ملموس في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وقد رأينا في منطقة الساحل، ولا سيما في البلدان المحيطة ببحيرة تشاد، كيف يتضافر الصراع والمناخ لتقليص فرص الحصول على الموارد الطبيعية. وفي جميع أنحاء القرن الأفريقي، تقوض الصدمات المتعددة والمتكررة الناجمة عن الجفاف والفيضانات قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وتقوض سبل العيش، مما يُنشئ دوافع تستغلها الجماعات المسلحة.

خلال فترة عملنا في مجلس الأمن، ورئاستنا المشتركة لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن، سنعمل على ضمان تدارك المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والتصرف حيالها، وهي مخاطر ما من شأنها إلا أن تصبح أكثر إلحاحا في السنوات المقبلة.

كذلك فإن الإدارة المستدامة والشفافة للموارد الطبيعية أمر أساسي. يشكل الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتداولها دافعا مهما للصراع في أفريقيا. ويمكن للتعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي أن يؤدي دورا رئيسيا في عكس مسار هذه الديناميكية.

أنتي على الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا على ما أحرزته من تقدم في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتلتزم أيرلندا بدعم هذا العمل، بما في ذلك من خلال تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي لديها إمكانات كبيرة لتحفيز التنمية الاقتصادية الإيجابية والعمالة.

أما نقطتي الثانية فتتعلق بالتمسك بالمبادئ والمسؤوليات الضرورية لإنسانيتنا المشتركة. وعندما يتكلم هذا المجلس، يمكن أن يحدث فرقا حقيقيا بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من حالات الصراع. ويجب على أطراف النزاع أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ويجب أن نتصرف حيال الذين يتقاعسون عن الوفاء بالتزاماتهم ومسؤولياتهم القانونية.

منذ بداية العام، استجاب المجلس للتطورات التي حدثت في إثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد تكلمنا باسم الأشخاص الذين يحتاجون إلى الدعم الإنساني، والأشخاص المعرضين لخطر العنف، والأشخاص الذين يعانون من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وما زلت أشعر بقلق عميق إزاء الصراع الدائر في تيغراي، حيث قُتل وجُرح وشُرد العديد من الأشخاص في ذلك الصراع، وهو صراع يغذي عدم الاستقرار في جميع أنحاء القرن الأفريقي.

في استراتيجيات التعافي من الجوائح ويجب العمل على الإدماج المجدي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، وإقامة المساواة بين الجنسين وسيادة القانون. وهذا أمر أساسي لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، وفي الوقت نفسه دعم التنمية المستدامة.

كان لهذه الجائحة أثر غير متناسب على النساء والفتيات اللاتي يجب أن يكن في صميم الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي منها. ويمكن للنهوض بالمساواة بين الجنسين، وكفالة مشاركة الشباب المجدية، أن يدفعنا عجلة الانتعاش التحولي ويسرعا بالتقدم في مجال السلام والأمن والتنمية. ويجب أن تصبح جميع هذه العناصر الثلاثة ركائز في العمل الذي نقوم به معا.

يجب أن يكون دعم الحكم الصالح أيضا في صميم الانتعاش في أفريقيا. أما انعدامه فيؤدي إلى زيادة عدم المساواة والمظالم بشأن الحصول على الأراضي والسلطة والموارد، ويمكن أن يؤدي إلى ثقافة الإفلات من العقاب.

أما نقطتي الثالثة والأخيرة فتتعلق بكيفية عملنا معا لتقديم حلول مشتركة. ويجب أن تكون العلاقة الثلاثية بين بناء السلام، والعمل الإنساني، والتنمية المستدامة أساسية في جهودنا في مجال الإنعاش. إن النهج الشامل الذي تتبناه لجنة بناء السلام لدعم الانتعاش والذي يعترف بالتحديات الفريدة التي تواجه الناس في المناطق المتأثرة بالصراعات، مثال على النهج القائم على الصلة في العمل.

ستواصل عمليات حفظ السلام الاضطلاع بدور حاسم في صون السلام ومنع تجدد الصراع وحماية المدنيين. ولكن عندما يحين مغادرة حفظة السلام، يجب أن نكون مستعدين تماما لانتقالهم عن طريق توفير الموارد والتخطيط للحفاظ على السلام الذي يتركونه بعد مغادرتهم.

يجب أن نفعل ما هو أفضل لربط حفظ السلام ببناء السلام، وضمان استمرار الدعم للبلدان الخارجة من النزاع، وإيجاد حلول طويلة الأجل لأسباب تلك النزاعات في المقام الأول.

ما فتئت خطة المرأة والسلام والأمن لسنوات عديدة أولوية رئيسية بالنسبة لأيرلندا. وهذه خطة ذو قلب أفريقي. وقد رعت ناميبيا القرار التاريخي الأول، 1325 (2000)، ولا تزال أفريقيا تظهر الطريق في التنفيذ من خلال ابتكارات مثل شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة (FemWise-Africa).

إن تحويل عالمنا بعد انتشار الجائحة يتطلب منا إسكات المدافع ورفع أصوات النساء في صفوف بناء السلام. والمشاركة المجدية للمجتمع المدني في بناء السلام ضرورية أيضا لنجاحه في الأجل الطويل. ونحن نعلم ذلك جيدا في بلدي.

ويجب أن نعطي الأولوية للتعاون مع المنظمات الإقليمية، التي بفضل ما لديها من معرفة وقدرات خاصة في سياقات محددة يمكن أن تساعد في منع نشوب النزاعات وحلها. ولا يمكن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا، التي غالبا ما تعبر الحدود، معالجة فعالة بدون التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المبادرات الإقليمية. ولا أحد أدري بشعاب أفريقيا أكثر من المجتمعات الأفريقية نفسها.

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تدل على هشاشتنا العالمية ومسؤوليتنا المشتركة عن العمل. وتذكرنا بأن التحديات التي تواجه البلدان الأفريقية بسبب النزاع والهشاشة ليست تحدياتها وحدها. وهي تحديات مشتركة لنا جميعا. ويجب أن نجدد جهودنا من أجل وضع استجابة عالمية قوية للجائحة، بينما نعمل معا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

المرفق 10

بيان وزيرة خارجية إستونيا، إيفا - ماريا ليميتس

أولاً، أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، السيد أنطونيو غوتيريش، والسيد أكيم شتاينر، والسيد موسى فاكي محمد، على إسهامهما في جلسة اليوم.

لقد عشنا مع الجائحة لمدة سنة ونصف السنة حتى الآن، وما زلنا نشهد أعداداً قياسية من الإصابات الجديدة في العديد من البلدان. ويجب أن نواصل العمل الجماعي للتغلب على الجائحة وتقديم المساعدة لمن هم بأمرس الحاجة إليها. ويجب ألا نتجاهل خلال الجائحة الأسباب الجذرية للنزاع، التي تفاقمته بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). الانتعاش بعد انتهاء الجائحة يكتسي أهمية حاسمة، لأنه سيجعلنا أكثر مرونة في المستقبل.

إن الانتعاش لكي يكون مجدياً، علينا أن نتبع معايير معينة. ويجب أن نضمن وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى مناطق النزاع. ونؤكد من جديد تأييدنا لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وتنفيذ القرار 2265 (2016). ومن المهم للغاية الحصول على اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19، وكذلك برامج التحصين الأخرى. وعلاوة على ذلك، لن نتوقف أبداً عن التشديد على أهمية الحكم الصالح، والمساءلة، والامتثال للقانون الإنساني الدولي، وحماية حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون، التي جميعها تؤدي دوراً رئيسياً في النزاعات في أفريقيا.

ماذا يمكننا أن نفعل لمساعدة أفريقيا في إعادة البناء على نحو أفضل؟

لكي نساعد في استعادة التجارة الدولية والسفر والازدهار والأمن، يجب أن نسيطر على جائحة كوفيد-19. لقد قام الاتحاد الأوروبي بدور رائد في إنشاء مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي الذي قمنا من خلاله بتصدير ما يقرب من 65 مليون جرعة. وقد ساهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه حتى الآن بأكثر من 2,47 مليار يورو في مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، تعد أوروبا المصدر الرئيسي للقاحات في جميع أنحاء العالم. وقد تم شحن أكثر من 200 مليون جرعة من اللقاحات المنتجة في أوروبا إلى بقية العالم. ونصدر اللقاحات إلى أكثر من 90 بلداً، والكمية المصدرة تقرب من عدد اللقاحات التي نقدمها لمواطنينا. وأفريقيا لديها حليف في الاتحاد الأوروبي في استجابتها وتعافيتها من جائحة (كوفيد-19)، مما يضمن بصورة آمنة ومنصفة إمكانية حصول الجميع على اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم المزيد من الجهود الدولية لتخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان الأفريقية، في حين أن الاتحاد أكبر مساهم حتى الآن في الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث والإغاثة التابع الذي أنشأه البنك الدولي. ويواصل الاتحاد الأوروبي أيضاً استكشاف سبل دعم التصنيع المحلي للقاحات والأدوية والمنتجات الصحية مع مراعاة الآثار المتوسطة والطويلة الأجل للجائحة على السلام والاستقرار.

من منظور بلدي، اعتمدت إستونيا مؤخراً استراتيجيتها الشاملة الأولى لأفريقيا للفترة 2020-2030. وتولي أهمية خاصة للتحويل الرقمي، والإدارة الإلكترونية، والابتكار، والتحول الأخضر. وقد بيّنت لنا الجائحة مدى هشاشتنا في العديد من المجالات المختلفة، بسبب اعتمادنا على حلول أوقفت حياتنا مؤقتاً.

ويمكن التغلب على ذلك من خلال الرقمنة، لا سيما في وقت أصبحنا فيه أكثر اعتمادا على التكنولوجيا. وفي الوقت نفسه، ازداد الاهتمام بالإدارة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية باطراد في أفريقيا. إنه الوقت المثالي للتصرف.

للأسف، إن الاعتماد المتزايد على التكنولوجيات يسير جنبا إلى جنب مع الأعمال الكيدية، ولهذا السبب نعمل بنشاط مع الشركاء في البلدان الأفريقية لتعزيز القدرة على الصمود أمام التهديدات السيبرانية في القارة. وإستونيا أحد الأعضاء المؤسسين لمركز التكنولوجيا الرقمية من أجل التنمية، ومن ثم فهي في طليعة الشراكات الدولية الجديدة في ميدان التحول الرقمي لأفريقيا. وهي أداة لتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، والشراكات المشتركة، والاستثمارات في الاقتصاد الرقمي الأفريقي.

شاركنا مؤخرا مع الاتحاد الأفريقي، في استضافة هاكاثون بعنوان "الاتحاد الأوروبي: أفريقيا بعد رحلة الأزمة". وكان الهدف من ذلك إيجاد حلول رقمية مبتكرة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا التي زادت من تضخيمها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بل أيضا تعزيز النظام الإيكولوجي لتنظيم المشاريع للشباب في القارة. ومن أبرز النتائج تمكين المرأة، حيث تشارك في ذلك العديد من صاحبات المشاريع، كذلك تم توجيه المشاريع الفائزة نحو صحة المرأة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إستونيا مستعدة لتقديم خبرتها إلى أفريقيا لمساعدتها على بلوغ أهدافها على النحو المبين في خطة أفريقيا لعام 2063. إن تعاون إستونيا مع البلدان الأفريقية يقوم على العلاقات بين شركاء متساوين، وندعو الآخرين إلى أن يحذوا حذونا.

في كل يوم يمر، ما زلنا نفقد المزيد من الناس بسبب الجائحة. ومن المهم جدا بالنسبة لنا أن نتكاتف وأن نتبع نهجا منسقا. ولا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تعصف بأولئك الذين يعانون من ضعف في نظم الرعاية الصحية، أو الجماعات التي تشهد حالات نزاع، مما يعني أن الفيروس يمكن أن ينتشر إلى بلدان أخرى. فلنعمل بطرح اللقاح من أجل تأثير إيجابي أكبر.

المرفق 11

بيان وزير الصحة الكيني، موتاهي كاغوي

أثني على جمهورية الصين الشعبية، بوصفها رئيسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، لعقد هذا المناقشة في الوقت المناسب. كذلك أشكر معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فقي محمد، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أقيم شتاينر على إحاطاتهم الإعلامية.

نتقدم كينيا بتعازيها إلى جميع من فقدوا أفراد أسرهم وزملاءهم في جميع أنحاء العالم بسبب فيروس كورونا (كوفيد-19)، ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

اسمحوا لي أن أستهل بياني بالقول إن تحديات السلام والأمن في أفريقيا أصبحت أكثر تعقيدا بكثير في السنوات الأخيرة، وبالتالي أصبحت إدارتها أكثر صعوبة بسبب ظهور تهديدات جديدة مثل تغير المناخ والهجرة، والإرهاب، والتطرف العنيف، من بين تهديدات أخرى.

على الرغم من أن أفريقيا كانت من بين المناطق التي تضم أعداد منخفضة نسبيا من الإصابات والوفيات الناجمة عن فيروس كورونا (كوفيد-19)، فقد أظهرت لنا جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أننا بحاجة إلى تعزيز قدرات الدول والمؤسسات الأفريقية على الاستجابة بشكل أفضل لجوائح مماثلة في المستقبل.

أوضحت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) حتمية استثمار أفريقيا في الأمن البشري، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم. وهناك حاجة إلى مزيد من التركيز على البشر من أجل ضمان توفر ما يكفي من العمال المهرة لدى أفريقيا.

وعلاوة على ذلك، أثبتت جائحة (كوفيد-19) أيضا أن أفريقيا لديها احتياجات خاصة، وبالتالي يجب دمجها بشكل مختلف في الاقتصاد العالمي، مع التركيز على إضافة القيمة والتصنيع. ويجب ألا تكون خطة الإنعاش في مرحلة ما بعد انحسار الجائحة في أفريقيا خطة تبقي على الوضع الراهن، بل تأخذ في الاعتبار التحديات الفريدة التي تواجهها أفريقيا.

تتصل الأسباب الجذرية للصراع في أفريقيا بالفقر والتوزيع غير المتكافئ للموارد. وقد أدى هذا البرنامج إلى زيادة وطأة الفقر وزيادة التنافس على الموارد الشحيحة، مما أدى إلى تفاقم الصراع وانعدام الأمن. ولذلك يجب أن نستثمر في الشعب إذا أردنا إحراز تقدم ملموس. ويتعين على أفريقيا أن تركز على إيجاد فرص عمل لشبابها، لأن استمرار البطالة في صفوفهم يهيئهم لأنشطة لها تأثير سلبي على السلام والأمن.

يجب أن نركز أيضا على تعزيز قدرة الدول الأفريقية على الوصول إلى الأماكن غير الخاضعة للحكم وإدارتها، وبناء التماسك بين شعوبها المتنوعة، وتبني الإدماج والتمكين في جميع المجالات.

لذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يولي مزيدا من الاهتمام لإفريقيا بعد انحسار الجائحة وأن يدعم الانتعاش فيها. وفي هذا الصدد، تدعو كينيا إلى ما يلي.

من الأساسي تعزيز مرفق كوفاكس لإتاحة لقاءات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وتمكين جميع البلدان الأفريقية من الحصول عليها ببسر. وينبغي أن يشمل ذلك التنازل عن حقوق الملكية الفكرية من أجل

تمكين الإنتاج الضخم في أفريقيا فضلا عن تقاسم فائض المخزونات. ومن المطلوب أيضا تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون لمساعدة البلدان على التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19.

إن الاستثمار في الهياكل الأساسية الوطنية والإقليمية للنقل والطاقة أمر حيوي لتحفيز النشاط الاقتصادي، وتعزيز الوصول إلى الأسواق، وتهيئة فرص العمل، وكذلك تنفيذ برامج عملية للتكيف مع تغير المناخ كلها تعزز الأمن الغذائي وحماية البيئة.

أخيرا، لا بد من دعم تطوير الهياكل الأساسية الاجتماعية التي من شأنها أن تقلل من وطأة الفقر، وتقلص من جوانب عدم المساواة، وتحسن الحماية الاجتماعية، وتعزز مشاركة النساء والشباب في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نعزز الآليات القائمة لمنع نشوب الصراعات وتدبرها وحلها. واتباع نهج إقليمي في غاية الأهمية، ولذلك لا بد من مواصلة تشجيع التعاون الوثيق بين المجلس والاتحاد الأفريقي.

نحضر أيضا على توفير الموارد الكافية، من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، لجميع بعثات الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام التي كلفت بها الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والأهم من ذلك، أن هناك حاجة إلى زيادة الاستثمار في سلامة وأمن حفظة السلام. وينبغي لأعضاء المجلس ذوي الموارد الأفضل أن يظهروا أيضا القيادة من خلال المساهمة في صندوق بناء السلام.

والأهم من ذلك، يجب أن نتكلم ونتصرف باتساق في التصدي للإرهاب. وبناء على ذلك، لا بد للإرهابيين من مواجهة القوة الكاملة للصوصك الدولية المنطبقة. وتواصل كينيا الدعوة إلى إدراج حركة الشباب في قائمة نظام الجزاءات الذي أنشأه القرار 1267 (1999).

في الختام، يؤكد من جديد أن كينيا ستواصل العمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن، والأخوة الكبار في الأمم المتحدة، والشركاء الدوليين الآخرين في معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وتعزيز الانتعاش بعد انحسار الجائحة في أفريقيا.

المرفق 12

بيان وزير التنمية الدولية في النرويج، داغ إنجي أولشتاين

بينما نجتمع اليوم هنا، لا تزال الجائحة تضرب أفريقيا بقوة لا هواده فيها. إنها تكشف وتفاقم مواطن الضعف الراهنة. ويضاعف الفيروس من الأثر المزدوج للصراع وتغير المناخ ويضاعف الأسباب الجذرية للصراع. وتوسع الجائحة فجوة الفقر، وتقوض مكاسب التنمية، وتؤجج الصراعات المحلية، وتعطل عمليات السلام. إنها تجعل من الصعب الوصول إلى هدفنا المتمثل في عدم ترك أحد متخلفا عن الركب وتوسع فجوة الثقة.

إن الاستجابة للجائحة استخدمت كذريعة للحد من الحريات المدنية وحقوق الإنسان، وتقييد الحيز الديمقراطي. وليسست هذه هي الطريقة لبناء الثقة؛ بل إنها طريقة لمساعدة الفيروس والحد من التنمية في المستقبل. ويجب مواجهة الجائحة بالقيادة والشراكة والاستعداد الواضح لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع والتعامل مع نتائج تلك الأسباب الجذرية.

لا بد من التصدي للأسباب والنتائج على حد سواء بالعمل الجماعي القائم على الثقة، أي الثقة بين الحكومات والمواطنين، والثقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والثقة بيننا جميعا نحن الجالسون حول هذه الطاولة، والثقة بأن بوسعنا الاستمرار في تحسين الهيكل الضيق للتعاون المتعدد الأطراف الذي تم بناؤه منذ أن طلب انعقاد المجلس للمرة الأولى.

يجب مواجهة الجائحة بالقيادة والتصميم اللذين أظهرهما مؤخرا في مالي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبالشراكة مع الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومع ذلك، فإن تغير المناخ لا يزال يغير الظروف على أرض الواقع نحو الأسوأ. وتزداد تواتر موجات الحر والفيضانات، مما يدمر المحاصيل والمنازل ويحول الأمن الغذائي إلى مسألة أمن صعبة. وتتطلب معالجة هذه المسألة المشاركة النشطة من جانب أكثر المتضررين.

لهذا السبب يسعدني جدا أن أرى الشباب في جميع أنحاء القارة يشاركون في المناقشة العالمية بشأن العمل المناخي. ويسرني أن أرى العديد من البلدان تعزز طموحاتها المناخية، كما رأينا مؤخرا في مؤتمر قمة القادة المعني بالمناخ، الذي استضافه الرئيس بايدن.

إن معرفة مسار الجائحة لنتمكن من الخروج منها على نحو أقوى سيتطلب شراكات قوية لضمان عدم ترك أي شخص متخلفا عن الركب. المحاولات الشاملة للحد من انتشار الفيروس تتعطل عندما تكون سلطات الدولة غائبة أو ضعيفة جدا بحيث لا يمكن لها أن تؤدي دورها المحدد. إن انعدام الاستقرار يجعل من الصعب للغاية نشر اللقاحات. والهجمات على مؤسسات الرعاية الصحية وموظفيها غير مقبولة.

إن بث الثقة في حملات التطعيم يعني زرع الثقة في القيادة والمؤسسات السياسية. ويتعين علينا أن نستخدم نفس المنطق والنهج لمكافحة هذا الجائحة، أي النهج الذي نستخدمه في بناء السلام وتعزيز التنمية المستدامة؛ نحن بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة والعنف، ويجب أن يكون نهجنا طويل الأجل وديناميكيًا وعادلاً وشاملاً.

أثني على الاتحاد الأفريقي لدوره في التصدي للجائحة، وأبرزها جهود المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها. وسيتطلب التغلب على الجائحة أيضا إقامة شراكات عالمية. وتقوم النرويج بدورها

من خلال المشاركة في رئاسة مجلس تيسير مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 على الصعيد العالمي مع جنوب أفريقيا. وستؤدي مبادرة الاتحاد الأفريقي بشأن الشراكة في تصنيع اللقاحات دورا حاسما في زيادة إنتاج اللقاحات في القارة. ويجب علينا أيضا أن نعمل على إزالة أي عقبات يفرضها الصراع أو ضعف البنية التحتية التي ستعوق حملات التطعيم بعد توفر اللقاحات.

إن بناء السلام واستدامته سيتطلبان إقامة شراكات قوية لدعم الحلول المملوكة وطنيا. ويعتبر العمل المعياري للاتحاد الأفريقي بشأن الديمقراطية والحكم الصالح، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون أساسيا في هذا المضمار. ونشجع الاتحاد الأفريقي على اتخاذ المزيد من الخطوات لحل الصراع في تيغراي. كذلك أُنثي على عمل لجنة بناء السلام. ويجب طرح الأصوات الوطنية والمحلية على الطاولة والاستماع إليها. وإن تمكين المرأة من خلال المشاركة الهادفة ليس مجرد حق من الحقوق البديهية للإنسان. بل إنها أيضا طريقة مثبتة جيدا لجعل بناء السلام فعالا.

لن تنتهي هذا الجائحة في مكان ما حتى تنتهي في كل مكان. ويجب أن نعترف تماما بأن التعافي بعد انتهاء الجائحة لا يمكن أن ينتظر، حتى في الوقت الذي نعمل فيه على مضاعفة جهودنا لضمان توفير اللقاحات للجميع. ويجب أن نبدأ التخطيط من الآن لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع من خلال الشراكات والدبلوماسية الوقائية. نحن بحاجة إلى بناء أفضل مرة أخرى، وليس استئناف العمل كالمعتاد. فلنرسي أساسات السلام المستدام والتنمية المستدامة. ولنسد الفجوات في الثقة، والفجوات في الفقر، والفجوات بين المساعدة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل، والفجوات في التعليم.

ويجب أن نتذكر ما وقعنا عليه جميعا عند الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة، أي عدم ترك أحد خلف الركب. وإذا واجهنا الأسباب الجذرية للصراع وعواقبه، أعتقد أنه لا يزال بإمكاننا القضاء على الفقر المدقع قبل انتهاء العقد.

المرفق 13

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس - غرينفيلد

أشكر وزير الخارجية وانغ بي على تنظيم مناقشة اليوم. واسمحوا لي أيضا أن أرحب بالأمين العام، والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد أخيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأشكرهما على إحاطتهما الإعلاميتين.

أشعر بسعادة غامرة لكوننا نجري اليوم حوارا بشأن السلام والأمن ودعم الانتعاش في أفريقيا بعد انتهاء الجائحة. وتواجه أفريقيا اليوم، كسائر بقية العالم، عدة أزمات عالمية، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ، وتلك الأزمات أظهرت مدى ترابطنا. وتعتقد الولايات المتحدة أننا لا نرتبط بالتحديات التي نواجهها فحسب، بل أيضا بالفرص المتاحة لنا. فلنتدارس مسألة تعافينا من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وسيكون هذا المسار طويلا وصعبا للغاية، ولكنه يوضح أيضا أن أفضل وأقوى الشراكات تُبنى على أساس الثقة، والشفافية، والمساءلة، والمصالح المشتركة.

إن الإجراءات الحاسمة التي اتخذها العديد من القادة الأفارقة لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أنقذت أرواحا لا حصر لها. ولو لم تكن هذه المراكز من أجل قيادتها، ومراكز أفريقيا لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والهياكل الصحية والخبرة التي بنيت طوال العقود الماضية، لكانت آثار الجائحة أسوأ بكثير. ونحن فخورون بالدور الذي قمنا به في دعم تلك الجهود. وقد عملت الولايات المتحدة جنبا إلى جنب مع مركز السيطرة على الأمراض في أفريقيا منذ تأسيسه في عام 2016. وقد خصصنا معا موارد كبيرة للوقاية من فاشيات الأمراض المعدية في القارة والكشف عنها والتصدي لها، وإنشاء مركز لعمليات الطوارئ وتدريب المختصين في مجال الأوبئة ومديري الحوادث. وتأتي هذه الشراكة بعد أكثر من 20 عاما من الاستثمارات الأمريكية وبناء القدرات في مجال الأمن الصحي الأفريقي.

واليوم، القارة الأفريقية خالية من شلل الأطفال. وبالنسبة لبعض البلدان، فإن مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أصبحت مسألة مقدورا عليها. لقد ارتفعت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وتم احتواء تفشي الإيبولا. ونحن فخورون بأن عملنا معا أنقذ حياة الملايين وساعد في بناء البنية التحتية للأفارقة للتصدي للتهديدات الصحية في المستقبل من قبيل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

استجابة للجائحة الحالي، قدمت الولايات المتحدة أكثر من 570 مليون دولار من الدعم الاقتصادي والمساعدات الإنسانية والصحية. وفي يوم الاثنين، أعلن الرئيس بايدن أننا سننتج ب 80 مليون جرعة من (كوفيد-19) بحلول نهاية حزيران/يونيه. وسنعمل مع مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات (كوفيد-19) على الصعيد العالمي ومع شركاء آخرين لضمان أن يكون تسليمها وتوزيعها عادلين واتباع العلم في ذلك. وسوف تذهب اللقاحات إلى حيثما تشتد الحاجة إليها، ولن تكون هناك قيود.

ثمة قوة أخرى مزعزة للاستقرار ألا وهي تغير المناخ، الذي استمر في الزيادة، وأثر بشكل غير متناسب على البلدان والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء أفريقيا. وتقوم الولايات المتحدة بدورها في تحديد أهداف عدوانية لمكافحة تغير المناخ الذي يشكل مصدرا للصراع وانعدام الأمن الغذائي في أماكن لا حصر

لها في جميع أنحاء القارة. ويمكننا، بل ويجب علينا، أن نعمل معا للحد من الصراعات التي تحركها البيئة، بما في ذلك الصراعات المحلية بين المزارعين والرعاة والنزاعات العابرة للحدود بشأن المياه.

سيكون الانتعاش الاقتصادي جزءا رئيسيا من الانتعاش الأوسع نطاقا في أفريقيا من الجائحة. قبل أن يضرب (كوفيد-19)، كانت الاقتصادات الأفريقية من أسرع الاقتصادات نموا في العالم. فلنبنها معا على نحو أفضل - مع نمو أكثر إنصافا، وزيادة في التنوع، وممارسات أكثر اعتمادا على السوق وشفافية، مع التركيز على مستقبل يتسم بالذكاء المناخي. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعم الولايات المتحدة مبادرة تعليق خدمات الدين بين نادي باريس ومجموعة العشرين، والإطار المشترك لمعالجة الديون - وكلاهما يشمل متطلبات شفافية الديون. ونشيد بجهود التمويل التي يبذلها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وسندعم بشكل مباشر وضع خطة لتخصيص 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. وستحفز تلك الاستثمارات تنشيط العديد من اقتصادات أفريقيا، التي نعرف أنها مهية للتقدم.

أخيرا، لا تزال الولايات المتحدة تؤمن بأن الديمقراطية هي أقوى وسيلة لمنع جميع أشكال الصراع. إذا كان للناس صوت ومارسوا حقهم في التصويت، فمن غير المرجح أن يتحولوا إلى العنف. ولهذا السبب، ندعم الديمقراطية والقيم الديمقراطية في جميع أنحاء أفريقيا، ونحاسب الحكومات ونمكن الناس اقتصاديا وتعليميا وسياسيا، ولا سيما النساء والفتيات. ونلمس دائما أن المساواة بين الجنسين تقلل من الفقر، وتزيد من فرص الحصول على التعليم، وتحسن فرص الحصول على الخدمات الصحية، وتعزز الديمقراطية، وتعزز النمو الاقتصادي.

وعلى نطاق أوسع، عملنا على توسيع نطاق الشراكات المبنية على أساس من الثقة والشفافية والمساءلة ومجالات الفرص المتبادلة في جميع أنحاء أفريقيا. من برامج الناس مثل فيلق السلام، التي بدأت في الستينيات، إلى مبادرة القادة الأفارقة الشباب، التي بدأت في عام 2010، نواصل بوصفنا أمة التركيز على العلاقات بين الشعبين. ويعزز النجاح الاستثنائي لمجتمع الشتات الأفريقي هنا تلك العلاقات، وتستند برامج مثل مبادرة الرئيس لمكافحة الملاريا، وخطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز، ومؤسسة تحدي الألفية إلى تلك الشراكات. وقد تعاوننا معا في برامج في جميع أنحاء القارة تمكن الأفارقة وتعزز المجتمعات من خلال الحكم الصالح والمؤسسات الديمقراطية القوية والشفافية.

تلك النقطة الأخيرة مهمة. نعتقد أنه ينبغي لشركائنا أن يعرفوا إلى أين تذهب كل مساعداتنا، وما الذي تقدمه، ومن يستفيد منها. هذا هو نهجنا. وأود أن أختتم بياني بالقول إن التحديات التي تواجهها أفريقيا كبيرة، ولكن وعد أفريقيا أكبر بكثير. ونحن ملتزمون بالعمل معا، كشركاء، للدفع قدما بذلك الوعد.

المرفق 14

بيان وزير الشؤون الأفريقية في مكتب وزارة الخارجية والكونغرس والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جيمس دودريدج

أود أن أشكر عضو مجلس الدولة وانغ يي على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب.

كما سمعنا اليوم، فإن هذا الجائحة المدمرة تضع تحديات جديدة أمام بناء سلام دائم في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وقد أثر الفيروس بشكل غير متناسب على المتضررين من النزاعات، ولا سيما النساء والأطفال واللاجئين والمشردين داخليا. إن تحديات الانتعاش عديدة ومتشابكة. ولهذا السبب يجب أن نعتد نهجا شاملا، وأن نعمل معا في مجال حقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية.

لقد عملت المملكة المتحدة مع جميع شركائنا الدوليين من أجل الحصول العادل للناس على لقاحات (كوفيد-19) في جميع أنحاء العالم. وفي ظل رئاستنا لمجموعة السبعة، ضاعفت مجموعة السبعة مساهماتها في مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي وبعد أن التزمنا بتقديم 770 مليون دولار، نشعر بالفخر لكوننا أحد أكبر المانحين الثنائيين.

يوجد أكثر من 160 مليون شخص معرضون لخطر الاستبعاد من حملات التطعيم هذه بسبب عدم الاستقرار والنزاع. إن النهج المتعدد الأطراف هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لضمان الوصول السريع والمنصف إلى اللقاحات المأمونة والفعالة، بما في ذلك في المناطق المتضررة من النزاع من خلال وقف إطلاق النار من أجل التطعيم.

ومع ذلك، وبينما ننظر في التعافي من الجائحة، نحتاج إلى النظر إلى ما هو أبعد من اللقاحات والنظر في كيفية ضمان توفير الفرصة للجميع، ولا سيما النساء والفتيات والشباب والمستبعدون، لبناء إمكاناتهم. ويتطلب ذلك زيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية، وإنهاء الوفيات التي يمكن منعها. ويتطلب ذلك أيضا تعليما جيدا، ولهذا السبب فإن المملكة المتحدة جزء من الشراكة العالمية من أجل التعليم، وهي حملة وصلت إلى 24 مليون طفل منذ عام 2015، ومعظمهم في أفريقيا، وهي في الواقع أكبر مانح عالمي لها. ونتطلع إلى الانضمام إلى أصدقائنا الكينيين في مؤتمر قمة تجديد الموارد الذي ستعقده الشراكة في تموز/يوليه، وندعو جميع البلدان إلى تكثيف جهودها في هذا الصدد.

إن معالجة مواطني القصور في مجالي الصحة والتعليم من شأنها أن تحد من الفقر، ولكن يجب علينا أيضا التطرق إلى الصلات التي لا يمكن إنكارها القائمة بين الفقر والصراع. وبحلول عام 2030، سيعيش 80 في المائة من أشد الناس فقرا في العالم في دول تكتنفها الهشاشة. وسيستمر تغير المناخ في زيادة هذا الاتجاه، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي والجفاف وتفاقم النزاع. ولهذا السبب تعهدنا بالفعل بتقديم أكثر من 15 مليار دولار لتمويل دولي يتعلق بالمناخ في السنوات الخمس المقبلة.

هناك فرصة لدعم أفريقيا، ليس فقط لكي تتعافى من الجائحة، بل لإعادة البناء بشكل أفضل من ذي قبل. وإطلاق العنان لإمكانات النساء والشباب أمر أساسي في هذا المسعى. ولا يمكن للصحة والتعليم والدعم المناخي أن تغير حياة الناس إلى الأفضل إلا إذا لم تقوضها النزاعات.

لذلك، يجب أن نعالج المظالم الكامنة التي تدفع الناس إلى حمل السلاح. ويمكن أن تضيق مكاسب التنمية والسلام الهش إذا تم تهيمش أجزاء كبيرة من السكان أو عدم احترام حقوق الإنسان. لهذا السبب، على

سبيل المثال، تولي المملكة المتحدة هذا القدر من الأهمية لتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء، وقادة المجتمعات المحلية في الانتخابات، في عمليات السلام في الصومال. ولهذا السبب من الملح جدا إنهاء المستويات المريعة للعنف الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس التي نشهدها في تيغراي.

ولا يمكن أن يُبنى السلام إلا على أساسات المؤسسات القوية، وسيادة القانون والمجتمعات المفتوحة، والشاملة للجميع. والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أقوى لأنهما تعملان معا بشكل أفضل من أي وقت مضى. وينبغي أن تقتزن التدخلات المبكرة، بما في ذلك من جانب الاتحاد الأفريقي، ببرامج طويلة الأجل للمشاركة والتنمية من جانب الأمم المتحدة وشركائها.

لقد شهدنا ذلك في السودان، حيث يواصل رئيس الوزراء حمدوك إحراز تقدم نحو السلام والازدهار والديمقراطية. وفي مالي، تدعم المملكة المتحدة جهود الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وتزيد من المشاركة المجدية للمرأة في عملية السلام من خلال نشرنا لحفظة السلام، وبالعامل مع وكالات الأمم المتحدة لتعزيز التعاون المدني - العسكري.

تؤيد المملكة المتحدة أيضا بقوة خطة استدامة السلام، التي تستخدم نهجا شاملا لبناء السلام يعتمد على خبرة منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ونحن فخورون بدعم لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، اللذين كانت المملكة المتحدة من أكبر المانحين لهما، بعد أن تبرعت بمبلغ 220 مليون جنيه إسترليني منذ إنشائهما.

في الختام، هناك الكثير مما ينبغي عمله إذا أردنا أن نقلل من المخاطر التي يشكلها الفقر والتهميش والجائحة على السلام والتنمية في أفريقيا، وعلى نحو أعم على الاستقرار العالمي أيضا. ونحن بحاجة إلى أن تجتمع البلدان معا لدعم نهج متكامل للانتعاش بعد انتهاء الجائحة، لأنه لا يمكننا التصدي للدوافع الكامنة وراء النزاعات وتحقيق سلام دائم لأفريقيا، أي السلام الذي ننشده جميعا، إلا بالعمل معا.

المرفق 15

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

تتشي المكسيك على الصين لعقدها هذه المناقشة للتأمل في الإجراءات التي يمكن لمجلس الأمن اتخاذها لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع في أفريقيا، وكذلك للنظر في أثر الجائحة الحالي وسبل تحقيق الانتعاش المستدام. وأشكر أيضا الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم القيمة.

إن العمل الموحد لمجلس الأمن لصالح أفريقيا أمر في غاية الأهمية. ولهذا ترحب المكسيك باعتماد بيان رئاسي بشأن أهمية معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، وتدرس العناصر الضرورية للانتعاش المستدام بعد انتهاء الجائحة.

إن التحديات التي تواجهها القارة الأفريقية في تحقيق السلام المستدام عديدة وفريدة في نوعها. ومع ذلك، من الواضح أنه يجب علينا أن نركز على مسائل معينة، بما في ذلك بناء المؤسسات وسيادة القانون، وأولوية الوقاية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

يجب علينا أيضا أن نعزز المشاركة النشطة للمجتمع ككل في جميع مراحل الانتعاش بعد انتهاء النزاع، ولا سيما الفتيات والنساء والشباب، بغية كفالة بلوغ عملية أكثر شمولاً وفعالية.

ونقر المكسيك بالاستجابة المبكرة والمنسقة من جانب الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه منذ بداية الجائحة لمكافحة الفيروس والتخفيف من آثاره الاجتماعية والاقتصادية. فهي تُبرز على نحو خاص عمل المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، واعتماد الاستراتيجية القارية المشتركة لأفريقيا لمكافحة تفشي (كوفيد-19)، وإنشاء قوة استجابة.

للأسف، وفقا لبيانات البنك الدولي، ستدفع الجائحة نحو 40 مليون شخص في المنطقة إلى الفقر المدقع. وتؤثر الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية وانخفاض الدخل على الأمن الغذائي، وفي قدرة الحكومات على تقديم بعض الخدمات الأساسية.

تساهم الجائحة أيضا في تدهور الحالة الإنسانية، ونؤكد مجددا على أهمية دعم مجلس الأمن للخطة الإنسانية لأفريقيا وضمان حصول جميع بلدان المنطقة على العلاج واللقاحات الخاصة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وإذا ما ظلت عملية التطعيم تسير ببطء، فمن المرجح أن تؤدي إلى تفاقم التوترات والنزاعات السياسية. ولا تزال الوقفة الإنسانية التي دعا إليها الأمين العام مهمة الآن كما كانت دائما.

لقد حذرت منظمة الصحة العالمية قائلة بأن البلدان الأفريقية لم تتلق سوى 2 في المائة من جميع اللقاحات التي تُعطى على الصعيد العالمي، الأمر الذي يبين بجلاء الحاجة إلى التعجيل في الحصول العادل على لقاحات (كوفيد-19) وتوزيعها على نحو أكثر إنصافا، تمشيا مع القرار 2565 (2021) وقرار الجمعية العامة 74/274.

ومما يحمل المكسيك على التشجيع في ذلك الصدد اعتراف مجلس الأمن بعدم الإنصاف الذي يمثله سوء توزيع اللقاحات في أفريقيا بغية إيجاد حل عاجل تستفيد منه أيضا مناطق أخرى من العالم.

بالمثل، يدعو بلدي مجلس الأمن، ومنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، والمجتمع المدني إلى مواصلة العمل بهدف إيجاد استجابات أفضل تنسيقا ومتعددة الأبعاد وتعزيزها لاحتواء الآثار المدمرة للجائحة على نحو أنجع، ومساعدة القارة على التعافي.

المرفق 16

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

بالنيابة عن وزير الدولة ووزير خارجية النيجر، اسمحو لي أن أعرب عن خالص شكري لكم ولحكومتكم على تنظيم هذه الجلسة المهمة بشأن السلام والأمن في أفريقيا، وعلى كيفية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بالاقتران بتعزيز الانتعاش بعد انتهاء الجائحة في أفريقيا.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن دعمنا للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأشجعكم على تنفيذها بغية تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

اسمحو لي أيضا أن أشكر المتكلمين اليوم على عروضهم الممتازة.

من الشائع أن نسمع أن المسائل الأفريقية تمثل أكثر من 50 في المائة من المواضيع المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن و 70 في المائة من بعثات الأمم المتحدة الموزعة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه الحالة هي أيضا مهمة ناتجة عن عوامل مشددة مثل التخلف وتوابعه الهيكلية، من قبيل سوء الإدارة، وضعف الاقتصادات، وعبء الديون، وتهريب الأسلحة وانتشارها في أفريقيا، وهي عناصر تعزز بعضها بعضا وتتأمر لتقويض استقرار الدول الأفريقية بشدة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر العديد من الخبراء المرموقين في القارة، فإن حدودنا ومؤسساتنا إرث للنظام الاستعماري،

”ستظل مصدر عدم استقرار لأفريقيا إلى أن تتم إعادة هيكلة هذه المؤسسات لتجسد الحقائق المحلية، فضلا عن مواجهة التحديات الجديدة لتغير المناخ والكوارث الإنسانية والجوائح“.

ومن هذه الملاحظة، وكما ذكرنا مرارا في بياناتنا، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى جانب عواقبها الخطيرة، تتيح لنا فرصة فريدة لبث حياة جديدة في تعددية الأطراف ومنح أفريقيا، مرة واحدة وإلى الأبد، الأدوات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تحتاج إليها للتغلب على التحديات الراهنة التي تواجهها.

بالنظر إلى ما سبق ذكره، اسمحو لي أن أقدم بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تخفيف الانتعاش في أفريقيا بعد انتهاء الجائحة. أولا، إزالة براءات الاختراع وغيرها من تدابير حماية الملكية الفكرية للقاحات (كوفيد-19)، وتخفيف قواعد التجارة العالمية، والأهم من ذلك، زيادة توافر المواد الخام، والتكنولوجيا، والدراية لزيادة القدرة المحلية على إنتاج اللقاحات. ونحث مجلس الأمن على دعم هذه المبادرة، التي يدعو إليها الاتحاد الأفريقي، لضمان حصول الناس الذين يعيشون في حالات نزاع أو في أوضاع هشة على لقاحات مأمونة وفعالة ضد (كوفيد-19)، وبالتالي سد فجوة التطعيم.

من المسلم به في النيجر، كما هو الحال في أماكن أخرى، أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كان لها أثر على هياكل الأسرة، وهو ما يتعين علينا أن نأخذه في الاعتبار. وفي العديد من البلدان، أدى اقتران الأزمة والجائحة إلى خسائر في الأرواح. وكثيرا ما تؤدي الممارسات الثقافية والقانونية إلى وصم الأرامل، ونحن نشعر بقلق خاص إزاء استبعاد هذه الفئة، التي يمكن أن يكون لها تأثير على تحقيق السلام المستدام. لذلك، فإن من الأساسي كفالة أن تشمل جهود التنمية والحد من الفقر الأرامل لمنع اتساع فجوة التفاوت التي تجعل أطفال الأرامل والأيتام أكثر عرضة للتجنيد من جانب المتطرفين، أو، في

أحسن الأحوال، تقضي هذه الفجوة إلى معدلات تسرب من المدارس تظهر زيادة في عدد المستبعدين، وبالتالي الساخطين الذين يمكن أن يوججوا القلاقل الاجتماعية.

يعتقد وفدي أن أي سياسة للإنعاش بعد انتهاء الجائحة، وأي إجراءات أخرى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يجب أن تشمل الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأرامل والأيتام، من أجل معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة وبناء السلام المستدام. والواقع أن مبادرات بناء السلام، والحكم الصالح، والنهج الشاملة الواردة في خطة حماية المدنيين يجب أن تشمل الفئات المهمشة إذا ما قُدر لها أن تتجح. وليس من قيل المصادفة أن توصف جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بأنها "صانعة الأرامل". وكثيرا ما يُستبعد الأيتام والأرامل من الحياة العامة ولا يصلون إلى سبل الانتصاف القانونية بسبب حرمانهم من الميراث، فضلا عن الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفي الوقت الذي يحصل فيه عدد صغير من البلدان على جرعات من اللقاح تفوق كثيرا احتياجاتها، إذ بلغ بعضها بالفعل عتبة تطعيم تمكنه من فتح اقتصاداته، من المؤسف أن 1 في المائة فقط من سكان البلدان النامية، بمن فيهم سكان أفريقيا، حصلوا على اللقاح. إن قيم التضامن الدولي والتعددية التي كثرت التصريحات العامة التي أدلينا بها، يجب أن تقابلها أفعالنا عندما يتعلق الأمر بمكافحة الأوبئة مثل جائحة (كوفيد-19).

بالإضافة إلى اللقاح، نحتاج إلى العمل على إحياء الاقتصادات الأفريقية. وعلى الرغم من أن أفريقيا قد نجت من حيث معدلات الإصابة والوفيات، فقد عانى اقتصادها نتيجة للقيود اللازمة لمكافحة الوباء، مما أدى إلى عكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس في جميع أنحاء القارة. ولذلك، من الضروري أن تتلقى البلدان الأفريقية دعما ماليا كبيرا، بما في ذلك من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والإقليمية، والوكالات الإنمائية. وينبغي أن يتخذ هذا الدعم شكل تخفيف كبير في عبء الديون، وحقوق السحب الخاصة، وأدوات مالية أخرى لضمان توفر الظروف المناسبة لإنعاش الاقتصادات الأفريقية.

وعلاوة على ذلك، فإن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا في إطار ديناميكية ما بعد جائحة (كوفيد-19) سوف تتطوي بالضرورة على معالجة المخاطر الأمنية لتغير المناخ. وكما فعلنا مع جائحة (كوفيد-19)، فإن التصدي لتأثير تغير المناخ، وهو بلا شك وباء صامت آخر، يجب أن يكون محور تركيزنا الرئيسي في جهودنا لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

لا يسعني أن أنهي ملاحظاتي من دون العودة إلى الحاجة إلى معالجة الطبيعة غير المتوازنة للهيكल العالمي الحالي المتعدد الأطراف، الذي يجعل أفريقيا تقف متفرجة على مصيرها وضحية لأهداف الهيمنة التي تسعى إليها بعض الدول. وهذه الحروب بالوكالة قد أصبحت أكثر إهلاكا بسبب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي توجج الإرهاب أيضا، كما هو الحال في منطقة الساحل، وهي للأسف عوامل تعوق بناء "أفريقيا التي نريدها". إن انتعاش أفريقيا يتطلب بالضرورة احترام الجميع لمبدأ "إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية" وذلك من أجل إرساء أسس السلام. كما يتطلب التزاما قويا من جانب المجتمع الدولي بإتاحة الموارد المالية اللازمة لتعافي الاقتصادات الأفريقية المتضررة من الآثار الخطيرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

المرفق 17

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كينغ

تشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين مقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم القاطعة، ونشيد بالصين لعقدتها مناقشة اليوم المهمة في الوقت المناسب. إن وفدنا، بوصفه عضواً في مجموعة A3+1، التي تضم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - كينيا والنيجر وتونس - وبلدي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، وممثلاً للمنطقة السادسة من أفريقيا، يعلق أهمية كبيرة على موضوع مناقشة اليوم.

إن التحديات المعقدة والتبعية للقرن الحادي والعشرون تتطلب اليوم أكثر من أي وقت مضى تعددية أطراف فعالة ومنسقة تعزز الملكية الوطنية، وتعزز الحياة وسبل العيش، وتوفر السلام والأمن والتنمية للجميع. وهذه الأولوية ملموسة بشكل صارخ في جميع أنحاء القارة الأفريقية، حيث يلزم على جناح السرعة إيجاد حلول إنمائية وتصالحية شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للهشاشة وانعدام الأمن، بما في ذلك الأسباب الراسخة في المظالم التاريخية المرتكبة ضد حضارتنا الأفريقية العالمية.

في ظل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ازدادت المخاطر الأمنية حدة، وتآكلت العقود الاجتماعية، وتضاءلت ثقة الجمهور، وتعمقت الانقسامات العرقية والطائفية والسياسية. وتحمل البلدان الأفريقية نصيباً غير متناسب من هذه الأعباء المجتمعية. وفي جميع أنحاء منطقة الساحل، هناك 29 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعاني ما يقرب من 22 مليون شخص من انعدام حاد في الأمن الغذائي. ولا يزال ملايين آخرون مشردين في جميع أنحاء القارة، حيث يمثل السودان، وجنوب السودان، والصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية نسبة كبيرة من المشردين قسراً. وعلاوة على ذلك، ومع استمرار تصاعد التكاليف البشرية للنزاع وتغير المناخ وجائحة (كوفيد-19)، والتحديات المعاصرة الأخرى مثل الإرهاب، فإن دعم المجتمع الدولي للحكومات والسكان المتضررين وتضامنهم معها شرط أساسي قاطع لمستقبل أفضل.

تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد إيمانها الشديد بأنه لا يمكن أبداً فرض حلول دائمة. بل إن أضمن طريق إلى السلام والأمن في أفريقيا يسير من خلال حلول محلية كما أوضحها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في خطة أفريقيا لعام 2063: مبادرة أفريقيا التي نصبو إليها ومبادرات إسكات المدافع. وينبغي أن تحظى هذه المبادرات بدعم واهتمام المجتمع الدولي الكاملين.

يجب الاستفادة من الخبرات التي لا حصر لها لدى الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والتي تركز على السياق الفريد لأفريقيا، في كثير من الأحيان من خلال تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية التي تمتد عبر القارة. وينبغي تعزيز هذه الترتيبات الإقليمية، ويجب أن تكون المبادئ الأساسية للقانون الدولي دائماً بمثابة معالم إرشادية لجميع أنشطة السلام، والأمن والتنمية، والأنشطة الإنسانية.

ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقي بشكل قاطع بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الخارجية وأن توفر قدراً أكبر من تخفيف عبء الديون ومن المساعدة في بناء القدرات في الأجل الطويل تماشياً مع الأولويات الوطنية. وينبغي سحب القيود الضارة المفروضة على البلدان الأفريقية، بما في ذلك التدابير القسرية الأحادية الجانب، وتقديم حلول شاملة تركز على المناخ، وفقاً لأهداف التنمية المستدامة.

تكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين على سبيل الأولوية، نداءنا لتوفير لقاحات كوفيد-19 وغيرها من الإمدادات الطبية الحيوية بأسعار معقولة وإتاحتها للجميع. وينبغي توسيع القدرات الإنتاجية في البلدان النامية، بما في ذلك في جميع أنحاء القارة الأفريقية، لتخفيف الضغط على سلاسل الإمداد العالمية والمساعدة في بناء المناعة في كل مكان. ونرحب بقرار بعض البلدان التخلي عن حماية الملكية الفكرية للقاحات كوفيد-19 وغيرها من المنتجات ذات الصلة، ونأمل أن تؤدي المناقشات الجارية في منظمة التجارة العالمية إلى نتيجة عادلة وفي أوانها.

في الختام، أؤكد من جديد نداء وفدي من أجل اتباع نهج شامل لنظام كامل لمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا. ومن الضروري أن تعمل عن كثب جميع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات الفاعلة الأخرى في المنظومة المتعددة الأطراف، مع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه لتهيئة الظروف المواتية للانتعاش الاقتصادي، والنمو والاستقرار. وفي الواقع، بما أن قضايا السلام والأمن في القارة تشغل أكثر من نصف جدول أعمال مجلس الأمن، لا مندوحة من بذل جهود أكبر لضمان عدم ترك إخواننا وأخواتنا الأفارقة متخلفين عن الركب. ويجب ألا تصبح حالة عالمية صارخة ومقلبة على نحو متزايد في مرحلة ما بعد انتهاء الجائحة - تتسم بانقسامات اجتماعية واقتصادية عميقة - وألا تصبح هذه الحالة حقيقة الغد.

المرفق 18

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستيفنيا

[الأصل: بالروسية]

نقدر المبادرة الصينية لمعالجة مسألة حاسمة مثل الأسباب الجذرية للنزاع والانتعاش بعد انتهاء النزاع في أفريقيا. وكان من الممكن لمناقشة اليوم أن تكون أكثر عملية لو انعقدت الجلسة عن طريق الحضور الشخصي. ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي محمد، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخيم شتاينر على إحاطتهما (المرفقات 1 و 2 و 3 على التوالي).

ومما يؤكد أهمية هذه المناقشة أن غالبية مناقشات مجلس الأمن - نحو 70 في المائة منها - مكرسة للأزمات في الدول الأفريقية، التي كثيرا ما تتفاقم بسبب تهديدات من قبيل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ومجلس الأمن مكلف بولاية محددة بوضوح، عملا بميثاق الأمم المتحدة. وبموجب هذه الولاية، يجب على مجلس الأمن أن يحافظ على السلم والأمن الدوليين في الحالات التي تبدو فيها الأدوات الأخرى غير فعالة. وكثيرا ما يتلقى المجلس مقترحات لتدارس الصلة بين صون الأمن، وتعزيز التنمية، وحماية حقوق الإنسان، ومعالجة القضايا السياسية والاقتصادية والمناخية وغيرها من القضايا. ونفترض أن التفكير التقييمي بشأن الترابط النظري للعمليات ينبغي أن يترك للمجتمع الأكاديمي، في حين ينبغي أن يركز نشاط هيئات الأمم المتحدة على إيجاد حلول عملية للمشاكل في إطار ولاياتها.

وفي الوقت نفسه، عندما نعزز الاستقرار ونسعى إلى إيجاد سبل للتغلب على الأزمات في مرحلتها الحادة، ينبغي أن نأخذ في الحسبان الأسباب الجذرية للنزاعات. وعلى الرغم من أن هذه الأسباب متعددة الأبعاد حقا، فإنها تشمل النزاع العرقي والديني، والحدود المرسومة عمدا، والفجوات الإنمائية التي لا يمكن سدها بدون الحصول على التكنولوجيا، ومؤسسات الدولة غير المرنة. وفي أفريقيا، تتبع هذه الأسباب إلى حد كبير من الحقبة الاستعمارية ولم يتم التغلب عليها بعد.

وعلاوة على ذلك، فإن الاستعمار يأخذ أشكالا جديدة في الوقت الحاضر. وإلى جانب وجود سياسات تجارية عديمة الضمير، وتقييد فرص الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيات، يمكن أن يتسم هذا الاستعمار الجديد بالتدخل النشط في الشؤون الداخلية للدول. وإذا لم يسفر الضغط على الحكومات ذات السيادة عن نتيجة، يمكن عندئذ تعليق التدابير القسرية الأحادية الجانب المسلطة كسيف على رقاب الدول. ونحن مقتنعون بأن هذه العوامل هي السبب في تخلف العديد من الدول الأفريقية عن الركب، ولم تتمكن حتى الآن من ضمان الانتعاش الاقتصادي السريع من النكسات أو أن تصبح مكتفية ذاتيا حقا. ومع ذلك، من المشجع أن أفريقيا، رغم كل هذا، تعمل على الخروج من هذه المشكلة، مسترشدة بمبدأ التماس حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

ونشيد بجهود الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية. وقد وضعت دول القارة أهدافا طموحة لإنهاء جميع النزاعات المسلحة وتنفيذ البرنامج الاجتماعي والاقتصادي، وخطة أفريقيا لعام 2063. وفي السنوات الأخيرة، خطى الأفارقة خطوات واسعة لاكتشاف عوامل عدم الاستقرار والتغلب عليها، وذلك بفضل الدعم ذي الصلة من الأمم

المتحدة والمجتمع العالمي. وتشمل مجموعة الأدوات المفيدة لتحقيق هذه الغاية الوقاية المبكرة والاستجابة، والدبلوماسية الوقائية والوساطة، والمساعي الحميدة، وتدابير بناء الثقة. وبطبيعة الحال، لا يزال الطلب كبيراً على الدعم الدولي لإمكانات الدول للتخفيف من وطأة النزاعات من خلال الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. ونفترض أن هذا الدعم يجب أن ينطلق من الأولويات الوطنية.

وينبغي لهذا النوع من العمل أن يبني نماذج مستدامة تعتمد على الذات بدلاً من مجرد سد الثغرات. ويجب أن يجتذب التكنولوجيا والخبرات الجديدة، وأن يعزز الصناعات والزراعة، وأن يجدد الهياكل الأساسية الرئيسية، وأن يخلق فرص العمل، وأن يحافظ على الرعاية الصحية، وأن يعزز الضمان الاجتماعي. وباختصار، يجب أن يحقق تقدماً متوازناً على المسارات الثلاثة للتنمية المستدامة، أي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولا يمكننا أن نتفق مع الميل إلى فصل قضايا تغير المناخ عن هذا الثلاثي، لأن القيام بذلك يبعدنا عن الأسباب الجذرية للنزاع ويغير أولويات المساعدة.

في الآونة الأخيرة، تفاقمت المشاكل إلى حد كبير في القارة الأفريقية وفي جميع أنحاء العالم بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي ضربت البلدان النامية والبلدان المتضررة من النزاعات أكثر من غيرها. ولهذا السبب، فإن الدعوة إلى وقف إطلاق النار والأخذ بوقف إنساني، على النحو المبين في القرار 2532 (2020)، أمران مهمان بشكل خاص بالنسبة للقارة. وعندما تستبد بها النزاعات، لا تستطيع البلدان أن تقدم المساعدة الطبية اللازمة لسكانها أو أن تتعافى اقتصادياً في ظل تدابير تقييدية. بل إنها بحاجة إلى دعم موجه وفعال من المجتمع الدولي. ولذلك نعتقد أن من المهم إظهار تضامن حقيقي في مكافحة جائحة كوفيد-19 وتداعياتها السلبية في كل مكان، بما في ذلك في أفريقيا.

وبناء على ذلك، يجب أن نرفض النهج القائمة على المصالح الضيقة للمجموعات الصغيرة، أو ما يسمى بالقومية اللقاحية. ويجب أن نتوقف عن تسييس كفاحنا ضد التحديات المشتركة التي تفرضها الجائحة. وبدلاً من ذلك، يجب أن نوحّد صفوفنا لاستغلال كل فرصة، وتسخير كل الوسائل المتاحة لنا لضمان حصول بلدان القارة على الأدوية بشكل حقيقي لمكافحة جائحة كوفيد-19، وتعزيز التنمية.

تساعد روسيا بهمة الدول الأفريقية على التغلب على الآثار التي خلفتها الجائحة عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء. وقد أذنت نحو 24 دولة أفريقية باستخدام اللقاح الروسي Sputnik-V. وما زلنا نقدم معدات الحماية الشخصية وغيرها من المواد الأساسية إلى الدول المحتاجة.

وتجري إدارة قدر كبير من المساعدات الإنسانية والمساعدات الإنمائية الروسية من خلال منظومة الأمم المتحدة. وروسيا، بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن، ستظل تسهم إسهاماً كبيراً في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى وضع نهج استراتيجي لتعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا، فضلاً عن منع نشوب النزاعات وحلها. ونركز عمل مجلس الأمن على بلورة ولايات واضحة وواقعية لبعثاته، وكفالة الرصد الدقيق لتنفيذها. وسنواصل تدريب أفراد الجيش والشرطة الأفارقة، بمن فيهم حفظة السلام، في المؤسسات الروسية المتخصصة.

نحن منفتحون على التعاون البناء على قدم المساواة مع البلدان الأفريقية، فضلاً عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الرائدة. ونحن على ثقة بأن القمة الروسية الأفريقية العادية ستزيد من توطيد علاقتنا الودية الطويلة الأجل والتي صمدت أمام اختبار الزمن.

المرفق 19

بيان الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

تشكر بلجيكا سعادة السيد وانغ يي على الفرصة التي أُتيحت له لمناقشة هذا الموضوع.

لقد شهدنا خلال الأشهر الأخيرة احتياجات وتحديات لم يسبق لها مثيل. بالإضافة إلى التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المأساوية لأزمة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، نشهد معلومات مضللة وتمييزا وعنفا يمارس ضد المدنيين والعاملين في مجال الرعاية الصحية. وتستفيد الجماعات المسلحة من الفراغات التي خلفتها الأزمة الصحية لبسط سيطرتها على السكان. وقد أبرزت الجائحة التحديات في جميع أنحاء العالم، وزادت من تفاقم جوانب عدم المساواة، والهشاشة، والتكلفة البشرية للنزاع. وتلك التحديات مبرحة بشكل خاص في القارة الأفريقية.

كذلك حملتنا الجائحة على أن ندرك بأنه لن يكون هناك أحد آمن ما لم نكن جميعا آمنين، وأنه لا يمكن لأي بلد أن يستعيد قوته الاقتصادية بدون انتعاش عالمي. لقد علمتنا جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قيمة التضامن والعمل معا بروح الشراكة العالمية التي تكمن في صميم أهداف التنمية المستدامة.

انطلاقا من هذه الروح، تسهم بلجيكا في الانتعاش في مرحلة ما بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي عام 2020، خصصت مبلغ 27,5 مليون يورو للمعونة الغذائية الطارئة من خلال منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ولإدماج حقوق الإنسان في الاستجابة لجائحة (كوفيد-19) من خلال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتعليم في حالات الطوارئ من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وتعزيز جمع البيانات والرقمنة من خلال وكالة التنمية البلجيكية إينابيل. وحُصص مبلغ إضافي قدره 4,4 مليون يورو لدعم برنامج رئيسي مع منظمة العمل الدولية بشأن الحماية الاجتماعية. كذلك فإن إعادة البناء بشكل أفضل تعني أيضا الاستثمار في النظم الصحية المرنة، والتغطية الصحية الشاملة، وخطط الحماية الاجتماعية القوية. وتقدم بلجيكا الدعم الشامل للنظم الصحية وشركائها الثنائيين، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والكيانات المتعددة الأطراف وكيانات الأمم المتحدة.

مهما يكن من أمر، فإن مكافحة الجائحة لم تنته بعد. وتؤيد بلجيكا الحصول العادل على اللقاحات للجميع، وتدعم مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (المرفق) وحتى الآن، تبرع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بمبلغ 2,2 مليار يورو، مما يجعل الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مانح. وقدمت بلجيكا أيضا مساهمة مباشرة من بلدها بمبلغ 4 ملايين يورو في عام 2021، مما أسهم في الحصول على اللقاحات في 92 بلدا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المشاركة في المرفق، وبلجيكا ملتزمة باتباع نهج منسق متعدد الأطراف يستند إلى المبادئ التوجيهية وأولويات منظمة الصحة العالمية، وملتزمة بدعم الآليات العالمية القائمة.

نسلم بأن البلدان الهشة والبلدان المتأثرة بالنزاعات تتحمل عبئا أثقل في الوقت الذي تكافح فيه هذا الجائحة. ويكمن الجواب الآن أكثر من أي وقت مضى في التضامن والتعددية. وأظهر مجلس الأمن القيادة من خلال ترديد نداء الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وفيما يتعلق بمناقشة اليوم، يجب أن تواصل اللجنة الاضطلاع بدورها المهم، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون

الإقليمية للنهوض بالسلام والأمن في أفريقيا لتهيئة الظروف للانتعاش والتنمية المستدامة بعد انتهاء الجائحة. أما على الصعيد الوطني وكجزء من الاتحاد الأوروبي، فإن بلجيكا على استعداد لمساعدة البلدان التي تعاني من أوضاع هشة ومتأثرة بالنزاعات في تعزيز قدرتها على الصمود. والالتزام العميق بتعزيز حقوق الإنسان والصلة الثلاثية بين الدعم الإنساني والتنمية والسلام أجزاء حاسمة في تلك المشاركة، وكذلك الجهود المتواصلة الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة تنفيذًا كاملاً.

المرفق 20

بيان البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تعرب البرازيل عن امتنانها للرئاسة الصينية لمجلس الأمن لدعوتها إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة واسترعاء الاهتمام إلى الحاجة الملحة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وتعزيز الانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة في أفريقيا. ونحن ممتنون أيضاً للأمين العام ولجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما أعربوا عنه من أفكار نيرة.

إن البلدان المتأثرة بالنزاعات في أفريقيا، في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة، تواجه منذ زمن طويل تحديات معقدة ومتعددة الأبعاد تتجاوز المجالين العسكري والأمني التقليديين. وتكمن الأسباب الجذرية لكل نزاع في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، فإن الأسباب الجذرية حتماً محددة السياق. وتدعو البرازيل المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه للأولويات المحددة وطنياً في مجالي التنمية وبناء السلام، واعتماد نهج شامل ومتكامل لمنع نشوب النزاعات وحل النزاعات، وبناء السلام.

أدت جائحة (كوفيد-19) إلى تحديات إضافية للذين يتحملون بالفعل وطأة النزاع، بما في ذلك بتفاقم مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية. وبينما نسعى جاهدين إلى تعزيز الانتعاش المستدام من الجائحة، يجب ألا نضيع أي وقت ونسرع بمشاريع التعاون التي تحقق نتائج ملموسة لصالح السكان على أرض الواقع. وفي هذا السياق، فإن تعزيز الحصول على الأدوية، واللقاحات، والمنتجات الطبية المأمونة، والجيدة، والفعالة والميسورة التكلفة، ودعم نهج متعدد القطاعات إزاء الآثار الاجتماعية والاقتصادية أساسية في مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

إن مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، له دور حاسم في إطار استدامة السلام. وبموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة، يجب ألا يُحجم مجلس الأمن عن المساهمة في تعزيز التعاون الدولي دعماً للسكان المتضررين من النزاعات. ومن الجدير بالذكر أن بعثات حفظ السلام، بالذات، يمكنها من المساهمة في التخفيف من أثر جائحة (كوفيد-19) على المجتمعات المتضررة من النزاع. ويجب أن تظل الدول الأعضاء ملتزمة بالشروع في أنشطة بناء السلام وتمويلها وتحسينها باستمرار في إطار ولايات حفظ السلام، ولا سيما من خلال الأنشطة البرنامجية والمشاريع ذات الأثر السريع.

في الختام، يجب أن نعترف أيضاً بأن استدامة السلام وتعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا يتطلبان تنسيقاً مكثفاً بين مختلف هيئات وبعثات الأمم المتحدة، فضلاً عن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويمكن للجنة بناء السلام أن تؤدي دوراً أساسياً في عقد شبكات تضامن واسعة النطاق، وفي المساعدة على استدامة المشاركة الطويلة الأجل. وتظل اللجنة أيضاً أفضل منبر لتقريب المناقشات الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك مراعاة ضرورة الحفاظ على التقسيم الرشيد للعمل، والهويات الجوهرية لمختلف ركائز الأمم المتحدة. وفي مواجهة التحديات المتعددة الأبعاد، أصبح التعاون الأقوى بين مجلس الأمن والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتساهم الشراكة المعززة مع الاتحاد الأفريقي في منع ازدواجية الجهود وفي تعظيم الموارد، وفي الوقت ذاته تشدد على أهمية الملكية الوطنية والقيادة الإقليمية.

بيان البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن كندا وأستراليا ونيوزيلندا.

هذا وقت حاسم بالنسبة للبلدان المتضررة بالنزاعات والبلدان الهشة، بما في ذلك العديد من البلدان في أفريقيا. ولمعالجة دوافع النزاع بفعالية، نهيى بمجلس الأمن أن يضع الشمولية، وحساسية النزاع، والنهج القائم على حقوق الإنسان في صميم جميع جهود التعافي من جائحة (كوفيد-19).

في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أدت أزمة جائحة (كوفيد-19) إلى تعطيل التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتفاقم جوانب عدم المساواة، وعكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت، ولا سيما بالنسبة للنساء، والفتيات، واللاجئين، والمشردين داخليا الذين يعانون بالفعل من الفقر والاستبعاد والتهميش على نحو أكثر حدة. وقد جعلت الجائحة النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف الجنسي والجسدي والممارسات الضارة. بالنسبة للفتيات خاصة، تهدد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تعليمهن وسلامتهن ومستقبلهن. فالآثار الاجتماعية والاقتصادية الواسعة النطاق لهذه الجائحة قد تعكس مسار عقود من التقدم في مجال المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات.

نرحب بالعمل الذي قام به الاتحاد الأفريقي مبكرا بشأن الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لضمان إسهام جهود الإنعاش في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونواصل العمل مع الاتحاد الأفريقي لتحديد أولويات تلك المسائل، مع التركيز على المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جهود بناء السلام، والإنذار المبكر، والوساطة.

أعربت كندا وأستراليا ونيوزيلندا عن سرورها لدعم البيان المشترك لمجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية بشأن المرأة والسلام والأمن في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بمناسبة الذكرى العشرين لصدور القرار 1325 (2000) في عام 2020 (S/2020/1084)، المرفق (27). فالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتطهير العرقي كلها تتطوي على أثر جنساني.

ونرحب بالتحقيق المشترك الذي أجرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان في نزاع تيغراي. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء الفضائع المريعة التي ارتكبت في مجال حقوق الإنسان، والانتهاكات التي ارتكبت في مجال القانون الإنساني في تيغراي. وتؤيد بقوة كندا وأستراليا ونيوزيلندا اهتمام المجتمع الدولي بمسألة العنف المنهجي الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وتطالب بالتصرف لتقديم الجناة إلى العدالة في الحالات التي تحدث فيها انتهاكات. وننضم إلى الدعوات الخاصة لتوفير إمكانية وصول إنسانية آمنة في المنطقة وفي الوقت المناسب وبدون عوائق، وهي أولوية قصوى نظرا للضرورة الملحة للوصول للإمدادات إلى المحتاجين.

إن كندا وأستراليا ونيوزيلندا، إدراكا منها للآثار الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل لجائحة (كوفيد-19) في جميع أنحاء أفريقيا، بما في ذلك آثارها على مؤشرات التنمية البشرية والصحة والنمو الاقتصادي والتجارة، تقوم بتكييف برامجها لزيادة مساهمتها إلى أقصى حد ممكن في جهود مكافحة جائحة (كوفيد-19)، ونرحب أيضا ببداية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والإمكانات الكبيرة لزيادة التجارة من أجل انتعاش أفريقيا وصمودها في الأجل الطويل.

من الجدير بالذكر أن كندا وأستراليا ونيوزيلندا من أشد البلدان المؤيدة لفريق المشاركة في الالتزامات المسبقة بوصول لقاحات (كوفيد-19) إلى الأسواق، مما يمكن 92 بلدا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، والكثير منها يقع في أفريقيا، من الحصول على اللقاحات بدعم من التمويل الرسمي للمساعدة الإنمائية، وهو محور الجهود العالمية الرامية إلى الوقاية من قومية اللقاحات.

تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية كفالة عدم تخلف البلدان المتأثرة بالنزاعات عن الركب أكثر من ذلك، وتلك التي أصبحت فئات مجتمعاتها الأشد ضعفا. وهذه الأزمة تشمل الجماعات التقليدية للأمم المتحدة وتتطلب استجابة عالمية متكاملة ومتعددة القطاعات حقا وشراكات إقليمية مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. ومثال على ذلك، العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الاتحاد الأفريقي، والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها بشأن التصدي للأوبئة والتعافي منها.

إن تحقيق ذلك يحتاج إلى ضمان تعزيز الشراكات والتمويل. ويجب أن نضاعف جهودنا لضمان حصول عمل الأمم المتحدة لبناء السلام واستدامته على تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به ومستدام. وعلى نحو خاص يجب أن تستمر المبادرات التي تدعم حقوق ورفاه وصحة النساء والفتيات والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات المحددة لتلك الفئات، وجميع المجتمعات المحلية التي تصبح ضعيفة. ويجب أن تتال كلها الاهتمام والتمويل الكافيين.

تؤيد كندا وأستراليا ونيوزيلندا إطلاق كندا وجامايكا والأمين العام مبادرة تمويل التنمية في حقبة جائحة (كوفيد-19)، وما بعدها في أيار/مايو 2020 لتعزيز المشاركة العالمية، ووضع حلول مبتكرة لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة (كوفيد-19)، وسيلزم اتخاذ إجراءات جماعية في جميع المنتديات المتعددة الأطراف ذات الصلة لضمان استمرار التمويل الكافي للأولويات الإنمائية الرئيسية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار.

إن كندا وأستراليا ونيوزيلندا ملتزمة التزاما عميقا بخطة السلام المستدام، والاستثمار في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، والمساهمة في رؤية الإصلاح يعم منظومة الأمم المتحدة. وتؤدي لجنة بناء السلام دورا مهما. وهي الهيئة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة المكلفة بالقيام بدور انتقالي عبر الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة لضمان الدعم المتكامل والمتناسك والمنسق لمساعدة البلدان في التصدي لمخاطر النزاع وتحقيق الأولويات الوطنية لبناء السلام واستدامته. وندعو مجلس الأمن إلى زيادة مشاركته مع لجنة البرنامج والميزانية في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع مع تعزيز الانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة.

كندا وأستراليا ونيوزيلندا من المؤيدين الملتزمين بصندوق بناء السلام الذي يعمل، بالتنسيق الوثيق مع لجنة بناء السلام، وبعثات حفظ السلام والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، في العديد من البلدان الأفريقية لمنع نشوب النزاعات وتعزيز السلام، مع التركيز بوجه خاص على إشراك النساء والشباب في عملية بناء السلام. وتؤيد دعوة الأمين العام إلى تحقيق نقلة نوعية في تمويل بناء السلام لتيسير التحول إلى منع نشوب النزاعات بدلا من الاستجابة للآزمات.

أظهرت الجائحة وما يرتبط بها من أزمات أن العديد من النجاحات في بناء السلام هشة. ويجب أن نعيد النظر في نهجنا، وأن نضع الأمن الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية الشاملة، وحقوق الإنسان في

صميم عملية بناء السلام، بطريقة تراعي النزاعات. وعلى الرغم من أن الطريق أمامنا ينطوي على تحديات، فقد استمعنا في لجنة بناء السلام إلى العديد من الأمثلة على قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، والدور الأساسي الذي يؤديه المجتمع المدني في تعزيز التماسك الاجتماعي على الصعيدين المحلي والشعبي، وإبداع القطاع الخاص. ويجب أن نواصل دعم قصص النجاح تلك والتعلم منها وتكرارها.

المرفق 22

بيان البعثة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي: آيسلندا، السويد، فنلندا، النرويج، وبلدي الدانمرك. وترحب بلدان الشمال الأوروبي بمناقشة اليوم بشأن كيفية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات مع تعزيز الانتعاش في أفريقيا في مرحلة ما بعد الجائحة.

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تؤكد أنه لا يمكن التصدي للتحديات العالمية إلا بالعمل العالمي، مع التشديد على الحاجة الملحة إلى التضامن الدولي وتأكيد قيمة التعددية. وقد شكلت الجائحة تحدياً كبيراً للتنمية التي تحققت بشق الأنفس والتقدم في بناء السلام، وأدت إلى تفاقم ديناميات النزاع والانقسامات وعدم المساواة في جميع أنحاء العالم. والجميع شعر بآثارها في كل مكان، ليس أقله في أفريقيا، التي هي محور المناقشة المفتوحة اليوم.

وفي الوقت الذي تكافح فيه القارة الأفريقية التداعيات المشتركة لجائحة (كوفيد-19)، لا تزال هناك تحديات رئيسية قائمة وكامنة. فالقراء والنساء والفتيات والمدنيون في مناطق النزاع والأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة، والذين لا يملكون الفائض المالي أو الرعاية الصحية لمواجهة الجائحة، يتأثرون على نحو غير متناسب بالجائحة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، نرى أن الجائحة يمكن أن تصبح عنصراً مضاعفاً للتهديد برفع حدة التوترات القائمة الناجمة عن تزايد فجوة عدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي. وقد يؤدي ذلك إلى تأجيج النزاع والهجرة غير النظامية والتطرف العنيف.

لضمان بلوغ انتعاش ناجح في البلدان الأفريقية، فإن الإرادة السياسية للسلطات الوطنية، والعمل على نحو وثيق مع المجتمع المدني بالاقتران مع بدعم من المجتمع الدولي، تشكل عناصر رئيسية في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ويجب أن نتخذ نهجاً متسقاً ومتكاملاً في العلاقة الإنسانية والتنمية والسلام، مع التمسك في الوقت نفسه باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها.

بينما نسعى إلى إعادة البناء بشكل أفضل وعلى نحو أكثر مراعاة للبيئة، يجب أن يكون النهج المتكامل الذي يعتمد على جميع ركائز الأمم المتحدة الثلاث في صميم جهودنا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ودعم البلدان الأفريقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

إن ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة واستعادة العقد الاجتماعي عنصران رئيسيان في السلام والتنمية المستدامين. ويشمل ذلك تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح، وسيادة القانون، مع التصدي لتحديات التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتهميش النساء والفتيات والشباب، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، فضلاً عن المخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ والتدهور البيئي.

تؤكد التحديات المتعددة والمتشابكة ضرورة العمل معاً بطريقة شاملة. ويجب أن نكفل تعاوناً وثيقاً بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، وكذلك بين مجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، تود بلدان الشمال الأوروبي أن تكرر دعمها لخطة الأمين العام للسلام المستدام، فضلاً عن خطة العمل من أجل حفظ السلام.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نستفيد من جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة وأن نقيم شراكات أقوى وأشمل مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي أفريقيا، فإن بناء شراكة أعمق وأكثر تنظيماً بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ستكتسي أهمية قصوى في هذا الصدد.

بوصفنا مناصرين منذ وقت طويل للتعاون المتعدد الأطراف، نؤكد على دور الأمم المتحدة ووجود منظمة صحة عالمية قوية في مكافحة الجائحة الحالي وتعزيز الاستعداد الدولي لمواجهة الأزمات الصحية في المستقبل. ويجب أن يتم ذلك بالتنسيق الوثيق مع الهيئات الإقليمية ذات الصلة، مثل المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

تلتزم بلدان الشمال الأوروبي بحصول عالمي على لقاحات وعلاجات وتشخيصات (كوفيد-19). ولا يمكننا التغلب على هذا الجائحة إلا بإتاحة اللقاحات للجميع بسرعة، وأمان، وإنصاف، لتعزيز مبدأ عدم ترك أحد وراء الركب.

إن بلدان الشمال الأوروبي، بوصفها أعضاء في مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (المرفق) وداعمة نشطة للمرفق، تؤكد دورها في بلوغ هذا الهدف. ونشيد بمرفق كوفاكس لشحنه أكثر من 53 مليون جرعة لقاح إلى 121 بلداً، بما في ذلك إلى بلدان في جميع أنحاء أفريقيا. وسنواصل دعم الجهود العالمية التي يبذلها المرفق لبلوغ هدف تطعيم ملياري شخص في عام 2021.

لا تزال بلدان الشمال الأوروبي ملتزمة بدعم الأمم المتحدة في ميدان الدبلوماسية الوقائية من خلال التصدي بفعالية للأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا. ويجب أن نسخر جائحة (كوفيد-19) بوصفها فرصة لتحويل مسار النزاع وانعدام الأمن، وبناء مستقبل أكثر استدامة ومساواة ومرونة.

المرفق 23

بيان الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، تايي أتسكيسيلاسي آمدي

في البداية، نشكر الصين على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة والمهمة ونرحب بمستشار الدولة وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية وانغ يي. إن حضوره اليوم يؤكد الأهمية التي توليها الصين للسلام والأمن في أفريقيا.

كذلك نقدر للأمين العام، أنطونيو غوتيريش ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أخيم شتاينر إحاطتهما الإعلاميتين الشاملتين والتأمل في هذا الموضوع المهم.

إن الخسائر البشرية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). واضحة الآن بجلاء. وسيتكشف أثرها السياسي والاجتماعي والاقتصادي في السنوات المقبلة. ومن المحزن أنه على الرغم من التقدم الجدير بالثناء في تطوير وتوزيع اللقاحات على نطاق واسع في العالم المتقدم النمو، لا تزال أفريقيا في خضم هذه الأزمة العالمية.

لقد كشف الفيروس عن نقاط ضعفنا الجماعية، ولكنه أظهر أيضا ترابطنا. ومع بدء البلدان المتقدمة النمو في تجاوز المنعطف، تتعرض أفريقيا وغيرها من أقل البلدان نموا لخطر التخلف عن الركب. ولكي ننهض على نحو أفضل من تحت ركام هذا المرض المدمر، يجب أن نضمن حصول الجميع على اللقاحات. ويجب أن نقبل ونعمل على أساس المبدأ القائل بأنه ما من أحد آمن إلى أن يتم تطعيم الجميع. وإلا فإن الأمر لن يكون سوى مسألة وقت إلى أن يتحول الفيروس وترفض سلالة أخرى أكثر فتكا الاستجابة للقاح الحالي، مما سيرغم على إغلاق عالمي آخر.

تعتقد إثيوبيا اعتقادا قويا بأنه من المرجح للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أن تؤدي إلى تفاقم الأسس الاجتماعية والاقتصادية للنزاعات في أفريقيا. والأهم من ذلك أن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في بلوغ أهداف التنمية المستدامة معرضة للخطر أيضا.

إن منع نشوب النزاعات وتكرارها أحد الركائز الأساسية للهيكل الأمن والسلم للاتحاد الأفريقي. وفي السياق الحالي، يستتبع منع النزاعات ومعالجتها الاستثمار في خلق فرص العمل، والتكيف، والمرونة إزاء آثار تغير المناخ، ومعالجة بطالة الشباب، وتوسيع نطاق برامج التنمية والحماية الاجتماعية للاستجابة للاحتياجات المتزايدة.

علاوة على ذلك، فإن الدبلوماسية الوقائية مجال يمكن أن يستفيد من شراكة قوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، نولي أهمية كبيرة لأساسيات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي تركز على التنفيذ السليم لنظام الإنذار المبكر القاري الأفريقي، ووحدة دعم الوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي، وفريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، نشيد بالشراكة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ونحن على استعداد لدعمها.

وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يدعم ويعزز الجهود الوطنية والإقليمية لمنع نشوب النزاعات. وبالقيام بذلك، يجب في جميع الأوقات التمسك بتمثيل الدول وملكيته لشؤونها الخاصة، والدور الشرعي والفعال في معظمه للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

نعتقد أن القضاء على الفقر ونظام الحكم المتجذر في الحريات والمبادئ الأساسية والمشاركة المتساوية هما الأساس للنجاح في منع نشوب النزاعات داخل الدول. فالسلام يدوم عندما تكون التنمية شاملة للجميع، وعندما يضمن أمن المواطنين، وعندما تشارك النساء والشباب في شؤون بلدانهم. ولا يمكن تحقيق هذه الدولة المنشودة إلا من خلال عملية وطنية تدرك تماما سياق الدولة المعنية.

وفي قارتنا، التي يهيمن الشباب على ديمغرافيتها، تتوقف آفاقنا للتنمية الاقتصادية أو بناء الدولة على قدرتنا على جني ثمار هذه العوائد الديمغرافية. ومن الضروري بنفس القدر تعزيز القدرات المؤسسية واجتثاث جذور الفساد، وسوء الإدارة لحرمان تجار النزاعات من فرصة استغلال نقاط ضعفنا واحتياجات شبابنا التي لم تتم تلبيتها.

لقد أعطت إثيوبيا الأولوية لبناء السلام على الصعيد الوطني، وإنفاذ سيادة القانون، ومعالجة الاختناقات الاقتصادية الكلية للاستجابة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة. وقد صمدت جهودنا أمام تحديات داخلية وخارجية مترابطة. وفي حالتنا، فإن السلامة الإقليمية للدولة والنظام الدستوري السائد تتعرضان لخطر لم يسبق له مثيل. وشأننا في هذه الحالة شأن أي دولة أخرى، فقد اضطلعت حكومة إثيوبيا بعملية ناجحة لإنفاذ القانون حيث قامت بكبح الجناة وخططهم الشريرة لاقتلاع الدولة الإثيوبية التي نعرفها.

وللأسف، فإن عملية إنفاذ القانون لاستعادة القانون والنظام أسفرت عن مشاكل إنسانية. ونحن نعمل جاهدين لتلبية الاحتياجات الفورية، وإعادة المشردين بسبب النزاع إلى ديارهم، وإعادة بناء البنية التحتية المتضررة، واستعادة الحياة الطبيعية. ونشجع الشركاء والمجتمع الدولي على تنمية الدعم الإنساني والعمل مع الحكومة الاتحادية على الاضطلاع بجهود إعادة البناء والتعمير.

وتجدر الإشارة إلى أن المحاولات الرامية إلى تفويض شرعية الحكومات وما تتخذه من تدابير سياسية للحفاظ على القانون والنظام، إنما هي محاولات تتناقض مع مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك السيادة والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ونسلم بأن هذه ليست مشكلة مستحدثة تواجهها دولة أفريقية. ومع ذلك، نؤكد أن هذا النهج ليس مثمرا بالتأكيد، وهو يلقي بظلال على ما يقدم لنا بأنه رعاية واهتمام بالاحتياجات الإنسانية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تعاون حقيقي يحترم المعايير التي وقعنا عليها جميعا.

أخيرا، ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يدعم بهمة الجهود الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى كفالة التوصل إلى حلول أفريقية للتحديات الأفريقية. وهذا هو الحال بصفة خاصة عندما تمسك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بزمam أمورها الخاصة وتظهر اتخاذ خطوات واسعة لحل قضايا القارة.

المرفق 24

بيان رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ، بصفته مراقبا

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تمثل أزمة متعددة الأبعاد تتطلب استجابة متكاملة من جانب الحكومة بأكملها. وكما لاحظ الأمين العام غوتيريش، فإن أزمة الصحة العامة في كثير من الحالات سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية واجتماعية، وتحولت أزمة الحماية وحقوق الإنسان إلى أزمة واحدة من شقين.

أوقفت الجائحة النمو الاقتصادي وعكست مسار المكاسب التي تحققت بشق الأنفس فيما يتعلق بالحد من الفقر، مما أدى إلى عودة ملايين الأشخاص إلى ما دون خط الفقر. والأزمة المستمرة تزيد من حدة جوانب عدم المساواة، وتؤثر بشكل خاص على الذين يعيشون بالفعل في ظل أوضاع ضعيفة ومحرومة ومهمشة في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. تلك الجائحة تزيد من المظالم وتعيد تشكيل ديناميكيات النزاع، وتؤجج الأسباب الجذرية للنزاعات، وفي نهاية المطاف تزعزع استقرار المجتمعات الهشة أصلا.

إن التضامن والتعاون الوثيق في مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أمران حاسمان. وفي صميم استجابتنا اقتناع مؤداه أن أزمة عالمية، مثل جائحة (كوفيد-19)، تتطلب استجابة متعددة الأطراف. ولكسب المعركة ضد هذه الجائحة، ينبغي أن تكون اللقاحات والأمن الصحي في متناول الجميع في كل أرجاء العالم. إذ لا أحد آمن حتى يصبح الجميع آمنين، وقد حشد فريق أوروبا والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء حوالي 40,5 مليار يورو لدعم الفئات الأكثر ضعفا في مكافحة الجائحة، ومعالجة الاحتياجات العاجلة من الطوارئ الصحية والاحتياجات الإنسانية، وتعزيز النظم الصحية، ودعم الانتعاش الاقتصادي والحماية الاجتماعية. إن تمكن الجميع من الحصول السريع والأمن والعادل على الرعاية الصحية واللقاحات ما هو إلا استثمار في الصحة بقدر ما هو استثمار في السلام والأمن.

لهذا السبب ساعد الاتحاد الأوروبي في وقت مبكر في إنشاء مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. مع بلوغ مساهمة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، من خلال فريق أوروبا، أكثر من 2,47 مليار يورو في المرفق حتى الآن فقد أصبح من بين الجهات المانحة الرئيسية. ونعتقد أن هذه هي أفضل وسيلة لتحقيق التضامن الدولي بشأن اللقاحات. وإجمالا، شحن المرفق حتى الآن أكثر من 53 مليون جرعة إلى 121 بلدا، مما سيساعد على حماية العاملين في مجال الرعاية الصحية، فضلا عن السكان الأكثر ضعفا. وكانت أولى شحنات اللقاحات إلى البلدان الأفريقية التالية: غانا وكوت ديفوار؛ ونيجيريا؛ وكينيا؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتبعها عدة شحنات أخرى. كما تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 100 مليون يورو لدعم البدء بحملات التطعيم في أفريقيا، على النحو الذي تقوده المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

إلى جانب الاحتياجات الصحية العاجلة، فإن تعزيز الاستعداد الدولي للأوبئة في المستقبل والتصدي لها يشكل أولوية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي. إذ أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمة بتعزيز الأمن الصحي العالمي، بما في ذلك تعزيز منظمة الصحة العالمية والعمل على إبرام معاهدة دولية بشأن الأوبئة في إطارها. وللمساعدة في بناء القدرة على الصمود، ومنع تفشي المرض في المستقبل، سيوسع الاتحاد الأوروبي نطاق التعاون في مجال الصحة من خلال بناء نظم صحية مرنة وتعزيز قدرات

التأهب والاستجابة في أفريقيا. ونحن نستكشف سبل دعم التصنيع المحلي للقاحات والأدوية والمنتجات الصحية، مع مراعاة الآثار المتوسطة والطويلة الأجل للجائحة على السلام والاستقرار.

نحن بحاجة أيضا إلى استجابة تبني القدرة على الصمود لأن آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ستظل معنا لفترة طويلة. وتماشيا مع الدعوة إلى إعادة البناء بشكل أفضل، يعمل الاتحاد الأوروبي بلا كلل لضمان انتعاش مراعى للبيئة، ومستدام، ورقمي وشامل للجميع، من خلال التعاون الدولي والعمل المتعدد الأطراف، الذي يحقق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويولي اهتمام صريح لبناء السلام والاحتياجات الوقائية. وعلينا أن نصبح أفضل في العمل مع الإنذارات المبكرة، والاستجابة للمخاطر قبل أن تتحول إلى نزاعات من خلال اتباع نهج يشمل المنظومة بأكملها. وسيساعد التماسك الاجتماعي والتعددية الشاملة على استدامة الانتعاش المتكامل وبناء مجتمعات أكثر مرونة.

أثّرت جائحة (كوفيد-19) أيضا على حقوق الإنسان وحمايتها في جميع القارات، مخلفة وراءها أثرا سلبيا، وربما طويل الأجل، على التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحريات الأساسية والمساواة ومبدأ عدم التمييز. وينبغي أن يظل التمسك بالحكم الصالح والكرامة وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء، والفتيات، وكبار السن، والأطفال والمعوقين، في صميم الانتعاش العالمي وجهودنا الجماعية من خلال تدابير محددة الأهداف تراعي نوع الجنس، والعمر والإعاقة. وينبغي أن يكون الناس محور أعمالنا، وأن نقر بأن لكل فرد الحق في التمتع بأعلى معايير الصحة البدنية والعقلية التي يمكن تحقيقها.

إن الاتحاد الأوروبي أول شريك للأمن والدفاع في أفريقيا، ويدعم تنمية القدرات الأفريقية وإيجاد حلول للمشاكل الأفريقية. ويعتزم الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة ليؤكد مجددا أهمية ضمان تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، ومبادرات السلام والأمن التي تقودها أفريقيا في أفريقيا، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. كما طلب مجلس الأمن، يعمل الاتحاد الأفريقي الآن على وضع إطار للامتثال يموله الاتحاد الأوروبي لضمان امتثال القوات المنتشرة في إطار عمليات دعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي امتثالا تاما للقانون الإنساني الدولي والمعايير واللوائح الدولية لحقوق الإنسان.

إن الاتحاد الأوروبي ينشط في جميع الأزمات وفي كل أنحاء القارة الأفريقية من الساحل إلى القرن الأفريقي، ومن بانغي إلى كابو دلغادو. وتنتشر عشر بعثات مشتركة للأمن والسياسة الدفاعية في جميع أنحاء القارة من ليبيا إلى مالي، والنيجر، والصومال، وجمهورية أفريقيا الوسطى على سبيل المثال لا الحصر، ويشارك فيها 2 000 جندي أوروبي وضباط شرطة وموظفين مدنيين آخرين. وتقدم هذه البعثات المشورة والتدريب لأكثر من 30 000 فرد من العسكريين وأفراد الشرطة والقضاء الأفارقة. ونعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي في هذه المواقع الرئيسية لدعم الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وضمان التنفيذ الفعال للولايات التي يأذن بها مجلس الأمن.

أخيرا، سيواصل الاتحاد الأوروبي بذل جهود دولية لتخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان الأفريقية بغية منع نشوب النزاعات والمساعدة في بناء سلام مستدام. وسيواصل الاتحاد الأوروبي أيضا دعم الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والتكنولوجيات الجديدة المراعية للبيئة، وسلاسل القيمة المحلية. وسيولي اهتماما خاصا لضمان زيادة تكافؤ الفرص أمام المؤسسات واستئناف الاستثمارات، بالاقتران مع المساهمة في حماية الحيز الديمقراطي والمدني وحقوق الإنسان.

في الختام، يمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دورا هاما في مساعدة المجتمع الدولي على التركيز على ضمان إتاحة الفرص العادلة والمنصفة أيضا للفئات الأكثر تضررا في العالم من النزاع وانعدام الأمن لتمكينها من الحصول على اللقاحات. ويشمل ذلك لفت الانتباه إلى الآثار المدمرة التي تخلفها الجائحة على الناس في البيئات الهشة، وأن يظل المجلس منفتحا على النظر في الدور الذي يمكن أن تؤديه عمليات السلام في هذا السياق.

بيان المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة، غابرييل كاكسيا

يود الكرسي الرسولي أن يشكر جمهورية الصين الشعبية على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

ينصب الكثير من تركيز مجلس الأمن على أفريقيا. فالنزاعات لا تزال مستعرة، والمجتمعات منقسمة، والموارد منهوبة، وكل ذلك لصالح قلة من الناس. كذلك تزداد حدة الفقرة وعدم المساواة، وتدهور البيئة، مما يرفع من انعدام الأمن الغذائي، ويسلب الأطفال تعليمهم، ويُرغم كثيرون منهم على الوقوع في براثن مجموعات مسلحة، ويؤدي ذلك إلى الكثير من الوفيات.

في العام الماضي، بينما ركّز العالم على كيفية التعامل مع أزمة الصحة العامة، لم يتحقق للأسف هدف إسكات المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020، وربما تم تجاهله. بيد أن هذه المبادرة النبيلة ينبغي ألا تُنسى بالتأكيد. كما ذكر البابا فرانسيس مؤخرًا،

”لا تزال الجائحة تنتشر، بينما لا تزال الأزمة الاجتماعية والاقتصادية حادة، ولا سيما بالنسبة للفقراء. ومع ذلك، لم تنته بعد النزاعات المسلحة، ويجري تعزيز الترسانات العسكرية. هذه فضيحة اليوم“.

إذا علمتنا الجائحة شيئًا، فقد بيّنت لنا أن بوسعنا تغيير أنماط سلوكنا. ولا بد لنا من إنهاء التداول غير المشروع للأسلحة لإسكات المدافع في قارة لا يزال يعيش فيها عدد كبير جدًا من الناس في فقر مدقع. ولا يزال الحظر على الأسلحة قائمًا، وكذلك الآليات التي أنشأها مجلس الأمن لتعزيز سيادة القانون والديمقراطية في البلدان التي تنتقل من نزاع طال أمده إلى السلام والاستقرار. بيد أن هذه الالتزامات الرسمية ينبغي أن تُترجم إلى واقع ملموس في الميدان. ولا يزال هناك عدد كبير جدًا من الأعمال الإرهابية في أفريقيا، تلحق خسائر في الأرواح وأذى بدني، وتشريد قسري يزيد من الضغط على الأراضي والسكان الذين يلتمسون البقاء على قيد الحياة بموارد محدودة.

إن النداءات الإنسانية كثيرة، وفي الوقت نفسه لا بد من تقديم المعونة لمساعدة أشد الناس فقرًا وأولئك الذين يعانون من أوضاع هشة، ولكن إن لم تلازم هذه المعونة مشاريع إنمائية متكاملة طموحة وبعيدة النظر وحساسة ثقافيًا، لن تؤدي هذه الاستثمارات الكبيرة إلى السلام والاستقرار والنمو.

لا يزال يوجد عدد كبير جدًا من الأطفال الأفارقة بمنعهم عدم حصولهم على تعليم جيد من تحقيق إمكاناتهم، بما في ذلك بسبب النزاعات الدائرة. فقد دُمّرت مدارس؛ واستولت الجماعات المسلحة على مدارس أخرى. وفي حين أن الكثيرين في العالم المتقدم النمو قد أخذوا على عاتقهم التعلم الإلكتروني أثناء الجائحة، فهذا لم يكن خيارًا لكثير من الأطفال في أفريقيا الذين يجدون أنفسهم على الجانب الآخر من الفجوة الرقمية. ويزيد سوء التعليم، أو في بعض البيئات، عدم وجود تعليم على الإطلاق، من خطر الفقر المدقع، وتتحكم فيه الميليشيات أو يلتحقون بصفوفها. وبدون التزامات ثابتة بضمان السلام وتوفير تعليم جيد، من المرجح أن نجري مناقشات مثل مناقشات اليوم لسنوات عديدة قادمة.

لقد اهتمنا إلى طريق ما بعد الجائحة، بفضل تطوير وتوزيع اللقاحات. غير أن هذه الطريقة غير متاحة للجميع، ولا سيما في البلدان النامية. ولا تتوفر المبردات وغيرها من الشروط اللازمة للتخزين والتوزيع في أجزاء كثيرة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث لا تزال تعتبر الكهرباء ترفًا للكثيرين، ولا سيما في

المجتمعات الريفية. ويتطلب الانتعاش في أفريقيا في مرحلة ما بعد الجائحة ضمان توفر الهياكل الأساسية فيها.

ونتكلم في العادة عن "حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية"، ولكن لكي يصبح هذا الهدف الجدير بالثناء حقيقة واقعة، علينا دعم إخواننا وأخواتنا الأفارقة لكي يصبحوا بكرامة وكلاء مصيرهم. والالتزام مطلوب ليس فقط على الصعيدين المحلي والإقليمي، بل أيضا من جانب المجتمع الدولي والدول والمؤسسات المالية وأصحاب المصلحة الآخرين، لضمان حصول حتى المجتمعات المحلية التي تعيش في أماكن نائية جدا على ما تحتاج إليه من لقاحات، وأيضا من يقفون في الصفوف الخلفية لتلك المجتمعات يجب ألا يجري دفعهم أكثر إلى الخلف. لقد سمعنا مرارا في مناقشات مجلس الأمن أنه "ما من أحد آمن حتى يصبح الجميع آمنين". وفي حين أن السلامة تنطوي بالتأكيد على الأمن، فإنها تتطلب أيضا، كما ذكرنا، توفير الرعاية الصحية الكافية، والتعليم الجيد، وفرص التدريب المهني لجميع الفتيان والفتيات.

تقوم الكنيسة الكاثوليكية بدورها في مختلف السياقات لضمان أن تشمل التنمية البشرية المتكاملة والسلام أفريقيا، من خلال جهود بناء السلام، والتعليم، والرعاية الصحية وغير ذلك الكثير. وقد قام الرجال والنساء والرجال المكرسين بدور قيادي في هذا الصدد، وإن كان دورهم مجهولا للعامة، ولكنه واضح جدا وحازم. وإن مجتمعاتهم، التي تتكون من ثقافات وأعراق وخلفيات مختلفة، تُقر أن من الممكن تحقيق ذلك وفي هذا الصدد، كتب البابا فرنسيس مؤخرا، مستندا إلى حكمة أساقفة جنوب أفريقيا، أن المصالحة الحقيقية تتحقق بشكل استباقي،

"بتشكيل مجتمع جديد، مجتمع يقوم على خدمة الآخرين، بدلا من الرغبة في الهيمنة؛ مجتمع يقوم على تقاسم ما لديه مع الآخرين، بدلا من التدافع الأناني للحصول على أكبر قدر ممكن من الثروة؛ مجتمع تكون فيه قيمة التقاء البشر معا في نهاية المطاف أكثر أهمية من أي مجموعة أصغر، سواء كانت أسرة أو أمة أو عرقا أو ثقافة".

وعندما يتعزز نموذج المصالحة هذا وينمو، يمكن للمجتمعات أن تلقي نظرة صادقة على الأسباب الجذرية، وأن تسعى إلى اجتثاثها، وأن تقترب من تحقيق المستقبل المستدام الذي التزمت به أسرة الأمم.

بيان الممثلة الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة، زوزسانا هورفات

في البداية، أود أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي للإدلاء ببيان وطني بشأن هذه المسألة المهمة وفي الوقت المناسب. تدرك هنغاريا أهمية مسألة التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة، حيث أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كان لها أثر مدمر على مجتمعنا واقتصادنا العالميين. بيد أن الجائحة لم تتسبب فقط بتهديدات جديدة للسلم والأمن العالميين، بل أنشأت أيضا فرصا فريدة لتحسين آفاق التعاون في المستقبل.

وفي هذا الصدد، تسلم هنغاريا بالروابط المهمة القائمة بين أوروبا وأفريقيا، والتي تركز على التاريخ والقرب والمصالح المشتركة. ومع مراعاة الحالة الاقتصادية والاجتماعية المتردية في عدة بلدان أفريقية، وهي حالة نجمت عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتماشيا مع استراتيجيتنا المعتمدة حديثا في أفريقيا، نعتزم هنغاريا تقديم المساعدة وتنفيذ المشاريع التي تسهم في تنمية اقتصادات شركائنا في المنطقة. وتتمثل أولوياتنا في تعزيز وتوسيع شراكاتنا السياسية في أفريقيا، ومواصلة برامجنا الائتمانية ذات المعونة المقيدة، وتنفيذ شكل أكثر تنظيما من التعاون الإنمائي مع البلدان الأفريقية. وأحد برامجنا الرئيسية يتمثل في التعاون التعليمي، الذي سيظل جزءا لا يتجزأ من جهودنا، ولا سيما في إطار برنامج المنح الدراسية للطلاب الأجانب في هنغاريا.

إن برنامج المنح الدراسية للطلاب الأجانب هو برنامج منحة التعليم العالي الفريد للطلاب الأجانب في هنغاريا على أساس اتفاقيات ثنائية. وأفريقيا من بين مجالات التركيز. وفي العام الدراسي 2020-2021، يوجد أكثر من 2040 طالبا من الحاصلين على منح دراسية والذين ينتمون إلى 15 بلدا يتابعون دراستهم في هنغاريا، وسيتم إدراج 19 بلدا أفريقيا آخر في البرنامج خلال السنوات التالية. وتتماشى المبادئ الاستراتيجية لبرنامج المنح الدراسية في هنغاريا مع استراتيجيات الحكومة الهنغارية المتعلقة بالهجرة وتنمية أفريقيا، أي تطوير التعليم ومؤازرة المجتمعات المحلية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال رفد البلدان الأفريقية بمهنيين ذوي تعليم جيد ولديهم المعرفة لمعالجة القضايا الملحة جدا والأسباب الجذرية للنزاع والهجرة.

أما إذ أنتقل إلى التنمية الاقتصادية، فإن هنغاريا ما فتئت تركز أكثر من أي وقت مضى على أهمية التعاون الإنمائي الدولي كوسيلة لتحفيز التنمية الاقتصادية وتعميق علاقاتنا مع الشركاء المهمين. وتستند سياسة التعاون الإنمائي الدولي التي تنتهجها هنغاريا على ركيزتين رئيسيتين، هما معالجة الأسباب الجذرية للهجرة محليا، وإقامة شراكات اقتصادية طويلة الأجل. وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها هنغاريا في عام 2020 نحو 411,4 مليون دولار، مما أسفر عن زيادة كبيرة في مساعداتنا الإنمائية الرسمية بالنسبة إلى دخلنا القومي الإجمالي.

إن التعاون الإنمائي الدولي مع شركائنا الأفارقة يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لهنغاريا. ووفقا للبيانات الأولية، فقد أفردت هنغاريا في عام 2020 أكثر من 20,1 مليون يورو لتنفيذ 106 مشاريع إنمائية دولية في أفريقيا.

أخيرا، وفي إطار جهودنا الإنسانية، أطلقت الوكالة الهنغارية لتقديم المساعدة عدة برامج للمساعدة لمساعدة الناس في 16 بلدا أفريقيا. وتبلغ القيمة الإجمالية للبرامج 2,9 مليون يورو في عام 2021.

إن هنغاريا ملتزمة بالبقاء شريكا وثيقا للبلدان الأفريقية في عملية التغلب على تحدياتها الكبيرة. وفيما يتعلق بالظروف الجديدة التي أوجدتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن هنغاريا على استعداد لتجديد ذلك الالتزام في إطار الإمكانيات الجديدة للانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة، وتقديم حلول مستدامة مع التركيز على التنفيذ المحلي، حتى تصبح البلدان الأفريقية جزءا أكثر تكاملا من المجتمع الدولي من خلال تهيئة فرص اقتصادية واجتماعية مزدهرة.

بيان القائم بأعمال البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محمد كوبا

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة بشأن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع مع تشجيع الانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة في أفريقيا. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أتطرق إلى بعض النقاط الرئيسية.

أولا، فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تؤمن إندونيسيا إيمانا راسخا بأن التعاون الإقليمي يظل عنصرا حاسما في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. إنني إذ أتأمل في تجربتنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أود أن أقول إن كوننا جارا لا يعني فقط القرب الجغرافي؛ بل أيضا مسألة تتعلق بالصدقة الحميمة، والرعاية والمشاركة، وتتعلق بإنسانيتنا المشتركة.

وهكذا يتعين على أعضاء المجلس أن يعملوا معا لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأحد السبل لتحقيق هذه الغاية أن يُعقد اجتماع بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في الأمم المتحدة. ونتطلع إلى المزيد من المناقشات الاستراتيجية وإلى مزيد من التعاون المنسجم بين المجلسين من أجل تعزيز العمل الملموس، وضمان التنفيذ الكامل للاتفاقات في العديد من الحالات التي تنطوي على نزاع. وينبغي أن تكمل كلتا المنظمين دور كل منهما ولايتها، بغية ضمان تأثير ذلك على أرض الواقع في مجالات الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام.

ثانيا، فيما يتعلق بالتنمية من أجل السلام المستدام، إلى جانب جهودنا لبناء السلام، تشدد إندونيسيا على ضرورة تعزيز التعاون في للحيلولة دون انتكاس البلدان إلى النزاع من خلال التنمية. وإندونيسيا شريك وثيق لأفريقيا منذ مؤتمر باندونغ الآسيوي الأفريقي، الذي انعقد في عام 1955، وستواصل دعم أفريقيا، بما في ذلك من خلال التعاون التقني وبرامج بناء القدرات.

في نيسان/أبريل 2018، عقدنا المنتدى الإندونيسي الأفريقي، وبعد ذلك، في آب/أغسطس 2019، عقدنا حوار البنية التحتية بين إندونيسيا وأفريقيا. وقد أسفر هذان الحدثان عن تعاون اقتصادي ملموس في مختلف القطاعات الاستراتيجية، بما في ذلك الهياكل الأساسية، والتجارة، والتواصل، والصناعات الاستراتيجية.

ثالثا، فيما يتعلق بتعزيز الانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة، لم يكن مسعانا الجماعي نحو السلام والازدهار في أفريقيا أكثر تحديا من أي وقت مضى بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والأهم من ذلك، أننا بحاجة إلى ضمان ألا تؤدي الجائحة إلى زيادة تصعيد التوترات بين البلدان. إن إندونيسيا إذ تأخذ ذلك في الحسبان، تؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن حسم أي جائحة عالمية إلا من خلال التضامن والتعاون العالميين.

لا يزال الحصول على اللقاحات عنصرا أساسيا في مكافحة الجائحة. ويساورنا القلق إزاء التوزيع العالمي غير المتكافئ للقاحات (كوفيد-19)، ونتعهد بأن نتعامل مع لقاحات (كوفيد-19) باعتبارها في الصالح العام العالمي من خلال ضمان حصول الجميع على اللقاحات بأسعار معقولة ومنصفة وعادلة، كما أبرز ذلك الإعلان السياسي بشأن الحصول العالمي العادل على لقاحات (كوفيد-19).

لذلك تدعم إندونيسيا مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، بما في ذلك التزام مرفق كوفاكس المسبق للسوق، باعتباره من بين الآليات الرئيسية المتعددة الأطراف لضمان الوصول

العادل والتوزيع العالمي العادل للفاحات كوفيد-19، وخاصة بالنسبة للاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل، بما في ذلك في العديد من البلدان الأفريقية.

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على التزام إندونيسيا بالعمل معا بوصفها شريكا حقيقيا لأفريقيا في رحلتها نحو السلام. ونحن واثقون من أننا سنتعافى قريبا من هذا الجائحة بفضل التعاون البناء والمشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة.

بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تشكر إيطاليا حكومة جمهورية الصين الشعبية على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة، وتؤيد بيان الاتحاد الأوروبي (المرفق 24).

لقد أثرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على السلم والأمن الدوليين، وفاقت الأسباب الجذرية للنزاعات في جميع أنحاء العالم. وينطبق ذلك بصفة خاصة على البلدان الأفريقية الأكثر تعرضا للعواقب المتعددة للأزمة العالمية الحالية. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا، وخاصة البلدان المتأثرة بالنزاعات.

وهذا يعني، أولا وقبل كل شيء، التصدي للجائحة الحالية على أساس التضامن، لكون اللقاح يصب في الصالح العام العالمي. ومنذ بداية هذه الحالة الطارئة، أيدت إيطاليا بقوة إنشاء تحالف دولي للدفع بحملة تطعيم عالمية. وقد قام مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، الذي ساهم فيه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأكثر من 2,47 مليار يورو حتى الآن، بشحن أكثر من 53 مليون جرعة إلى 121 بلدا، بما في ذلك 26 بلدا أفريقيا، مما سيساعد على حماية السكان الأكثر ضعفا.

وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى التأكد من أن الجهود الرامية إلى زيادة التأهب والاستجابة العالميين للأزمات الوبائية تشمل تعزيز قدرات الرعاية الصحية وهياكلها في البلدان الأفريقية، تماشيا مع مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وفي 21 أيار/مايو، ستستضيف إيطاليا، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، مؤتمر القمة العالمي للصحة، الذي سيركز على مجموعة من المبادئ المشتركة لتعزيز نُظم الرعاية الصحية لدينا، وتعزيز استعدادنا وتحسين قدرتنا على الاستجابة. ونأمل أن يكون ذلك أساسا لعمل أكثر تنسيقا على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

من المهم للغاية أيضا في عملية مساعدة أفريقيا على التغلب على التحديات التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وضع التنمية المستدامة للبلدان الأفريقية في صميم الجهود الدولية الرامية إلى تحسين الانتعاش. وقد جعلت إيطاليا من دعم البلدان الأكثر ضعفا أولوية من أولويات الرئاسة الإيطالية لمجموعة العشرين، التي تحمل شعار "الناس، والكوكب، والرخاء". وسيكون دعم تحسين انتعاش القارة الأفريقية إحدى الأولويتين الرئيسيتين في جدول أعمال الاجتماع الوزاري للشؤون الخارجية والتنمية لمجموعة العشرين، المقرر عقده يومي 28 و 29 حزيران/يونيه في ماتيرا، إيطاليا.

ويشكل تمويل التنمية المستدامة أولوية أخرى لرئاسة إيطاليا لمجموعة العشرين. ما فتئنا في هذه المرحلة الاستثنائية، نعمل على كفالة اتخاذ تدابير مالية كافية وفعالة وفي الوقت المناسب لدعم الاقتصاد العالمي، ولا سيما أكثر البلدان ضعفا. ومن النتائج الملموسة لهذا الإجراء تمديد مبادرة تعليق خدمة الديون حتى نهاية عام 2021، والطلب إلى صندوق النقد الدولي تخصيص مبلغ 650 مليار دولار لحقوق السحب الخاصة الجديدة، وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة، على أساس طوعي لصالح الاقتصادات الأكثر ضعفا.

إن إيطاليا، في إطار شراكتها مع المملكة المتحدة من أجل المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تسعى أيضا إلى ضمان تحقيق أهداف العمل المناخي

في الوقت المناسب، وعلى نحو كامل، بما يخدم مصلحة المجتمع الدولي بأسره والعديد من البلدان الأفريقية التي تتأثر بشكل كبير بعواقب تغير المناخ. وبهذه الروح، ستستضيف إيطاليا يومي 7 و 8 تشرين الأول/أكتوبر حدثًا وزاريا مخصصا للتحديات المناخية والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وستواصل إيطاليا أيضا الاضطلاع بدورها بوصفها شريكا آمنا موثوقا للبلدان الأفريقية. ومن الساحل إلى القرن الأفريقي، تشارك إيطاليا بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبعثات الاتحاد الأوروبي، وغير ذلك من المبادرات الدولية مثل فرقة عمل تاكوبا. وسنواصل أيضا دعم البلدان الأفريقية من خلال برامج المساعدة المباشرة، وبناء القدرات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحكم الصالح.

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكاني كيمييرو

أشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه الجلسة الهامة، وأشكر الأمين العام، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ملاحظاتهم.

لا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تشكل تهديدا للأمن البشري، وتولد تحديات شاملة وعلى نطاق واسع في جميع أنحاء العالم أمام بقاء الأفراد وسُبل عيشهم وكرامتهم. والموارد الحكومية مثقلة بالأعباء، مما يؤثر سلبا على أضعف الناس، بمن فيهم النساء والشباب والأقليات. وقد زادت الجائحة من هشاشة القارة الأفريقية، مما فاقم الأسباب الجذرية المتعددة للنزاع، مثل الفقر، وعدم المساواة، وعدم الاستقرار السياسي، والاختلال القبلي، والتطرف العنيف.

في ضوء الموجات المتكررة من الإصابات الجديدة الناجمة عن السلالات الجديدة المتحولة من (كوفيد-19)، يجب أن نركز، أولا وقبل كل شيء على تعزيز الحصول على اللقاحات، وتعزيز النظم الصحية في أفريقيا، التي تشكل الأساس لأي انتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة.

في هذا السياق، سوف تشارك اليابان في استضافة مؤتمر قمة تحالف غافي بشأن الالتزام المسبق بطرح اللقاحات في الأسواق وفقا لمرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وسينعقد المؤتمر في 2 حزيران/يونيه في محاولة لسد الفجوة المالية في توفير اللقاحات في إطار قمة مرفق كوفاكس، وتحقيق هدف تقديم ما يصل إلى 1,8 مليار جرعة هذا العام. وأعلنت اليابان مؤخرا أنها ستقدم 27 مليون دولار من المعونة الطارئة للمساعدة في تزويد البلدان الأفريقية بمعدات سلسلة التبريد لنقل اللقاحات من أجل ضمان حصول الناس من جميع مناحي الحياة على هذه اللقاحات على نحو منصف. واستجابة لأزمة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قدمت اليابان أكثر من 350 مليون دولار من المساعدات إلى أفريقيا، بما في ذلك توفير المعدات الطبية.

إلى جانب التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، يلزم اتخاذ تدابير جذرية لمنع الأوبئة في المستقبل من خلال تعزيز إدارة القطاع الصحي وتقديم الخدمات. وشاركت اليابان على مر السنين في بناء نظم صحية مرنة وشاملة للجميع في أفريقيا من خلال دعم بناء قدرات الممارسين الطبيين وصانعي السياسات، وتحسين المرافق الطبية. وينبغي أن يظل تعزيز التغطية الصحية الشاملة دعامة أساسية لضمان الأمن البشري وعدم ترك أي شخص خلف الركب.

إن بناء مؤسسات فعّالة ومساءلة وشاملة على أساس مبادئ الملكية الأفريقية عنصر رئيسي في تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا. ولدعم هذه الجهود، ما فتئت اليابان تعزز النهج الجديد للسلام والاستقرار في أفريقيا، الذي أطلق في عام 2019 في مؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية الأفريقية. ويهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والإرهاب من خلال دعم بناء المؤسسات.

تقدم اليابان الدعم لمنطقة الساحل دون الإقليمية في إطار مبادرة برنامج العمل الوطني. واليابان، بوصفها عضوا جديدا في التحالف من أجل الساحل، تقدم المساعدة لمراكز التدريب على حفظ السلام، وتعزز بناء القدرات في قطاعي الشرطة والعدالة، وتوفر التدريب المهني للشباب من أجل منع تطرفهم. وفي

الاجتماع الوزاري الثاني للتحالف من أجل الساحل في آذار/مارس، أعلنت اليابان عن حزمة مساعدات إنسانية وإنمائية جديدة تبلغ قيمتها نحو 80 مليون دولار.

في الختام، ستظل اليابان شريكا موثوقا لأفريقيا في دعم جهودها الرامية إلى التعافي على نحو أفضل من جائحة كوفيد-19، وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في القارة. وتتطلع اليابان إلى مؤتمر طوكيو الدولي الثامن للتنمية الأفريقية الذي سيعقد في تونس العام المقبل، وتجدد التزامها بمواصلة تعزيز الشراكة من أجل تنمية أفريقيا.

بيان الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة، فانيسا فرايزر

تشكر مالطة الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع مع تعزيز الانتعاش في أفريقيا في مرحلة ما بعد الجائحة. وتعترف مالطة بأن اقتران حسم النزاعات بمعالجة أسبابها الجذرية، حيوي أيضا للنهوض بخطة عالمية للتعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

تؤيد مالطة تأييدا تاما البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي (المرفق 24) وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

إن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات عنصر هام في منع نشوب النزاعات وحلها. ويكمن نجاح منع نشوب النزاعات والوساطة في تعزيز الحوار، واتخاذ تدابير طويلة الأجل لبناء الثقة، والوعي بحالات النزاع المحتملة، والقدرة على تحليل المعلومات ذات الصلة، وتوفير الإرادة السياسية للقيام بالشيء الصحيح. وتحقيقا لتلك الغاية، نشيد بالعمل الذي تضطلع به بعثات الأمم المتحدة في أفريقيا، بما في ذلك بعثات حفظ السلام. وتلك الهياكل المصممة خصيصا تُعتبر أدوات حاسمة يمكننا من خلالها تحقيق نتائج إيجابية. وتدعو مالطة إلى مواصلة انخراط مجلس الأمن في ضمان مشاركة جميع الأطراف ذات الصلة على كل مستوى من مستويات المجتمع، ومشاركة المرأة، ولا سيما في عملية صنع السلام. وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد مالطة زيادة مشاركة الاتحاد الأفريقي في معالجة قضايا السلام والأمن في المنطقة.

ينبغي أن تكون هذه الحالة الصعبة بمثابة جرس إنذار في الوقت المناسب لتعزيز وتنشيط تعددية الأطراف. والتعاون المتين القائم على الحوار والثقة لا مندوحة منه للتصدي لهذه التحديات العالمية بطريقة واضحة ومنسقة على أساس التضامن من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. كذلك فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وما ينتج عنها من تداعيات اقتصادية تذكرنا بأن التنفيذ الكامل لبرنامج التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ أمران أساسيان إذا أردنا تعزيز قدرتنا المشتركة على التصدي للصدمات الشاملة الكبرى في المستقبل. وفي هذا السياق، تدفعنا هذه الأوقات الصعبة إلى تحديد الفرص والسبل الإبداعية لتعزيز التنفيذ السريع لخطة عام 2030 وفي الوقت نفسه التطرق إلى الاحتياجات الملحة.

وبما أن نشر اللقاحات يعيد الأمل في أن نهاية الجائحة قد تلوح في الأفق، فإن الحصول الميسور والمنصف على اللقاحات أحد العناصر الرئيسية لضمان تعافي البلدان الأفريقية في أقرب وقت ممكن. وعلى الرغم من أن عدد اللقاحات على الصعيد العالمي قد تجاوز الإصابات المبلغ عنها بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، للأسف لا تزال أفريقيا متخلفة عن الركب. ومن الضروري الحصول على اللقاحات بأسعار معقولة وغير تمييزية لضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب.

دعمت مالطة بنشاط الاستجابة الإنسانية العالمية لهذه الجائحة. وقد أسهمنا ماليا في إيصال الإمدادات الحيوية إلى البلدان الضعيفة، ولا سيما إلى المنطقة الشمالية من أفريقيا، من خلال عدد من الوكالات الإنسانية المتعددة الأطراف. وانضمت مالطة، مع دول أخرى، إلى مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي من أجل تحقيق أقصى قدر من الوصول السريع والأمن والعادل إلى اللقاحات.

إن الفيروس لا يعرف حدوداً أو جنسية وكذلك تضامننا. فالجهود المتضافرة للمجتمع الدولي أساسية في التصدي للتحديات الراهنة. وقد تلقينا مراراً دعوات إلى البلدان للعمل معاً من أجل استعادة عافيتها والعودة إلى طبيعتها في أسرع وقت ممكن. ولا يمكن للعالم أن يعود إلى الحالة الطبيعية إن لم تتم السيطرة على الجائحة في كل مكان. وما تعلمناه حتى الآن من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) هو أن العالم أظهر تعاوناً أكثر مما كان يتوقعه الكثيرون، حتى لو لم تكن الجهود الرامية إلى إعطاء اللقاح للعالم هي الاختبار الوحيد لقدرتنا على التعاون.

للأسف، فإن الطبيعة غير المسبوقة للجائحة توفر تربة خصبة لنشر المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة. وقد أدت إدارة الاتصالات العالمية التابعة للأمم المتحدة دوراً حاسماً في التصدي لهذه الجهود بتوفير معلومات تستند إلى بيانات وحقائق واضحة. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة ستواصل الاضطلاع بدور رئيسي في مكافحة التضليل الإعلامي والمعلومات الخاطئة المتصلة باللقاح وآثاره.

إن التزام مالطة الطويل الأجل بتعزيز الحوار داخل المنتديات الدولية من أجل ضمان فرص التعليم العالي الجودة والعمالة التي يمكن للجميع الوصول إليها يؤكد من جديد موقفنا المتمثل في دعم رسم السياسات لمجتمع منخرط بهمة بحيث لا يترك أحداً متخلفاً عن الركب.

تعتقد مالطة أيضاً أن الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية أساسية لنجاح الاستجابة لمقتضيات الصحة العامة والانتعاش من الجائحة، ولهذا السبب يتحتم احترام هذه الحقوق احتراماً كاملاً، حتى في هذه الأوقات العصيبة.

علينا في المستقبل الدخول في مناقشة صريحة بشأن كيفية ضمان المرونة. وينبغي أن يتمثل هدفنا في تعزيز الهياكل والروابط القائمة وتثبيتها، مع السعي إلى اتباع نهج تعاونية لمعالجة الأزمات المقبلة ذات النطاقات المماثلة.

بيان الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، منير أكرم

أود أن أعرب عن امتناني العميق للرئاسة الصينية على عقدها اليوم مناقشة مجلس الأمن المفتوحة والمهمة في الوقت المناسب بشأن الروابط المهمة بين الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا والانتعاش في القارة في مرحلة ما بعد الجائحة. التزامها.

الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا معقدة ومتعددة الأبعاد وتشمل الفقر والتخلف، والنزاعات الداخلية بسبب شح الموارد، والتناحرات الخارجية على الموارد الطبيعية، والتدخلات الأجنبية الرامية إلى قمع حقوق الشعوب في تقرير مصيرها في المجالين السياسي والاقتصادي. وفوق ذلك كله فإن تاريخ الاستعمار الطويل والمؤلم بالنسبة لأفريقيا ترك وراءه نزاعات وصراعات عديدة في جميع أنحاء القارة لا تزال تؤثر على سلامها واستقرارها وتقدمها. وتتبدى مظاهر الإرث الاستعماري أيضا في بعض جوانب عدم المساواة الاجتماعية واستمرارها في كثير من الأحيان في الاعتماد الاقتصادي والتجاري - والسياسي والعسكري على الدول الاستعمارية السابقة. وقد تفاقمَت هذه التحديات بسبب النظام العالمي غير المتكافئ الذي غالبا ما يعطي الأولوية لجني الأرباح على حساب الصالح العام.

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أزمة صحية واجتماعية واقتصادية عالمية. وقد تسببت في أسوأ ركود منذ الكساد الكبير وأثرت بشكل غير متناسب على أفقر البلدان. وقد كشفت الجائحة عن جوانب عدم المساواة على الصعيد العالمي وزاد من تفاقمها.

تركت هذه الجائحة أثرا مدمرا على أفريقيا، ولا سيما البلدان التي تعاني من مواطن الضعف الهيكلية القائمة. ووفقا للبنك الدولي، وعلى خلفية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، من المرجح أن ينخفض النشاط الاقتصادي في أفريقيا بنسبة 3,3 في المائة، مما يؤدي إلى خسارة قدرها 115 مليار دولار. وسيضحي التدهور الاقتصادي في بعض البلدان الضعيفة أكبر بكثير. ومن المرجح أيضا أن تدفع الجائحة ما يقدر بنحو 40 مليون شخص في القارة إلى الفقر المدقع، مما يعني فقدان ما يقرب من خمس سنوات من التقدم الذي تحقق بشق الأنفس في مكافحة الفقر.

حيث أن ما يقرب من 50 في المائة من المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن تتعلق بأفريقيا، فإن فشلنا في مساعدة أفريقيا على السيطرة على الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية الموهنة التي ترتبها هذه الجائحة، ومن ثم التعافي منها، سيؤدي إلى زيادة تفاقم النزاعات في القارة. إن مساعدة أفريقيا على التعافي من الآثار المنهكة للجائحة لن تتطلب فقط دعما دوليا لبرنامج للاح قوي يصل إلى جميع أنحاء القارة، بما في ذلك مناطق النزاع، بل ستتطلب أيضا توفير حيز مالي كاف وسيولة إضافية للتعافي من الانتكاس الاقتصادي. كما سيستلزم ذلك بذل جهود متجددة لدعم جهود حفظ السلام وبناء السلام في البلدان والمناطق المُبتَلية بالنزاعات.

للأسف، البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما في أفريقيا، متخلفة كثيرا من حيث الحصول على اللقاحات، بالرغم من أن الأمين العام عرّف الإنصاف في اللقاحات بأنه "أكبر اختبار أخلاقي أمام المجتمع العالمي". ومن بين مجموع الجرعات التي تعطى على الصعيد العالمي، البالغ عددها 832 مليون جرعة، ذهب 82 في المائة منها إلى البلدان المرتفعة الدخل أو الشريحة العليا من بلدان الدخل المتوسط، في حين تلقت البلدان المنخفضة الدخل 0,2 في المائة فقط.

ويقدر البنك الدولي أن كل شهر من التأخير في اللقاح يكلف القارة الأفريقية 13,8 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي المفقود. ولا تزال أفريقيا بحاجة إلى حوالي 12 مليار دولار لإعطاء اللقاح لعدد كاف من الناس لضمان الحماية الكافية من الطفرات الإضافية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). إن وضع إطار قابل للتطبيق لتوزيع لقاح كوفيد-19 على أفريقيا توزيعاً منصفاً وميسوراً للتكلفة ينبغي أن يكون عنصراً محورياً في الاستراتيجية العالمية لاحتواء الجائحة في جميع أنحاء العالم، مما يمكن القارة من التعافي من آثار الجائحة، وإنعاش النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

عقدت باكستان، بصفتها رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اجتماعاً على المستوى الوزاري خاصاً في نيسان/أبريل 2021 بعنوان "لقاح للجميع"، ساعد على لفت الانتباه إلى مسألة اللقاح. وشدد الاجتماع على الحاجة إلى التعجيل جداً بالجهود الرامية إلى ضمان الحصول العادل على اللقاح منها، في جملة أمور، زيادة إنتاج اللقاحات وتوريدها وتوزيعها؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين في الحصول على اللقاح؛ وتعزيز الجهود الرامية إلى زيادة إنتاج اللقاحات؛ والتمويل الكامل لمرفق كوفاكس؛ وتشجيع إطلاق المخزونات الزائدة من اللقاحات التي تحتفظ بها بعض البلدان؛ إنهاء القيود المفروضة على الصادرات التي تقيد أو تبطل توفر اللقاح؛ وتنويع سلاسل التوريد؛ توسيع القدرة التصنيعية على الصعيد العالمي، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؛ وتخفيف القيود المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية للسماح بإنتاج اللقاح محلياً، لا سيما في أفريقيا.

ستبرز الحاجة إلى الدعم الدولي لإصلاح النظم الصحية الهشة في القارة. كذلك فإن مساعدة القارة الأفريقية على معالجة للتداعيات المالية للجائحة عنصر حيوي في استراتيجية الإنعاش في مرحلة ما بعد الجائحة. وقد اقترح رئيس وزراء باكستان خطة من خمس نقاط للتدابير المالية ذات الأولوية لمساعدة البلدان النامية على التغلب على أثر الجائحة. وهذه النقاط الخمس كما يلي: التوسع في تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها؛ وإنشاء حقوق سحب خاصة جديدة وإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة على البلدان النامية؛ توفير قدر أكبر من القروض الميسرة، بما في ذلك تحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ 0,7 في المائة؛ تعبئة مبلغ الـ 100 مليار دولار الموعد لتمويل معالجة تغير المناخ؛ وقف التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية؛ وإعادة غير مشروطة للأصول التي سرقها السياسيون والمجرمون والفاقدون. وسيساعد تنفيذ خطة العمل هذه في سياق أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم على تعزيز الانتعاش من الركود، وتعزيز السلام والتنمية، بما في ذلك في أفريقيا.

علاوة على ذلك، فقد أبرزت الجائحة أهمية الدبلوماسية الوقائية والوساطة وغيرها من الوسائل لتسوية المنازعات والنزاعات في أفريقيا بالطرق السلمية. وفي هذا الصدد، يقتضي الأمر تعزيز الشراكة الجارية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن في أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على الآليات المؤسسية الرامية إلى منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر والوساطة.

يجب أيضاً بذل الجهود لتنفيذ نداء الأمين العام بشأن وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وبالمثل، يجب أن تتطور أيضاً استراتيجياتنا لحفظ السلام وبناء السلام لكي تأخذ في الاعتبار أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على بيئة السلام والأمن في أفريقيا. كذلك يحتاج حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة والمرابطون على الخطوط الأمامية إلى حماية كافية من الآثار الصحية للجائحة.

إن باكستان، بوصفها مشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ما برحت خلال العقود السبعة الماضية، في طليعة الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن في أفريقيا. وفي السياق نفسه، سنواصل دعم جميع الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة أفريقيا على التعافي من آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

المرفق 32

بيان رئيس لجنة بناء السلام، محمد فتحي أحمد إدريس

بادئ ذي بدء، أود أن أهنيء جمهورية الصين الشعبية على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأن أعرب عن تمنياتي بفترة ولاية ناجحة. وأشكر الرئيس أيضا على أفكاره التي جاءت في أوانها لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع مع تعزيز الانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة في أفريقيا.

تتزامن مناقشة اليوم المهمة مع المداولات الجارية داخل لجنة بناء السلام بشأن سبل تعزيز العلاقات بين اللجنة ومجلس الأمن دعما لبناء السلام في أفريقيا. وخلال تبادل غير رسمي بين لجنة بناء السلام ورئيس مجلس الأمن في 10 أيار/مايو، لاحظت الدول الأعضاء في اللجنة أن الجائحة قد زادت من حدة الضغوط الاقتصادية والصحية والمجتمعية القائمة، لا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات، ودعت إلى المساواة في الحصول على اللقاحات. وشددت الدول على أهمية الاتساق بين الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة، وفقا للولايات المنوطة بكل هيئة منها، وشددت على أن لجنة بناء السلام في وضع فريد يمكنها من تعزيز استجابة أكثر فعالية، شأنها في ذلك شأن صندوق بناء السلام.

وأكدت الدول مجددا أهمية تعزيز الشراكات مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، وأبرزت ضرورة تمكين النساء والشباب من الاضطلاع بدور متساو في جهود الإنعاش في مرحلة ما بعد الجائحة. وشددت أيضا على ضرورة إدماج بناء السلام واستدامة السلام في الجهود الرامية إلى إعادة البناء على نحو أفضل.

تأتي هذه المناقشة أيضا بعد الانتهاء من إسداء لجنة بناء السلام المشورة الأولى من نوعها إلى الجمعية العامة بشأن "أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها"، والتي قدمت فيها تقريرا عن مشاركة اللجنة المستمرة في المساعدة على بناء السلام والحفاظ عليه، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وتعزيز التنمية المستدامة في عدد من البلدان المتضررة من النزاعات في أفريقيا التي قيد نظر اللجنة، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية ومبدأ الملكية الوطنية، مع التشديد على كون الشمولية عنصر أساسي في المضي قدما بعمليات بناء السلام على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، تضمنت مشورة لجنة بناء السلام توصيات كي تنظر فيها الجمعية العامة، وشجعت الجمعية العامة كذلك على الاستفادة من دور لجنة بناء السلام في حشد اهتمام والتزام جميع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين باحتياجات بناء السلام في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد من جديد أن بناء السلام والحفاظ عليه يتطلبان استمرار الاتساق والمشاركة والتنسيق بين الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما يتفق مع ولاية كل منها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

منذ بداية الجائحة، عملت اللجنة كمنصة لمناقشة سبل المساعدة في التخفيف من أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على التنمية وبناء السلام في البلدان قيد النظر. وقد أوجدت اللجنة حيزا للقادة الوطنيين والإقليميين في سياقات بناء السلام قيد النظر لتبادل خبراتهم والتماس دعمهم للجهود الرامية إلى التعافي من الجائحة على نحو أفضل. وقد دأبت الحكومات والمنظمات الإقليمية وممثلو المجتمع المدني من جميع أنحاء أفريقيا على إبلاغ اللجنة بأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تزيد من تفاقم الضغوط الاقتصادية والصحية والمجتمعية القائمة، لا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات، والتشديد على

ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، وتعزيز العمل الجماعي من أجل التنمية الشاملة والمستدامة.

وحضوا على تقديم مزيد من الدعم لتمكين المرأة من الاضطلاع بأدوار قيادية في بناء السلام ومبادرات التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وخلال اجتماع عقد مؤخرا للجنة بناء السلام حول منطقة الساحل، قدمت السيدة فاطمة نايايا، التي تنتمي إلى منظمة غير حكومية مقرها النيجر تعرف باسم ONG WARAKA، أمثلة على التغيير الإيجابي الذي حدث في النيجر بتمكين النساء والشباب من قيادة مبادرات التنمية المجتمعية المحلية. وانضمت إلى نساء أخريات من بناء السلام من أفريقيا، شددن في إحاطتهن الإعلامية الأخيرة أمام لجنة بناء السلام على أهمية التمويل الكافي لمبادرات المرأة، والسلام والأمن، والشباب.

خلال اجتماع تشاوري غير رسمي عقد في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة بناء السلام، اعترفت الهيئتان بالتحديات غير المسبوقة التي تمثلها جائحة كوفيد-19 في الدول والمناطق التي تنظر فيها لجنة بناء السلام والدور الحاسم للمرأة والشباب في المساعدة على معالجتها. وحثتا على تقديم دعم أقوى لجهود التعمير والتنمية التي يقودها الاتحاد الأفريقي ما بعد انتهاء النزاع، ورحبتا في هذا الصدد بإنشاء مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع باعتباره خطوة إيجابية نحو الماضي قداما في تنفيذ استراتيجيات بناء السلام في أفريقيا. وفي الجلسة ذاتها، أشارت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى الشهادات القوية على العمل الممتاز الذي تقوم به النساء العاملات في بناء السلام من جميع أنحاء أفريقيا منذ بداية الجائحة، وهي شهادات أظهرت بوضوح الوعي بآثار جائحة (كوفيد-19) على النساء، واعترفت بمشاركتهن المجدية في عمليات السلام. واتفق أعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة بناء السلام على ضرورة العمل معا بشكل وثيق لضمان تقديم دعم أكبر لمنظمات ومبادرات بناء السلام التي تقودها النساء والشباب.

في الآونة الأخيرة، مثلت لجنة بناء السلام في الحلقة الثانية من منتدى أسوان للسلام الدائم والتنمية المستدامة، حيث تم التشديد فيه على الحاجة إلى إعطاء الأولوية لبناء المؤسسات في البلدان المتضررة من النزاع، لا سيما بالنظر إلى الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وسلّم المنتدى بأن الجائحة أدت إلى زيادة الفجوات في الحكم في جميع أنحاء القارة الأفريقية، مما أثر على القطاعات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وتسبب في ضغوط إضافية على التماسك الاجتماعي، مع ما يترتب على ذلك من آثار على مشهد السلام والأمن، ولا سيما من خلال استغلال الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية للحالة. وخلال المداولات، كان هناك اعتراف واسع النطاق بأنه لكي تكلل بالنجاح جهود بناء السلام وتكتب لها الاستدامة، يجب على الحكومات أن تستثمر في بناء مؤسسات فعالة، ومسؤولة، وشاملة للجميع على الصعيدين الوطني والمحلي، مع تعزيز الحكم الشامل للجميع من خلال نهج حكومي شامل.

رددت الرسائل التي وجهها منتدى أسوان مخاوف العديد من أعضاء لجنة بناء السلام من أن جمع الموارد الكافية والمتوقعة والمستدامة لبناء السلام لا يزال يشكل تحديا حاسما في ضمان التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والحساس للنزاع، وفي إعادة البناء بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، وعملا بالولاية المنصوص عليها في القرارين التوأم المتخذين في عام 2020 بشأن بناء السلام والحفاظ عليه (قرار الجمعية العامة 201/75 والقرار 2558 (2020)) بشأن بناء السلام والحفاظ عليه، ما فتئت اللجنة تعقد

اجتماعات لأصحاب المصلحة المعنيين بغية وضع توصيات عملية المنحى لتتظر فيها الجمعية العامة خلال اجتماع رفيع المستوى يعقد بشأن تمويل بناء السلام في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. وفي هذا السياق، أقرت اللجنة بالمرونة والقدرة على التكيف بين صندوق بناء السلام والاحتياجات المتعلقة بالتعافي من جائحة (كوفيد-19)، ورحبت بعمل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام في دعم منسقي الأمم المتحدة المقيمين في بلدان متعددة في أفريقيا من أجل النهوض بالبيانات المشتركة والعمل التحليلي مع البنك الدولي بغية إدماج المخاطر الجديدة التي تشكلها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في برامجها.

في الختام، لا تزال لجنة بناء السلام ملتزمة بتحديد سبل للعمل الجماعي من جانب المجتمع الدولي للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وإرساء الأساس للتعافي الفعال من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). والتعافي على نحو أفضل في أفريقيا. وفي هذا الصدد، أقرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مؤخرا بالدور الحاسم الذي تؤديه لجنة بناء السلام في تعزيز تعددية أكثر شمولاً وفعالية لدعم بناء السلام في أفريقيا. واتفقت أيضاً على أن تقوم اللجنة بتوسيع نطاق أنشطتها. وأود أن أكرر هذه الرسالة. لذلك أغتنم هذه الفرصة لأشجع مجلس الأمن على السعي إلى مساهمة أكثر منهجية من جانب لجنة بناء السلام بشأن عناصر بناء السلام في ولايات عمليات السلام عند إنشائها، أو تجديدها، أو استعراضها، أو سحبها. ولتيسير هذه العملية، بالنسبة للبلدان والمناطق التي ينظر فيها كل من مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، يرحب أعضاء لجنة بناء السلام، بتلقي نسخة من تقارير الأمين العام ذات الصلة المقدمة إلى مجلس الأمن، والقيام بذلك، قدر الإمكان عملياً، مع إشعار مسبق كاف يمكن لجنة بناء السلام من تقديم إسهاماتها في الوقت المناسب.

بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

ترحب بيرو بعقد المناقشة المفتوحة اليوم وتقدر الإحاطات الإعلامية التي اتفق مقدموها على الحاجة الملحة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا بوصفها عنصرا أساسيا لإعادة بناء وتنشيط النسيج الاجتماعي في عالم ما بعد الجائحة.

ونرحب أيضا بالعمل الجدير بالثناء الذي تقوم به الأمم المتحدة وسائر وكالاتها للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولكننا نلاحظ أن هذا العمل ينبغي استكمالها بعمل أكثر دعما من جانب الدول الكبرى في العالم، استنادا إلى دعم سياسي ومالي أقوى لمبادرة مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، مما يؤدي إلى تدفق أكبر بكثير للقاحات إلى البلدان النامية. ونشدد أيضا على أهمية تعزيز قدرات المؤسسات الصحية الأفريقية، فضلا عن المسؤولين عن تحليل ومعالجة البيانات المتعلقة بالجائحة. ومن الجدير بالذكر أن البلدان الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية، بوجه الخصوص، لديها الكثير مما يمكنها أن تسهم به في هذه المجالات.

ومن الواضح أن الأثر الجسيم لهذا المرض على البلدان النامية يتجاوز المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الصحية. فالطلب المتزايد من المواطنين على الخدمات العامة الأساسية يشكل تحديا كبيرا لشرعية الحكومات، ويولد ضغطا شديدا على الديمقراطية وسيادة القانون.

لقد تفاقمت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بسبب عوامل أخرى، بما في ذلك تغير المناخ، والجريمة السيبرانية، والصراعات الإثنية والعرقية، وعدم المساواة، مما أدى إلى تأجيج التوترات والصراعات.

لذلك، من المهم أن تستند جهود الإعمار في مرحلة ما بعد الجائحة إلى نهج شامل يعالج جميع دوافع عدم الاستقرار هذه. وينبغي تنفيذها بنهج شامل يشجع التماسك الاجتماعي بزيادة المشاركة النشطة للنساء والشباب في عمليات بناء السلام، نظرا لمساهماتهم القيمة والمثبتة بالبراهين في المصالحة الاجتماعية. وفي هذا الصدد، نؤكد أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يتسامح مع أعمال الأنظمة الاستبدادية التي، رغبة منها في البقاء في السلطة، تقوض الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من الحريات الأساسية.

سيطلب الانتعاش الناجح تعزيز الشراكات، سواء مع الاتحاد الأفريقي أو مع المنظمات دون الإقليمية في القارة. ويجب أن نستفيد من خبرتها الفنية بشأن الحالات الواقعة ضمن بيئتها الجغرافية المباشرة والدور الحفاز الذي يمكن أن تقوم به لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أيضا استشارة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات المالية الدولية.

نلاحظ أن عمليات حفظ السلام قادرة أيضا على تقديم مساهمات جوهرية في إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الجائحة. ونشجع على توثيق الصلات بين عمليات حفظ السلام والحكومات والمجتمعات المحلية، لأن إقامة علاقة وثيقة مع السكان هي وحدها التي تُمكن من فهم احتياجاتهم الخاصة فهما كاملا. وتصميم وتنفيذ استراتيجيات الاتصال الملائمة مفيد جدا لتحقيق هذا الغرض، وكذلك توسيع نطاق مشاريع الدعم المجتمعي، كما توفره بعض البعثات.

في الختام، أرحب بالدعم المتزايد الذي تقدمه لجنة بناء السلام لعمل مجلس الأمن. ويجب تشجيع ذلك الدعم، سواء في إطار تجديد ولايات عمليات السلام أو في السياقات الانتقالية، وكذلك في المناقشات الموضوعية، كتلك التي تجمعنا اليوم.

وفي سياق الانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة، من الضروري الاستفادة من المزايا النسبية الواضحة للجنة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتعبئة التعاون الدولي وشبكات التضامن لمساعدة البلدان الأكثر تضررا من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

بيان الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، فرانسيسكو دوارتي لوبيز

تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 24) وتود أن تضيف النقاط التالية بصفقتها الوطنية.

لقد شعر العالم بأسره بالتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة الفيروس التاجي في جميع أنحاء العالم، ولكن تأثيرها يزداد وطأة عندما تكون الخدمات الصحية هشة بالفعل جراء استمرار الصراعات. ولن تتمكن جميع البلدان، بمن فيها البلدان التي في سياقات هشة، من التعافي من هذا الجائحة، ولكي لا يتخلف أحد عن الركب، إلا بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، كما دعا إلى ذلك الأمين العام في القرارين 2532 (2020) و 2565 (2021)..

إن العمل الجماعي والحلول الشاملة المتعددة الأطراف أمران حاسمان لتحقيق هذه الغاية، وكذلك تعزيز فعالية المنظمات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، فضلا عن وكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها. وستؤدي منظمة الصحة العالمية دورا محوريا في هذا الصدد، وتؤيد إصلاحها بغية تعزيز الأنظمة الصحية الدولية.

لقد أظهرت أقل البلدان نموا والبلدان النامية والبلدان التي تعاني من ضعف، أي تلك الواقعة في القارة الأفريقية، تصميمًا شديدًا على استجاباتها الوطنية والإقليمية لهذه الأزمة الصحية. وعلمنا أن نضمن الحصول المنصف للجميع على اللقاحات والأدوية، فضلا عن إتاحة إمكانية الحصول على تشخيصات مأمونة وفعالة للجميع، إذا أردنا أن نكافح بفعالية الأوبئة الحالية والمستقبلية. ويجب أن يعامل اللقاح ضد (كوفيد-19) بوصفها للصالح العام العالمي، وذلك تضامنا مع البلدان الشريكة لنا، وخاصة أشد البلدان حاجة إليه.

ساهمت البرتغال ماليا في المبادرات المتعددة الأطراف، مثل مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، الذي مولناه من خلال الاتحاد الأوروبي، وعلى الصعيد الوطني، والذي قدم بالفعل اللقاحات إلى البلدان الأفريقية؛ وخطة منظمة الصحة العالمية للتأهب والاستجابة الاستراتيجية؛ وغيرها من أدوات الاستجابة العالمية ذات الصلة، من قبيل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ومؤتمر القمة العالمي المعني باللقاحات.

وعلاوة على ذلك، تعهدت البرتغال بإرسال 5 في المائة من جرعات لقاح (كوفيد-19) إلى البلدان الشريكة، التي ستتاح للبلد، أي ما يعادل 1,5 مليون جرعة فردية. كما أفردنا 3,75 مليون يورو للتعاون الثنائي، أي من خلال توفير المعدات الطبية والتدريب في مجال العناية المركزة.

لتحقيق انتعاش سريع وثابت ومرن، ستقتضي الضرورة الإسراع في اتخاذ إجراءات مشتركة مبتكرة وحاسمة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها لتحقيق التنمية المستدامة. واتخاذ هذا الإجراء مُلح للغاية نظرا للانتكاسات التي تعرقل تقدم وتمويل أقل البلدان نموا والبلدان النامية بسبب جائحة (كوفيد-19)، حيث زادت حدة التوترات والاضطرابات السياسية فيها على نطاق واسع، وتزايد أعداد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، مع ارتفاع مستويات البطالة، ولا سيما بين النساء والشباب.

إن الفقر وعدم المساواة من المحفزات الرئيسية على عدم الاستقرار الاجتماعي في أي بلد. وبغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، يجب أن نضع في اعتبارنا تعقد الأوضاع على أرض الواقع، وأن نعالج الهشاشة والظروف المتوطنة الأخرى التي تعوق التنمية المستدامة، وبالتالي تتطلب مزيداً من الدعم من المجتمع الدولي.

لا بد للانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة في أفريقيا وحول العالم من أن يأخذ في الحسبان الصلة القائمة بين الجوانب الإنسانية والتنمية والسلام. وهذا المنظور الواسع للأمن والتنمية يعني الربط بين منع نشوب الصراعات، وبناء السلام، والمعونة الإنسانية وتدابير الحد من الفقر.

ستؤدي الشراكات بين مختلف الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنمائي والأمني على أرض الواقع دوراً حاسماً، ويجب أن تُترجم إلى تنسيق وتعاون فعالين، وأن تعمل بطريقة متباينة وواضحة وعالمية، وأن تجمع بين مختلف الصكوك المتاحة لها. ويتطلب ذلك زيادة القدرة على إجراء التحليل المشترك وتبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والثنائية والإقليمية.

يتعين علينا أيضاً تعزيز المؤسسات الوطنية، بما في ذلك من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، بإقامة مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع، على النحو المتوخى في هدف التنمية المستدامة 16. وفي هذا الصدد، ينبغي إعطاء أولوية لبناء القدرات الوطنية لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة. ففي موزامبيق، على سبيل المثال، انضمت البرتغال إلى شركاء دوليين آخرين وساهمت مالياً في المشاريع المتعددة الأطراف عن طريق وكالات الأمم المتحدة بغية تعزيز القدرات الوطنية ودعم المشردين داخلياً.

لا يمكن مواجهة التحديات الأمنية من خلال أدوات الدفاع وحدها أو باتباع نهج واحد يناسب الجميع. بل يجب أن نكثف الجهود لضمان الاستخدام الواسع النطاق والمتضافر للأدوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل إيجاد حلول أفضل للتنمية المستمرة والمستدامة للبلدان الأكثر احتياجاً، ولتعزيز القدرات الوطنية على مكافحة المخاطر في المستقبل على نحو أنجع.

بيان الممثلة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد سيف آل ثاني

نهنكم على تولي بلدكم الصديق رئاسة مجلس الأمن ونتمنى لكم النجاح في مهمتكم، ونعرب عن تقديرنا للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد أكيم شتاينز، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي على إحاطاتهم الإعلامية القيمة. ونعرب عن تأييدنا للبيان الرئاسي الذي أصدره المجلس اليوم.

إن مواصلة مجلس الأمن بحث الوسائل الكفيلة بالتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات تجسد مدى آثارها على التنمية بأبعادها الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، والحاجة الماسة للاستجابة الشمولية والمنسقة والفعالة كنهج متكامل للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

تزخر القارة الأفريقية بإمكانات كبيرة ومتنوعة، إلا أن تفاقم وإطالة أمد النزاعات التي تواجهها تُلقي بظلالها السلبية على خططها الطموحة وبرامجها التنموية والإنسانية، وبالتالي، في غاية الأهمية تكاتف المجتمع الدولي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في القارة ومساعدتها للتركيز على تنفيذ خطة الاتحاد الإفريقي لعام 2063 وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

وفي الوقت التي تعكف فيه الدول الأفريقية، ضمن إطار الاتحاد الإفريقي، على مواجهة أخطار النزاعات المسلحة وتحديات استدامة الأمن والاستقرار والتنمية، شكلت جائحة كوفيد-19 عبئاً إضافياً وأثّرت على جميع مناحي الحياة، إلا أنها أفرزت دروساً وحافزاً آخر نحو تعزيز التعاون بين دول القارة للنهوض بالخطة الإفريقية الواعدة، وتحقيق التعافي الشامل، من خلال تطوير السياسات التنموية المستدامة بأبعادها المختلفة، وتعزيز الترابط بين أنشطة حفظ وبناء السلام، بما يسهم في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وفي هذا الإطار، تقع على عاتق المجتمع الدولي في الوقت الراهن مسؤولية مساعدة الدول الأفريقية لتعزيز نظمها ومؤسساتها الصحية والحصول على اللقاحات، ونعيد التأكيد هنا على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2565 (2021) المتخذ في 26 شباط/فبراير الماضي بشأن وقف إطلاق النار في جميع مناطق الصراع لإتاحة توفير اللقاحات، ودعم مرفق كوفاكس لتوفير اللقاحات للشعوب الأكثر حاجة للمساعدة، وذلك انطلاقاً من كون الجائحة تُشكل تحدياً للجميع وأن التصدي لها يجب أن يكون عالمياً ويتعاون الجميع.

إن دولة قطر، إسهاماً منها في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتحقيق الأمن والسلام والتنمية في القارة الأفريقية التي نفخر ونعتز بالعلاقات مع دولها الشقيقة والصديقة، وفي إطار شراكتنا الاستراتيجية مع الأمم المتحدة، بذلت طوال السنوات الماضية جهوداً حثيثة عن طريق الوساطة المستندة إلى ميثاق الأمم المتحدة، من أجل منع وحل النزاعات في القارة الأفريقية، وبالتنسيق مع مجلسكم الموقر وإطلاعها عليها، وقد أفضت جهود الوساطة للدبلوماسية القطرية إلى حل عددٍ من النزاعات في أفريقيا، وكان آخرها استئناف العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الصومال وجمهورية كينيا، مما يُعزز الاستقرار في القارة الأفريقية.

استجابة من دولة قطر للتحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً، والتي تضم بلداناً من القارة الأفريقية، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ستستضيف مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، من أجل تلبية احتياجاتها، ودعم مسيرتها على درب تحقيق التنمية فيها للسنوات العشر القادمة، وبما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة 2030. وفي نفس السياق، هناك تعاون بين صندوق قطر للتنمية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وألمانيا لبناء أكبر وأسرع شبكة معلوماتية في العالم حول تحديات التنمية، وهي شبكة

مختبرات مبادرة تسريع أدوات كوفيد-19، التي تنشط حالياً في ثمانٍ وسبعين دولة، معظمها من أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية في إفريقيا، بهدف معالجة تحديات التنمية على نحو أنجع وأكثر كفاءة.

في إطار الجهود الدولية للقضاء على الأوبئة وقع صندوق قطر للتنمية اتفاقية مع منظمة الصحة العالمية تتعلق بمشروع مدته ثلاث سنوات يهدف إلى القضاء على أمراض المناطق المدارية وغيرها من الأمراض في 49 دولة أفريقية، يستفيد منها ما يصل إلى 400 مليون شخص.

إن دولة قطر، إدراكاً منها بأن التعافي من الجائحة في أفريقيا لا يتحقق إلا بتعافي الجميع، بادرت إلى تقديم مساعدات طبية عاجلة إلى أكثر من ثمانٍ وسبعين دولة حول العالم لمساعدتها في التصدي للجائحة، حيث بلغ إجمالي المساعدات الحكومية وغير الحكومية ما يفوق ثمانية وثمانين مليون دولار أمريكي. كذلك تم تخصيص مساهمة بمبلغ عشرين مليون دولار للتحالف العالمي للقاحات والتحصين، بالإضافة إلى توقيع صندوق قطر للتنمية في مارس الماضي 2021 على اتفاقية مساهمة أساسية مع منظمة الصحة العالمية بقيمة عشرة ملايين دولار أمريكي لدعم برنامج عمل العام الثالث عشر للمنظمة، ومبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة فيروس كورونا في الدول الأكثر احتياجاً. وضمن هذا التوجه، قامت الخطوط الجوية القطرية بإجلاء أكثر من ثلاثة ملايين شخص إلى ديارهم وإيصال المعدات الطبية الأساسية، وتم أيضاً التوقيع في شباط/فبراير 2021 على مذكرة تفاهم بين الخطوط الجوية القطرية ومنظمة اليونيسيف لدعم مبادرة اليونيسيف للشحن الجوي الإنساني، وستقوم الخطوط القطرية بنقل اللقاحات والأدوية، والأجهزة الطبية، والإمدادات الحيوية لضمان الوصول السريع والمنصف للقاحات في كل مكان، بما فيها دول القارة الأفريقية، والالتزام بدعم مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي.

في الختام، ستواصل دولة قطر شراكاتها في إطار الأمم المتحدة للتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات، والوفاء بمسؤولياتها من أجل الحفاظ على السلم والأمن في القارة الأفريقية والعالم.

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

في البداية، نتني جمهورية كوريا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى اليوم، وتعرب عن تقديرها العميق لمقدمي الإحاطات الإعلامية على تبادلهم الأفكار القيمة.

إن لدى أفريقيا إمكانات هائلة وفرصا للنمو، ومع ذلك تواجه تحديات متعددة الأبعاد، من التطرف العنيف إلى تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، فإن الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي خلفته جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أدى إلى تفاقم حالة مريضة بالفعل، زادت من حدة الأسباب الجذرية للصراع. وعلى هذا النحو، فإن هذه فرصة مناسبة بالفعل لمناقشة الكيفية التي يمكن بها للمنطقة الأفريقية أن تخرج بنجاح من هذه الصعوبات وأن تحقق انتعاشا مستداما في مرحلة ما بعد الجائحة. إزاء هذه الخلفية، اسمحوا لي أن أبرز النقاط الأربع التالية.

أولا، يشدد وفدي على ضرورة تعزيز التضامن العالمي والتعاون المتعدد الأطراف لمكافحة الجائحة. وجمهورية كوريا، بوصفها رئيسا مشاركا لمجموعة أصدقاء التضامن من أجل الأمن الصحي العالمي، تضطلع بدور نشط في تعزيز التعاون العالمي من أجل التأهب للجائحة والتصدي لها. ما فتئت جمهورية كوريا بالذات تدعم الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في أفريقيا، بما في ذلك عن طريق تقديم مجموعة من المساعدات إلى 53 بلدا أفريقيا في العام الماضي بلغت قيمتها نحو 200 مليون دولار. ومن الجدير بالذكر أن المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وإثيوبيا، هما من بين الشركاء الرئيسيين في مجال الصحة العامة في أفريقيا. أيدنا أيضا إنشاء مركز تشخيص لمرض (كوفيد-19) في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإنشاء مختبر وطني للأمراض المعدية في مدغشقر.

ويجب تكثيف التعاون العالمي لضمان الحصول على لقاحات (كوفيد-19) وتوزيعها بإنصاف. ويشجعنا أن نرى شحنات من لقاحات (كوفيد-19) تُرسل إلى البلدان الأفريقية من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، ولكن ينبغي زيادة نطاق بدء التنفيذ. ومن الحيوي أن يواصل المجتمع الدولي دعم مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، بما في ذلك مرفق كوفاكس.

ثانيا، يجب أن نواصل جهودنا للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية غير المتناسبة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في أفريقيا، والاستثمار بقدر أكبر في الأجيال المقبلة. أود أن أشدد بالتحديد على أهمية تعليم الطلاب وتقليص الفجوة الرقمية لكسر حلقة عدم المساواة التي تعمل على إدامة تلك المشكلة.

نشعر بقلق عميق بسبب فقدان الكثير من الأطفال تعليمهم خلال هذه الجائحة. وكان الأمر جسيما جدا في أفريقيا، حيث أن 9 من كل 10 أطفال لا تتوفر لديهم خدمة الإنترنت في المنزل، مما يحرمهم من الحصول على التعليم عن بعد. واستنادا إلى سياسة الصفقة الرقمية الجديدة، تسعى جمهورية كوريا إلى التحول الرقمي في كل جانب من جوانب مجتمعنا وتوسيع نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية الرقمية للبلدان النامية، وستواصل العمل مع شركائنا الأفارقة لتضييق الفجوة الرقمية.

ثالثا، يؤكد وفدي أن العلاقة بين التنمية الإنسانية والسلام لا غنى عنها في التصدي للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه المنطقة، مثل انعدام الأمن الغذائي والفقر والإرهاب والتطرف العنيف، واستمرار

الجائحة. وجميع هذه التحديات المعقدة مترابطة ترابطا وثيقا مع بعضها البعض، ولذلك يجب التصدي لها بطريقة شاملة.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز الدور الحاسم الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في تعزيز نهج متماسك ومتكامل للتصدي للتحديات. فقد أدت لجنة بناء السلام، بوصفها منبرا لعقد اجتماعات لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، دورا فريدا كحلقة وصل داخل منظومة الأمم المتحدة بأسرها، كما اتضح في التبادل غير الرسمي الأخير بين لجنة بناء السلام ورئيس مجلس الأمن في 10 أيار/مايو. ويشجع وفدي مجلس الأمن على الدخول في مناقشة أكثر صراحة مع لجنة بناء السلام والسعي بصورة أكثر منهجية للحصول على مدخلات منها، ولا سيما بشأن موضوع بناء السلام في أفريقيا.

أخيرا وليس آخرا، من بين الجوانب العديدة للأسباب الجذرية للصراعات، يعد تغير المناخ أحد أهم مضاعفات التهديد. وتواجه بلدان عديدة في أفريقيا الآثار الضارة لتغير المناخ، الذي يؤدي إلى تردي الأوضاع الإنسانية وفي النهاية يوجب الصراعات في المنطقة. وقد حان الوقت الآن لبذل جهود متضافرة للتصدي للتحدي الملح لتغير المناخ. ويتعين علينا، على وجه الخصوص، إيلاء مزيد من الاهتمام لجانب التكيف في تغير المناخ في أفريقيا.

ستستضيف جمهورية كوريا في سيول هذا الشهر القمة الثانية للشراكة من أجل النمو المراعي للبيئة والأهداف العالمية لعام 2030. وستكون القمة الثانية بمثابة منصة لأصحاب المصلحة العديدين لتعزيز العمل المناخي والتنمية المستدامة. ونأمل أن يكون ذلك نقطة انطلاق لنجاح الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأن يكون أيضا فرصة لتعزيز الانتعاش الأخضر من الوباء.

ما فتئت جمهورية كوريا على الدوام شريكا وثيقا لأفريقيا وشعوبها. ومنذ عام 2013، ساهمت كوريا بأكثر من 200 مليون دولار في برنامج الاتحاد الأفريقي لتعزيز السلام والتنمية المستدامين. وتساهم كوريا أيضا، بوصفها من المؤيدين المتحمسين للسلام في أفريقيا، بأكثر من 14 مليون دولار في أنشطة السلام والأمن التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك نشر مستشفى ميداني متنقل من المستوى 2 في مالي مع قواتها في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ولزيادة تعزيز الشراكة، أنشأنا في عام 2018 مؤسسة كوريا وأفريقيا تحت رعاية وزارة الخارجية من أجل زيادة توسيع التعاون في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

على الرغم من التحديات المتعددة التي تواجهها أفريقيا الآن، ما زلت واثقا من أننا، من خلال تعزيز التضامن العالمي، سنتمكن من التغلب على تلك التحديات معا بمعالجة الأسباب الجذرية للصراع وما بعدها. وأتوقع أن يكون المنتدى الكوري الأفريقي الخامس، الذي سيعقد في كوريا هذا العام، فرصة قيمة لزيادة تعزيز الشراكة بين كوريا وأفريقيا وتعزيز السلام والتنمية المستدامين في المنطقة.

بيان الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة، أيون جينغا

تؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (المرفق 24). وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

شهد الكثيرون في جميع أنحاء العالم العام الماضي أسوأ عام منذ الحرب العالمية الثانية. فقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى أزمة اقتصادية عالمية تصاحبها طائفة الآثار المباشرة وغير المباشرة على الصراعات التي تبرز مع تزايد التوترات والعنف السياسي، مما يهدد التقدم الذي تم إحرازه بالفعل.

ولا تزال الصراعات المسلحة والانقسامات العرقية وعدم المساواة بين الجماعات واقعا قاسيا في أفريقيا وأماكن أخرى، مما يخلق انقسامات طويلة الأجل لها تأثير على فعالية جهود بناء السلام. وقد تعرضت النظم الانتخابية لضغوط في عدد من الأماكن في أفريقيا، في حين سعت الجماعات الإرهابية والمسلحة إلى استغلال الجائحة والتسبب في حالة عدم استقرار. كذلك توترت الظروف الاقتصادية في القارة بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية، وإيرادات السياحة، والتحويلات المالية. ولا يزال الأمن الغذائي يشكل مصدر قلق، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع. وتبرز الجائحة مرة أخرى الدور الفعال الذي تؤديه الحلول المحلية مثل مبادرة الاتحاد الأفريقي "إسكات المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020"، التي تهدف إلى خلو أفريقيا من الصراعات، ومنع الإبادة الجماعية، وجعل السلام حقيقة للجميع، وتحرير القارة من الحروب والصراعات العنيفة، وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الإنسانية.

إن الحصول العادل على لقاحات (كوفيد-19) الآمنة والفعالة والميسورة التكلفة أمر ضروري لإعادة الأمور إلى نصابها في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. ونشيد بجهود المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها في تنسيق الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على نطاق القارة.

لقد كثفت رومانيا جهودها للمساعدة في مكافحة أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) خارج حدودها، بعد أن انضمت إلى مبادرة إعلان التبرعات وجهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تحقيق التضامن الدولي بشأن اللقاحات. ودعما لحزمة التدابير المالية لمبادرة فريق أوروبا وخطة الأمم المتحدة العالمية للاستجابة الإنسانية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أعيد توجيه أكثر من 70 في المائة من المشاريع التي ترعاها خطة رومانيا السنوية الوطنية للتعاون الدولي لأغراض التنمية والمساعدة الإنسانية لعام 2020 للاستجابة للاحتياجات الماسة الناجمة عن الجائحة.

لذلك، أعاد بلدي توجيه عدة مشاريع في عام 2020 نحو الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكانت أول ثلاثة بلدان شريكة في أنشطة التنمية في العام الماضي هي: جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث مثّلت 18 في المائة من الميزانية الإجمالية للخطة السنوية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، التي مثّلت 10 في المائة، وزامبيا، التي مثّلت أيضا 10 في المائة. ومن البلدان الأفريقية الشريكة الأخرى في التنمية أوغندا وبوركينا فاسو ومالي وملاوي والنيجر. وقدمت رومانيا أيضا تبرعات إلى الاتحاد الأفريقي.

وكان التقدم المحرز في الحصول على اللقاحات متفاوتاً، والبلدان المتضررة من الصراع وانعدام الأمن معرضة بشكل خاص لخطر التخلف عن الركب. شاركت رومانيا في تقديم القرار 2565 (2021)، الذي يدعو إلى تعزيز التعاون الدولي ودعم النهج المتعددة الأطراف مثل مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي والمبادرات الأخرى ذات الصلة، من أجل تيسير الوصول العادل والميسور التكلفة إلى لقاحات (كوفيد-19) في حالات الصراع المسلح وحالات ما بعد الصراع، وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة. وكما ذكر الأمين العام،

”وفي هذه اللحظة الحرجة، يشكل الإنصاف في توزيع اللقاحات أكبر اختبار أخلاقي أمام المجتمع العالمي.“

وفي أفريقيا وفي أماكن أخرى، فإن السلام والتنمية مترابطان، ولا يمكن أن يزدهرا بدون الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحكم الصالح. إن الانتعاش بعد مؤتمر التنمية المشتركة بين البلدان النامية. وبعد (كوفيد-19) توجد فرصة للتعافي على نحو أفضل واتخاذ خطوات هامة إلى الأمام على الطريق المفضي إلى تحقيق الأهداف المحددة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، وأهداف التنمية المستدامة. فإفريقيا لديها إمكانات بشرية هائلة، وقد حان الوقت للاستفادة على أفضل وجه من مواهب وتقاني شعوبها، ومن ثم تحقيق تطلعاتها. وفي هذا الصدد، تحتاج أفريقيا إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتهيئة فرص العمل، وتيسير التكامل الاقتصادي، وتحسين فرص الحصول على التعليم والابتكار والرقمنة.

تؤيد رومانيا تأييداً تاماً البلدان الأفريقية في تطلعاتها إلى الديمقراطية والحكم الصالح، والمؤسسات المستجيبة، وسيادة القانون. ورحب بلدي، بوصفه مشاركا نشطا في بعثات السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في أفريقيا، بالقرار 2457 (2019) الذي أيد مبادرة الاتحاد الأفريقي لإنهاء النزاعات العنيفة في أفريقيا، وانضم إلى نداء الأمين العام بشأن وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، إن تعزيز تدابير بناء الثقة وتعزيز قدرات القارة الأفريقية على الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، والوساطة، مسائل في غاية الأهمية. وينبغي أن تكون ثقافة السلام متجذرة بعمق من خلال الديمقراطية، والوصول إلى العدالة، واحترام حقوق الإنسان. إن إحلال السلام والأمن الدائمين ينطوي على مشاركة الرجال والنساء والشباب. وينبغي إشراك النساء والشباب في كثير من الأحيان في مفاوضات السلام وعمليات المصالحة.

كانت إحدى أولويات ولاية رومانيا في عام 2018 خلال ترؤسها لجنة بناء السلام إبقاء الاهتمام الدولي مركزاً على التحديات الحقيقية التي تواجه منطقة الساحل، وتحليل التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والبيئية في المنطقة، والنظر في الطريقة التي يمكن بها للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تسهم في حلها بطريقة متسقة ومنسقة ونشطة. وكان الموضوع الرئيسي للدورة السنوية للجنة بناء السلام المنعقدة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 ”تعزيز واستدامة السلام في منطقة الساحل“، في حين نوقشت لأول مرة الصلات بين تغير المناخ وتوطيد واستدامة السلام في منطقة الساحل في اجتماع سنوي مشترك عقد بين اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على مبادرة من رومانيا.

وتمثل الأوقات الصعبة التي نواجهها جرس إنذار قوي لنا جميعاً وفرصة لإعادة تأكيد ثقتنا في تعددية الأطراف والقانون الدولي، والنظام القائم على القواعد والقيم الديمقراطية. ولن نتمكن من التغلب على

التحديات العالمية إلا بالعمل معاً، وبالاستثمار في قدرتنا على الصمود بطريقة تكافلية. ورومانيا ستظل دائماً شريكاً ثابتاً وداعماً للبلدان الأفريقية في سعيها إلى السلام والأمن والديمقراطية والتنمية.

المرفق 38

بيان البعثة الدائمة لرواندا لدى الأمم المتحدة

تهنئ جمهورية رواندا جمهورية الصين الشعبية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وتعرب رواندا عن تقديرها للرئاسة الصينية على تنظيمها مناقشة اليوم المهمة.

نشكر السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد أكيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

إن مناقشة اليوم تسعى إلى تحقيق هدف واحد مشترك، ألا وهو معالجة القضايا التي تغذي انعدام الأمن في أفريقيا، والعمل على تعزيز الانتعاش السليم في المنطقة في مرحلة ما بعد الجائحة. ويتطلب السعي إلى تحقيق سلام دائم مشاركة تعاونية من جانب البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي. لذلك ترحب رواندا بالخطوة الهامة التي تمثلت في عقد جلسة اليوم والفرصة التي تتيحها لنا لإعادة تأكيد التزامنا بعملية صنع السلام في أفريقيا.

أود أن أذكر أولاً أن أفريقيا ليست حالة استثنائية. فقد أثرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تأثيراً سلبياً على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مما أدى بلا شك إلى تفاقم القضايا التي كانت قائمة من قبل في البلدان التي تعاني من نزاعات أو خارجة منها. إن عدم المساواة في توزيع لقاح (كوفيد-19) على الصعيد العالمي مسألة تبعث على القلق المشترك لدى العديد من البلدان النامية. كذلك فإن إعادة بناء النظم الاجتماعية والاقتصادات المرنة تشكل أولوية مشتركة.

برهنت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على أن الأمن الصحي العالمي مترابط. ولهذا السبب، يجب أن تكون خططنا للإنعاش العالمي متساوية لنضمن، بالعمل الجماعي، هزيمة جائحة أودت بحياة ملايين الأشخاص وأخرجت اقتصاداتنا عن مسارها.

في بداية الجائحة، سجلت أفريقيا أعداداً منخفضة نسبياً من الوفيات المرتبطة بالجائحة (كوفيد-19)، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى اتخاذ العديد من البلدان تدابير وقوداً صارمة، مما أدى إلى تجنب الكثير من الدمار الذي أحدثه المرض في وقت مبكر. وحتى مع هذا الاستعداد، فقدت للأسف أرواح عديدة بسبب الجائحة، وشهدنا ظهور متغيرات جديدة في القارة وسجلنا العديد من حالات الركود الاقتصادي.

إن التهديد الضمني الآن مؤداه أنه إذا لم يتم كبح جماح الجائحة، فإنها ستطغى على النظم الصحية الأفريقية وتدمرها في بعض الحالات. وهذا يعني أنه حتى الأمراض المعدية التي تم احتواؤها بالفعل في القارة سوف تطفو مجدداً على السطح. وهذا يعني أيضاً أن من المرجح أن نرى مزيداً من ارتفاع في المتغيرات لا يمكن التنبؤ به. وفي ضوء ذلك، فإن الانهيار المحتمل للنظم الصحية الأفريقية يعرض للخطر الصحة العامة على الصعيد العالمي.

وعلاوة على ذلك، فإن جائحة (كوفيد-19)، قد تؤدي إلى اضطرابات في المناطق الهشة أصلاً فضلاً عن حدوث اضطرابات اجتماعية أخرى. وفي الوقت الذي كان الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه يوجهون عن صواب جهودهم وأموالهم نحو مكافحة الجائحة، للأسف فقد حُرمت آليات صنع السلام الثنائية

والمتمتدة الأطراف الأخرى من الموارد والوقت. ونحن بحاجة إلى جهود تعاونية إقليمية وعالمية للتصدي للآثار السلبية المتوقعة للجائحة حتى لا توجع النزاعات حتماً.

إن الإنصاف في الحصول على اللقاحات وتصنيعها وتوزيعها أمر حيوي لتحقيق ذلك. وفي الوقت الراهن، فإن العديد من الدول المتقدمة خطت خطوات واسعة إلى الأمام في عمليات التلقيح، في حين نفذت الإمدادات الأولية في معظم البلدان الأفريقية. وقد سجلت القارة عدداً صغيراً من لقاحات (كوفيد-19)، ويرجع ذلك أساساً إلى أنها لا تملك تقريباً القدرة على تصنيع اللقاحات.

وكما ذكر الرئيس بول كاغامي، رئيس رواندا،

”إن السبيل الوحيد لضمان الإنصاف في اللقاحات يتمثل في إنتاج المزيد من اللقاحات حيثما تكون هناك حاجة إليها. وما دامت أفريقيا تعتمد على المناطق الأخرى للحصول على اللقاحات، سنكون دائماً في مؤخرة الطابور كلما كانت هناك ندرة“.

إن التعصب القومي في مسألة اللقاح يبطئ قدرتنا على هزيمة جائحة (كوفيد-19). والجائحة تتيح لنا فرصة لوضع خطط عملية المنحى تكفل الاستقلال العلمي في أفريقيا، الذي يمكّن القارة من التصدي لجائحة (كوفيد-19) وأن تصبح شريكا متساوياً في الجهود العالمية لمعالجة أزمات الصحة العامة في المستقبل.

ويشكل تمويل الصحة أيضاً مسألة إنمائية أساسية. وكانت اقتصادات أفريقيا من بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، ولكن التداعيات الاقتصادية للجائحة كانت مريعة. وفي حين تمكنت البلدان النامية من ضخ تريليونات الدولارات في اقتصاداتها، فإن البلدان الأفريقية لا تملك في كثير من الأحيان الحيز المالي للقيام بالشيء نفسه.

ويجب أن تتضمن استراتيجيات الإنعاش في مرحلة ما بعد الجائحة في أفريقيا آليات لإعادة هيكلة الديون. ومن شأن تخفيض أعباء الديون على الاقتصادات الأفريقية أن يتيح موارد للاستثمار العام في مجالات مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية. ويمكن للاستثمارات في رأس المال البشري أيضاً أن تعزز القدرة التنافسية والإنتاجية، بينما تقلل من خطر حدوث ضرر طويل الأجل جراء هذه الجائحة.

ومن المتوقع أن تضخ القمة الجارية المعنية بتمويل الاقتصادات الأفريقية التي تستضيفها فرنسا مبلغ 100 مليار دولار من الاحتياطات النقدية من حقوق السحب الخاصة للدول الأفريقية لدى صندوق النقد الدولي بحلول تشرين الأول/أكتوبر. وسترسم اتفاقات وخطط مماثلة بين شركاء أفريقيا الأجانب وحكومات المنطقة مساراً جديداً، وتعمق الروابط، وتضمن انتعاشاً متعدد الأطراف في مرحلة ما بعد الجائحة.

وعندما يتعلق الأمر بالأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا، من المهم، أولاً وقبل كل شيء، عدم تعميمها. فالحالة في منطقة الساحل تختلف عن المسائل في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وعندما يتعلق الأمر بتصميم حلول مستدامة، لا توجد استجابة واحدة تناسب الجميع. ويجب تقييم الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا، والنظر إليها في سياقاتها وتعقيداتها.

وفي هذا الصدد، نقدم التوصيات التالية. أولاً، ينبغي زيادة الدعم المقدم للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه لمعالجة النزاعات الجارية والناشئة. والاتحاد الأفريقي على بينة من الأسباب الجذرية المختلفة للنزاعات في مختلف مناطق أفريقيا والكيفية التي تؤثر فيها الجائحة عليها. وبالتالي، فإن الدعم الشامل

للاتحاد الأفريقي سيزيد من ملكية الاتحاد ومن وقت استجابته، مما يساعده على صوغ حلول تعكس بدقة السياق والثقافة والقيم الإقليمية الصحيحة.

ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، إلى جانب تقسيم العمل ودعم المنظمات دون الإقليمية، لأن المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية غالبا ما تكون في وضع أفضل لتوفير الأمن والحلول السياسية للنزاعات في القارة.

يجب أن ندعم الإدارة الحكومية التي تشمل للجميع. وينبغي أن تركز عملية الإنعاش في أفريقيا في مرحلة ما بعد الجائحة على نهج شامل يضمن أن التنمية تصل إلى السكان والمناطق الضعيفة التي بأمس الحاجة إليها. ويمكن أن يكون ذلك في شكل نهج يأخذ في الحسبان نوع الجنس، ونهج يأخذ في الحسبان الشباب، وما إلى ذلك. والهدف في هذا الصدد تصميم استراتيجيات طويلة الأجل تلبي احتياجات الفئات المحرومة، وتؤدي إلى التنمية الشاملة، وتحول دون نشوب النزاعات خلال العملية.

علينا أن ننشئ إطارا يعترف بأن الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا متعددة الجوانب، لذلك فإنها تتطلب حلولاً متعددة الجوانب. وأي إسهام ملموس في إحلال السلام الدائم في أفريقيا يجب أن يتخلى عن الفكرة التي تهزم نفسها ومفادها أن هناك أي مسائل متوطنة في أفريقيا. توجد مشاكل، بيد أن الحلول موجودة أيضا. إن معالجة عدم الاستقرار في القارة تتطلب تحليلا لكل حالة على حدة، وبذل جهد استباقي لتنفيذ الحلول طويلة الأجل واستدامتها.

وتقع على عاتقنا مسؤولية معالجة الأسباب الطويلة الأمد للنزاعات المتكررة في المنطقة، ولكن ذلك يجب أن يأتي من وجهة نظر مستنيرة والتزام راسخ برؤية لإحلال لسلام. وهذه المناقشة خطوة في الاتجاه الصحيح وفرصة للأمم المتحدة للانضمام إلى جهود التعافي من الجائحة الحالية بالفعل ودعمها والدفع من أجل إحلال السلام في القارة الأفريقية.

بيان الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة، ميشال ملينار

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب، والتي يمكن أن تولد مزيداً من الاهتمام المركز على أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على البلدان المتضررة من النزاعات في أفريقيا، وكذلك على مختلف التحديات التي تواجهها البلدان الضعيفة والسكان في القارة الأفريقية.

تؤيد سلوفاكيا بيان الاتحاد الأوروبي (المرفق 24). واسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية.

هذا وقت حرج بالنسبة للبلدان الأفريقية المتضررة من النزاعات. وقد تضاعفت التحديات التي تواجهها في ظل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتواجه بلدان ومناطق عديدة أزمات إنسانية متصاعدة، ومستويات عالية من التشرد، ونقصا في الأغذية، وإنهيارا في الاقتصادات. إن التداعيات المباشرة والثانوية للجائحة التي تتفاعل مع الأزمات الأمنية والإنسانية القائمة تضيف طبقة أخرى من التعقيد إلى الأوضاع الهشة أصلاً. وعموماً، فإن الجائحة تهدد بزيادة تخلف هذه البلدان عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تمثل أزمة عالمية تتطلب استجابة متعددة الأطراف. والتضامن والتعاون الوثيق أمران حاسمان في هذا الشأن. والحصول السريع والأمن والعاقل على الرعاية الصحية واللقاحات للجميع استثمار في الصحة، فضلاً عن أنه استثمار في السلام والأمن. ولكسب المعركة ضد هذا الجائحة، ينبغي أن تكون اللقاحات والأمن الصحي في متناول الجميع في كل أنحاء العالم. أود أن أبرز أن الاتحاد الأوروبي أدى دوراً رائداً في إنشاء مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وقد ارتأى أنه أفضل وسيلة لتحقيق التضامن الدولي بشأن اللقاحات، بما في ذلك البلدان الأفريقية.

وفي الوقت الذي يجري فيه تناول خطر الجائحة، يظل صون السلام والأمن في أفريقيا أمراً في غاية الأهمية. وعلى الرغم من زيادة جهود بناء السلام في العقود الأخيرة، فإن العنف والنزاع، قد زادا تفاهماً في بعض الأحيان بسبب الإرهاب، وانتشار التطرف العنيف، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وضعف المؤسسات. ولا يزالان يشكلان تحدياً في بعض المجالات، ولا محالة سيعقدان الجهود الرامية إلى التصدي لعواقب الجائحة.

في هذا السياق، نحن بحاجة إلى ضمان التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام في وقت يتسم فيه أثر الأزمات المتعددة الجوانب التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في البلدان الأفريقية المتأثرة بالنزاعات بأهمية كبيرة جداً، وأصبح عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك في بناء السلام واستدامة السلام، أكثر صعوبة. ويجب على منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية أن تستمر في دعمها لبناء السلام والإبقاء على جهود السلام.

وفي الوقت نفسه، فإن سلوفاكيا مقتنعة بأن قطاع الأمن عنصر رئيسي في استجابة الحكومة لمختلف التحديات، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في البلدان والمناطق الأفريقية

الهشة. خلال استعراض الولايات الحالية لبعثات الأمم المتحدة في البلدان التي تواجه تحديات معقدة ينبغي النظر في وجود استراتيجيات خروج تسعى إلى المساعدة في إرساء الأسس لسلام طويل الأجل ومستدام.

لقد حددت سلوفاكيا، منذ سنوات، إصلاح قطاع الأمن بوصفه أحد العناصر الرئيسية لمنع نشوب النزاعات بفعالية وإعادة البناء والاستقرار بنجاح بعد انتهاء النزاع. وتبين التجربة المباشرة للعديد من بعثات وعمليات الأمم المتحدة للسلام، بما في ذلك في البلدان الأفريقية، بوضوح أن إصلاح قطاع الأمن بقيادة وطنية شاملة للجميع أمر أساسي لتطوير مؤسسات قطاع الأمن القادرة على الاستجابة بفعالية للاحتياجات الأمنية المحددة والتي يمكنها أن تتدبر بفعالية دوافع الهشاشة.

إن مجلس الأمن يمكنه أن يؤدي دورا هاما في مساعدة المجتمع الدولي على التركيز على المتضررين من النزاع وانعدام الأمن، وعلى من تضرروا بشكل غير متناسب من الجائحة. ويشمل ذلك لفت الانتباه إلى الآثار المدمرة التي ترتبها الجائحة على الناس في البيئات الهشة واستمرار الانفتاح على النظر في الدور الذي يمكن أن تؤديه عمليات السلام في ذلك السياق.

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، ماثو جويني

أشكر رئيس مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب بشأن "السلام والأمن في أفريقيا: معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بالتوازي مع دعم الانتعاش في أفريقيا بعد الجائحة". نشكر أيضا مقدمي الإحاطات الإعلامية على أفكارهم الثاقبة.

تركت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تأثيرا مدمرا في جميع أنحاء العالم، حيث أثرت بالعديد من البلدان ولكن بدرجات مختلفة. ونظرا لهشاشة هذه البلدان، فإنها تعاني من هذا الجائحة، وكذلك البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، لا سيما عندما يتعين تحويل مواردها الشحيحة المخصصة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والإنعاش والتعمير إلى التصدي لهذا الجائحة. وهذا يعني أن بعض التحديات التي تواجهها تلك البلدان لا تزال قائمة، مثل عدم وجود مؤسسات دولة فعّالة، والبطالة، وعدم المساواة، والفقر، وقد تدهورت في بعض الحالات بسبب الجائحة.

في أجزاء كثيرة من أفريقيا، قوضت الجائحة التقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق السلام والتنمية الدائمين، ولا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات في القارة. وأثرت أيضا على التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات المنطقة التي يتبناها الاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا لعام 2063. ومع ذلك، قدم أيضا فرصا فريدة في نوعها. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أعرض النقاط التالية.

لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء التهديدات والمخاطر التي تعوق الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. ونلاحظ أن مجلس الأمن قد تداول باستفاضة على مر السنين التحديات التي تواجه مختلف البلدان والمناطق والتي قد تعرقل استقرارها. وفي حالة القارة الأفريقية، فإن الأسباب الجذرية للنزاعات ودوافعها مستمرة، ولا تعد ولا تحصى، وموثقة توثيقا جيدا. ومع ذلك، هناك أيضا مخاطر ناشئة تتطلب بذل جهود جماعية لحلها، مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الراهنة.

يسرنا أن مجلس الأمن شارك في الاستجابة العالمية لهذا الجائحة، حيث أن أثرها شامل ويمس السلم والأمن على الصعيد العالمي، ولا سيما في البلدان المتضررة بالنزاعات. وقد لمسنا آثارها في جميع أنحاء العالم، ولا سيما على التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، وكلاهما مهم لتناول الحواجز التي تحول دون تحقيق السلام والاستقرار الدائمين، ولا سيما في الحالات الهشة.

لاحظنا تطورات إيجابية في البلدان، ومعظمها من البلدان المتقدمة النمو، حيث كانت الاستجابات للفيروس فعّالة، لا سيما في البلدان التي أعطيت فيها اللقاحات، ووضعت فيها خطط للتعافي الاجتماعي والاقتصادي وتنفيذها على التوالي. بيد أن بلدانا كثيرة قد تخلفت عن الركب للأسف، ولا سيما في أفريقيا، حيث أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة مواطن الضعف القائمة من قبل، والتي تعاني من نظم صحة عامة وهياكل أساسية مجهدة أصلا، وتعاني أيضا من شح في الموارد.

تكرر جنوب أفريقيا نداءها إلى المجتمع الدولي من أجل ضمان حصول جميع البلدان، بمن فيها البلدان الأفريقية، على لقاحات كوفيد-19 على نحو منصف وشامل. ونكرر شجبنا القوي لإضفاء الطابع القومي على اللقاحات، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج عكسية في عملية إحراز عالم في مرحلة ما بعد الجائحة، لأنه لا يوجد بلد واحد آمن ما لم تصبح جميع البلدان آمنة.

نرحب بالإعلانات الأخيرة الصادرة عن مختلف البلدان تأييدا للتنازل عن حقوق الملكية الفكرية التي تسمح بها الآليات القائمة، وذلك للتعبيل بالاستجابة العالمية لجائحة (كوفيد-19). ومن شأن ذلك أن يعزز عملية العرض للتسريع في إنتاج اللقاحات، والتشخيص، وتوفير العلاجات الميسورة التكلفة، مما سينقذ العديد من الأرواح وسُبل العيش، ولا سيما في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى نتائج المفاوضات الجارية حاليا في منظمة التجارة العالمية. وبالنسبة لجنوب أفريقيا، تعتبر تلك خطوة أساسية نحو جهود مستدامة للإنعاش في مرحلة ما بعد الجائحة في القارة الأفريقية.

ستتطلب جهود الإنعاش في مرحلة ما بعد الجائحة إقامة شراكات وتقديم الدعم المالي للمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية. تحت قيادة الرئيس السابق للاتحاد الأفريقي، وبالإشتراك مع جميع البلدان الأفريقية، وضع رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوسا، وهو أيضا نصير للاتحاد الأفريقي في الاستجابة لجائحة (كوفيد-19)، استراتيجية شاملة لجائحة (كوفيد-19)، شملت، من بين أمور أخرى، صندوق الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التابع للاتحاد الأفريقي، وفريق العمل الأفريقي للحصول على اللقاحات، ومنصة الإمدادات الطبية الأفريقية، وكلها تهدف إلى المساهمة في جهود الإنعاش التي تبذلها بلدان القارة. ويعترف الاتحاد الأفريقي أيضا بأن العنصر الأساسي في جهود الإنعاش يكمن في ضرورة العمل مع المؤسسات المالية الدولية لتدارس الأثر المالي للجائحة بغية مناقشة الدعم المالي وتخفيف عبء الديون عن البلدان الأفريقية لانتشالها من المأزق الذي تسببت به الجائحة.

ما زلنا نؤيد الأطر المعيارية القائمة لدى الاتحاد الأفريقي التي تعزز السلام والأمن في القارة في سياق الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، وهيكل الحكم الأفريقي. والقضايا المتعلقة بالحكم الصالح، والإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، والدبلوماسية الوقائية، وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع كلها مترسخة في الأطر المعيارية التي توجه أعضاء الاتحاد الأفريقي. لذلك فإن تنفيذ تلك الصكوك أساسي لجهود الإنعاش في القارة في مرحلة ما بعد الجائحة.

تعتقد جنوب أفريقيا أيضا أن الانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة سيتطلب دعما لعمليات السلام من خلال دعم مبادرات بناء السلام. وينبغي للأمم المتحدة، من خلال هيئاتها مثل لجنة بناء السلام، ومجلس الأمن، أن تتسق مشاركتها مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، أي الآليات الإقليمية، بشأن جهود الإنعاش والإعمار على النحو الذي تحدده البلدان المعنية. ومن شأنها أيضا أن تقلل من أي تدخل وازدواجية في الجهود المبذولة على أرض الواقع.

نرى أيضا أن من الجدير أن تنتظر لجنة بناء السلام ومجلس الأمن في تعيين جهات تنسيق لضمان التنسيق فيما يتعلق بقضايا التنمية في أفريقيا، ورصد أثر المشورة المقدمة من لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بتجديد ولاية بعثات حفظ السلام ذات الصلة، والبعثات السياسية الخاصة، وعمليات الانتقال.

يمكن للمجتمع الدولي أيضا أن يدعم القارة الأفريقية في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع مع تعزيز الانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة بتعزيز الشراكات داخل الأمم المتحدة وخارجها مع مختلف أصحاب المصلحة، مثل القطاع الخاص ومع منظمات المجتمع المدني على الصعيد المحلي. ومن شأن ذلك أن يعزز ويضمن الملكية الوطنية، والشمولية، والمشاركة المجتمعية والدبلوماسية الوقائية القائمة على حلول يقودها الوطنيون. ونؤكد مجددا أيضا أهمية المشاركة الكاملة والمجدية للنساء والشباب في جميع الجهود

الرامية إلى تعزيز السلام والأمن، بما في ذلك في منع نشوب النزاعات، وبعد انتهاء النزاع، وإعادة الإعمار والإنعاش.

في الختام، إنه لأمر في غاية الأهمية أن يواصل مجلس الأمن الاضطلاع بدور استباقي ومعالجة المسائل المتصلة بمنع نشوب النزاعات، مثل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ودوافعها، حتى يتسنى له إنجاز ولايته واضطلاع بمسؤولياته المتوخاة في ميثاق الأمم المتحدة.

المرفق 41

بيان الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، أغوستين سانتوس مارافير

[الأصل: بالإسبانية]

أشركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

تؤيد إسبانيا البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي (المرفق 24)، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

كشفت الجائحة العالمية عن الحاجة الحتمية إلى تعزيز تعددية الأطراف، ولا سيما في الحالات التي تتضمن أشد الفئات ضعفا. إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وضعت على المحك العلاقة بين حفظ السلام والأمن، والمساعدة الإنسانية، والتعاون الإنمائي. وعلينا التزام بأن نفعل أكثر من ذلك بكثير. إذ يجب أن نتصرف. ويجب أن نفعل ذلك الآن.

يمكن أن يسعى مجلس الأمن إلى إدخال تغييرات على بعض ولاياته لتتيح لبعثات حفظ السلام المنشورة في الميدان التكيف والدعوة إلى هدنة، وفتح ممرات إنسانية، وإيجاد القدرات الصحية اللازمة من خلال العمل المتعدد الأطراف.

إن مجلس الأمن لديه بالفعل إطار استراتيجي قيم للغاية: الإطار الذي ينص عليه قراره 2535 (2020). وقد أدت وفود تونس وفرنسا ووفود أخرى في مجلس الأمن، وإسبانيا ممثلة جدا لها، دورا بارزا جدا في الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في آذار/مارس من العام الماضي. ولا تزال هذه الدعوة سارية المفعول بالكامل.

إذا كان من المنطقي أن حلا للقاح يلوح في الأفق عندما كانت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مستعرة، فمن المنطقي أكثر الآن إيجاد حل لها. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده لتوفير اللقاحات في كل مكان. في البداية كان الأمر يتعلق بمنع الوفيات؛ أما الآن فنمنع الموت وننقذ الأرواح. ومجلس الأمن متاح له الأدوات المناسبة. وأود أن أذكر اثنتين منها بالتحديد.

القرار 2565 (2021)، الذي بدأت الرئاسة البريطانية الدورية في شباط/فبراير، أداة مفيدة في الوقت المناسب لمد نطاق التطعيم ليشمل مناطق النزاع وينبغي تنفيذه بالكامل. أما الآن وقد أصبحت خطط التطعيم تلوح في الأفق، فإن احترام الممرات الإنسانية أصبح أكثر ضرورة من أي وقت مضى في تلك البيئات. وليس المقاتلون وحدهم الذين يشكلون خطرا على المدنيين، بل إن جميع السكان معرضون للخطر. وتشهد بلدان عديدة في أفريقيا تأثر خدماتها الاجتماعية الأساسية بهذا الجائحة. إن حق الناس في الحصول على تلك الخدمات يكتسي معنى جديدا مع الجائحة، وهو ذو أهمية خاصة في مناطق النزاع.

كذلك فإن القرار 2286 (2016) أضحى أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويجب توسيع نطاق احترام العاملين في المجال الطبي، والنقل والهياكل الأساسية، على النحو المبين في القرار، ليشمل جميع المؤسسات، بعضها طبي والبعض الآخر غير طبي، وهي مسؤولة عن مساعدة وتطعيم مرضى جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ليست هذه هي المرة الأولى التي يتعين فيها على مجلس الأمن أن يتصدى للمخاطر المتصلة بالصحة العامة وحفظ السلام. فقد استجاب لتحديات أخرى من قبل، مثل التطعيم الجماعي ضد شلل الأطفال في السودان في عام 2005 وتهديد الإيبولا في عام 2014.

فإذا فعل المجلس ذلك في السابق، فلماذا لا يفعله في هذه اللحظة الحاسمة، عندما يكون التحدي عالميا حقا وبأبعاد غير مسبقة؟ وتعتقد إسبانيا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينسق هذه الاستجابة الأساسية بثلاث طرق.

أولا، يجب أن تنفذ إجراءات فعالة. وكما يفيد الأمين العام، فإن كوفيد-19 عدو مشترك تجب مكافحته. ولأول مرة منذ إنشاء الأمم المتحدة، تؤثر الأزمة الإنسانية الطبيعية المنشأ على جميع الدول عبر الحدود والحوافز. والكوارث الإنسانية التي يتسبب فيها الناس يجب أن تتراجع أمام هذه الكارثة الإنسانية التي تسببها الطبيعة وتؤثر علينا جميعا.

ساهمت إسبانيا في مبادرة الإسراع بإتاحة أدوات لمكافحة كوفيد-19 وفي آلية مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي منذ إنشائها، وتدعم التقدم السريع في إنشاء آليات جديدة لتجميع اللقاحات لضمان حصول الجميع على اللقاحات وتوزيعها.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وقعت إسبانيا إعلان الرياض، الذي أعربت فيه مجموعة العشرين عن تصميمها على مساعدة أضعف البلدان وأكثرها هشاشة على مكافحة الجائحة، ولا سيما في أفريقيا. وتحقيقا لهذا الغرض، تعهدت إسبانيا بتنفيذ مبادرة تعليق خدمة الدين لتمكين البلدان المؤهلة بتعليق مدفوعات الفائدة على الديون الثنائية الرسمية حتى حزيران/يونيه 2021.

ثانيا، ندعو إلى التنسيق المناسب بين أدوات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وإسبانيا، بوصفها شريكة استراتيجية وخاصة في أفريقيا، تدرك تماما هذه الحاجة. إن الخطة الأفريقية الثالثة والإجراءات المدرجة في التركيز على أفريقيا 2023 تجسيد جيد لذلك. ويجب أن نعزز تعاوننا مع البلدان الأفريقية وأن ننفذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها الإنمائية، فضلا عن خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وفي هذا المجال، لا يزال من المهم توسيع وتعميق العمل المشترك مع المنظمات الإقليمية.

ثالثا، يجب أن نوسع نطاق الاستجابة لتشمل مجالات أخرى. وتأمل إسبانيا في تطبيق الإجراءات والدروس المستفادة من مجلس الأمن والهيئات المتعددة الأطراف في أفريقيا على مناطق أخرى من الكوكب حيث تستمر فيها أيضا النزاعات الشديدة.

المرفق 42

بيان الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة، باسكال بايرسويل

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تشكر سويسرا الصين على تنظيم هذه المناقشة، وتشكر المتكلمين على إسهاماتهم.

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثّرت تأثيراً شديداً على القارة الأفريقية في المناحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أعلن الاتحاد الأفريقي منذ بداية الجائحة، من خلال مفوضيته ومجلس السلم والأمن التابع له. ومداخلات اليوم تشهد على ذلك. ولم يعطَ في أفريقيا سوى أقل من 2 في المائة من جرعات اللقاح الموزعة في جميع أنحاء العالم، كذلك فإن مئات الملايين من الناس في القارة معرضون لخطر التخلف عن الركب. وتؤدي المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها دوراً رئيسياً في مكافحة الجائحة وإيصال اللقاحات إلى القارة. ويجب أن نضمن توزيعها بروح من التضامن. ما برحت سويسرا حتى الآن ملتزمة بتقديم أكثر من 600 مليون فرنك سويسري للاستجابة لأزمة (كوفيد-19) في قطاع الصحة وقطاعات أخرى. نؤيد أيضاً تقرير مراكز تتبع الشائعات، وهي مراكز تكافح انتشار المعلومات المغلوطة عن الجائحة.

على غرار تغير المناخ، تؤدي الجائحة إلى تفاقم النزاعات القائمة وهذا يتطلب من مجلس الأمن كل الاهتمام. وهناك ثلاثة تدابير هامة للاستجابة لهذه التحديات على نحو أفضل.

أولاً، إن مكافحة الجائحة بفعالية تتطلب وقف الأعمال القتالية ومنع نشوب نزاعات جديدة. وفي هذا الصدد، تؤيد سويسرا الجهود المختلفة المبذولة في أفريقيا وغيرها، بما في ذلك منع التطرف العنيف. ومن خلال الاتحاد الأفريقي، دعمنا تدريب الوسيطيات. وتدعو سويسرا مجلس الأمن إلى مضاعفة جهوده لتعزيز اتفاقات وقف إطلاق النار، وفقاً للقرار 2532 (2020)، من أجل إحداث مساحات للتفاوض وتهيئة ظروف مواتية لإعادة الإعمار بعد انتشار الجائحة.

ثانياً، السلام والتنمية وحقوق الإنسان عناصر تعزز بعضها بعضاً في سياق استجابة طويلة الأجل لعلاج الأسباب الجذرية للنزاع. إن لجنة بناء السلام في وضع مثالي لتعزيز الاتساق بين الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة والشراكات بين الأطراف الفاعلة المتعددة الأطراف والإقليمية دعماً لأولويات الدول الأعضاء وتماشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. ونرحب بالتبادل في الأفكار بين رئاسة مجلس الأمن ولجنة الاتحاد الأفريقي الذي جرى قبل هذه المناقشة المفتوحة. ونشجع المجلس على أن يأخذ في الاعتبار الكامل خبرة اللجنة في عملها.

ثالثاً، يجب إشراك جميع السكان من أجل إعادة البناء على نحو أفضل ومستدام. ويجب أن نعيد بناء الثقة بين الناس ومؤسسات الدولة. والنساء والشباب من بين أكثر المتضررين من عواقب هذا الجائحة، وهما في الوقت نفسه عوامل رئيسية في التحول. وحتى قبل انتشار الجائحة، ساهمت سويسرا في إيجاد فرص عمل وتطوير التدريب المهني للشباب في منطقة البحيرات الكبرى. ويجب أن يأخذ مجلس الأمن في الحسبان المساهمة الرئيسية للنساء والشباب في السلام والتنمية المستدامة وأن يقدم لهم دعماً متزايداً، بما في ذلك من خلال ولايات الأمم المتحدة الإقليمية، مثل المكاتب الإقليمية القائمة في غرب أفريقيا ومنطقة

الساحل ووسط أفريقيا. ويجب أن يأخذ في الحسبان أيضا مساهمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الجائحة، وفي استدامة جهود السلام.

نحضر مجلس الأمن على كفالة التنفيذ الكامل للقرارين 2532 (2020) و 2565 (2021) في جميع الحالات الخاصة بكل بلد مدرج في جدول أعماله. وستظل سويسرا شريكا موثوقا به في الجهود المشتركة لمنع نشوب النزاعات، وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الجائحة في أفريقيا.

المرفق 43

بيان البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

تشكر الإمارات العربية المتحدة الصين على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة. وهذه فرصة لتعزيز فهمنا الجماعي لأثر الجائحة على البلدان المتأثرة بالنزاعات في أفريقيا، ومناقشة أساليب التعاون من أجل التصدي على نحو مشترك للأسباب الجذرية للنزاع والحد من هذا الجائحة.

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ما فتئت منذ أن أطلبت برأسها تتحدى بشدة نظم الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم. وقد أعاق ذلك قدرات الحكومة على تقديم الخدمات، وقد استغلّت الأزمة في الدول الهشة بالذات وفي تلك التي تشهد حالات نزاع مسلح. والإمارات العربية المتحدة تشعر بالجزع إزاء التقرير الأخير الصادر عن منظمة الصحة العالمية ومفاده أن أفريقيا تلقت أقل من 2 في المائة من جرعات لقاح (كوفيد-19) التي توزع على الصعيد العالمي. وترى الإمارات العربية المتحدة أن جميع المجتمعات المحلية، ولا سيما المتضررة من النزاعات، يجب أن تدعمها نظم قوية للرعاية الصحية. وهذا أمر أكثر أهمية من أي وقت مضى في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

كذلك تمثل الجائحة الآن عاملاً رئيسياً في الصعوبات الاقتصادية والإنمائية التي تكمن وراء الأسباب الجذرية للنزاع على الصعيد العالمي، بما في ذلك في البلدان الأفريقية المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وتشعر الإمارات العربية المتحدة بالقلق بوجه خاص إزاء تقديرات الاتحاد الأفريقي التي تفيد بأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تهدد بالقضاء على ما يقرب من 20 مليون وظيفة، سواء في القطاعات الرسمية أو غير الرسمية. وقد أثّرت البطالة بشكل غير متناسب على الشباب، حيث تبلغ نسبة البطالة في صفوفهم ضعف النسبة لدى كبار السن، وهذا أمر ذو أهمية خاصة، لكون أفريقيا أصغر قارة في العالم.

تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بأهمية الاستثمار في الشباب. وبناء على ذلك، أعلنت في شباط/فبراير 2020 أنها ستستثمر 500 مليون دولار في الاقتصادات الأفريقية، مع التركيز على الشباب والرقمنة، من خلال جمعية الإمارات العربية المتحدة لأفريقيا. إن دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بتعزيز الفرص، وخاصة للشباب، حتى يتمكنوا من التطلع بتفاؤل إلى مستقبل يمسون بزمامه بحزم.

كذلك لا يزال الإرهاب والعنف يزعزان استقرار العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك القارة الأفريقية. ولا تزال الجماعات الإرهابية والعنف القبلي تهدد منطقة الساحل. وتلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة بتأزر الجهود الجماعية لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، وتواصل دعم القوة المشتركة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك من خلال كلية الدفاع التابعة للمجموعة الخماسية في نواكشوط، والمكلفة بتدريب ضباط عسكريين من بلدان المجموعة الخماسية

إن الإمارات العربية المتحدة تدرك أن أفريقيا متنوعة للغاية وأنه لا توجد حلول واحدة تناسب الجميع، ولكننا نود أن نبرز أربعة إجراءات جماعية لها سجل حافل في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في المناطق الهشة.

أولاً، نحن بحاجة إلى التغلب على الجائحة. وتماشياً مع هذه الجهود، علينا أن نجعل توفر اللقاحات أمراً أكثر يسراً، بما في ذلك عن طريق خفض تكلفتها وتحسين الخدمات اللوجستية للوصول إلى المناطق النائية. وقد اتخذت الإمارات العربية المتحدة عدداً من المبادرات في هذا الصدد. وقد تعهدنا مؤخراً

بتقديم اللقاحات والدعم اللوجستي لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، واشتركت مؤسسة موانئ دبي العالمية الإماراتية مع اليونيسف في دعم الدور الرائد للصندوق في شراء وتوريد ملياري جرعة من لقاحات كوفيد-19 وتقديم إمدادات التطعيم المساعدة نيابة عن مرفق كوفاكس.

تواصل الإمارات العربية المتحدة أيضا إرسال المساعدة الطبية إلى أكثر من 25 بلدا في القارة الأفريقية. وقد وزعنا حتى الآن أكثر من 30 رحلة جوية، تحمل 259 طنا من الإمدادات الطبية. وبالإضافة إلى ذلك، تفخر الإمارات العربية المتحدة بدعمها لجهود الإغاثة العالمية التي تقوم بها الأمم المتحدة، حيث تستضيف دبي أكبر مركز لوجستي للمنظمة، الذي كان في المراحل الأولى من الجائحة مسؤولا عن توزيع نحو 80 في المائة من مجموع معدات الحماية الشخصية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ثانيا، الاستثمار في التنمية مهم لتحقيق السلام. ولهذا السبب، يتعين علينا الإسراع في توسيع نطاق الحلول للتكيف الشامل مع المناخ وتركيز جهود المنظمة الإنمائية على المناطق الهشة. وكجزء من ذلك العمل، يجب أن نواصل مساعدة المزارعين على مواجهة الجفاف والأحوال الجوية القاسية والمواسم المتغيرة من خلال التكنولوجيا والنهج الجديدة. ولدعم هذا العمل، انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى عدد من البلدان لإطلاق بعثة الابتكار الزراعي للمناخ، التي تحفز الاستثمار العام في الزراعة المراعية للمناخ والبحوث الزراعية الوطنية وخدمات الإرشاد. كذلك تؤيد دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أجل توفير الخدمات الاستشارية التقنية الزراعية في البيئات الهشة.

ثالثا، علينا مواصلة تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القارة، مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، فضلا عن الدول الأعضاء فيه، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وتكتسي الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أهمية قصوى في التصدي للتحديات المعقدة أمام السلام والأمن في أفريقيا.

وأخيرا، كل هذه الجهود لا طائل منها إذا تركت النساء والفتيات خلف الركب. ويجب أن تؤخذ احتياجاتهن الخاصة في الاعتبار من خلال تحليل نوع الجنس ومشاركتهن في صنع القرار، سواء فيما يتعلق باللقاح، أو التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أو الأمن المناخي، أو منع نشوب النزاعات وحلها. وبينما نهدف إلى بلوغ مجتمعات أكثر سلاما واستقرارا في الأجل الطويل، يجب أن نضمن حصول النساء والفتيات على التعليم والرعاية الصحية على قدم المساواة، وأن نضمن إدماجهن الكامل والمتساوي والمجدي في جميع المسائل ذات الصلة بالسلام والأمن. وفي هذا الصدد، إن تعزيز مشاركة المرأة في قطاع الأمن أحد الأهداف الرئيسية لمبادرة المرأة والسلام والأمن في بلدي، التي تمسك بزمامها الشبيخة فاطمة بنت مبارك. وقد تم بالفعل تدريب أكثر من 100 امرأة من القارة الأفريقية من خلال هذه المبادرة.

في الختام، تغتنم دولة الإمارات العربية المتحدة هذه الفرصة لتجديد التزامها بالعمل مع الشركاء للحفاظ على السلام والأمن الدوليين في أفريقيا، لا سيما خلال فترة ولايتنا المقبلة في مجلس الأمن في الفترة من عام 2022 إلى عام 2023.

المرفق 44

بيان نائب الممثل الدائم لزيمبابوي لدى الأمم المتحدة، برونيلار نياغورا

أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة بشأن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بالتوازي مع دعم الانتعاش في أفريقيا بعد الجائحة.

في الإعلان المتعلق بإحياء الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 1/75)، التزم رؤساء الدول والحكومات بالوفاء بالوعد المتمثل في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وإقامة عالم أفضل للأجيال المقبلة. وبينما لدينا كل الأدوات التي نحتاجها لإقامة عالم أفضل، ربما لا نحقق تطلعاتنا إلى المستقبل الذي نصبوا إليه بدون تحقيق السلام والأمن اللذين يحفظانه. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة مواطن الضعف في معظم البلدان التي تعاني من حالات خاصة، بما في ذلك البلدان التي تعاني من حالات نزاع. وقبل ظهور الجائحة، أشارت الدراسات بالفعل إلى أن العديد من البلدان النامية لم تكن على المسار الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وقد أدت الآثار المدمرة لهذا الجائحة إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة بين الدول وفيما بينها، مما زاد من تعريض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 للخطر، وهدد الاستقرار في العديد من البلدان.

تمثل النزاعات في أفريقيا 70 في المائة من الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ومع اعتماد خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، رؤية القارة الطويلة الأجل لتعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع، أدرك القادة الأفارقة أن السلام والتنمية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً لا انفكاك منه. ومن أجل تحرير القارة الأفريقية من الحروب، والتنازعات الأهلية، والأزمات الإنسانية، وتهيئة بيئة مواتية للتنمية في أفريقيا، اعتمد القادة الأفارقة مبادرة إسكات المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020 باعتبارها البرنامج الرئيسي للسلام والأمن في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وفي حين أن إسكات المدافع بحلول عام 2020 ربما كان طموحاً للغاية، فإن هجمة جائحة كوفيد-19 جعلت إحراز الهدف أكثر صعوبة، حيث اضطرت البلدان الأفريقية إلى تحويل اهتمامها نحو الأولوية الملحة لاحتواء أمر بدأ كأزمة صحية ذات آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة. إن الجائحة توجع جميع العوامل التي تدفع إلى عدم الاستقرار، مما يعوق جهودنا لمنع نشوب النزاعات وحلها.

لقد زادت جائحة كوفيد-19 من تعقيد الجهود الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتهدد حالياً بعرقلة التقدم المحرز منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عام 2015 والتي ترمي إلى إحداث تحولات. وكانت المناطق المتضررة من النزاعات والدول الأفريقية الهشة أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة. ولذلك، تحتاج البلدان الأفريقية إلى دعم معزز لمواصلة الجهود الرامية إلى إنهاء النزاعات سعياً منها لإعادة البناء على نحو أفضل والخروج من الجائحة أقوى وأكثر مرونة. ولتحقيق ذلك، من الضروري أن تركز الأمم المتحدة على الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة الصحية، وهي من الأسباب الجذرية للنزاعات. وتتراوح هذه الأسباب الأساسية بين التهميش والاستبعاد، والتمييز، والتخلف، والتمييز والعنصري، فضلاً عن التهديدات الناشئة للسلام والأمن والصادرة عن الجماعات الإرهابية والمسلحة التي سعت إلى استغلال الجائحة.

على الرغم من أن الآثار الصحية للجائحة كانت أكثر اعتدالا في القارة الأفريقية من أجزاء أخرى من العالم، فإن الآثار الاجتماعية والاقتصادية كانت مدمرة. ويتوقع البنك الدولي أن الركود في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سيجبر ملايين الناس على الوقوع في براثن الفقر ويزيد من انعدام الأمن الغذائي. وإن انخفاض الإيرادات وزيادة أعباء ديون معظم الحكومات الأفريقية أعاق توفير شبكات الأمان الاجتماعي لشعوبها، مما زاد من حدة التوترات السياسية في العديد من البلدان الأفريقية.

على الرغم من أن التركيز العالمي ينصب حاليا على مكافحة الجائحة، لا بد أيضا من التعاون المتين والمتعدد الأطراف للتصدي لمستويات الديون المرتفعة والتحديات المتعلقة بالسيولة المالية في العديد من البلدان الأفريقية. ومع استمرار ارتفاع معدلات الإصابة في أجزاء أخرى من العالم سيحتاج المجتمع الدولي إلى ضمان حصول البلدان المنخفضة الدخل على السيولة الدولية على نحو كاف

إن استمرار بعض البلدان القوية في فرض تدابير قسرية انفرادية غير قانونية يقوض بشدة جهودنا للتصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في زيمبابوي. ونرى أن هذه التدابير تتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتتطوي على آثار تتجاوز الحدود الإقليمية، وتنتهك مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ويؤثر تطبيقها في إمكانية وجود نظام تجاري دولي عادل ويمكن التنبؤ به ويعود بالفائدة على الجميع. كذلك تنتهك التدابير القسرية الأحادية الجانب حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. ولذلك نطالب الذين فرضوا علينا جزاءات غير قانونية برفعها بدون قيد أو شرط.

وفي الوقت الذي يواصل فيه المجتمع الدولي العمل على التعافي من تأثير الجائحة، فإن حصول الجميع بطريقة عادلة وميسورة التكلفة على لقاحات كوفيد-19 المأمونة والجيدة والفعالة ينبغي أن يظل في صميم عملية الإنعاش. وفي رأينا أنه ما لم تتوفر اللقاحات، وبأسعار معقولة، ويمكن للجميع الحصول عليها، سيعاني الكثير من الناس الضعفاء، بمن فيهم أولئك الذين هم في حالات نزاع. ومن الضروري زيادة التعاون الدولي بين البلدان والمؤسسات المالية الدولية وشركات الأدوية الكبرى، على أن تضطلع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بدور مركزي. ونلاحظ بقلق التقدم غير المتكافئ في الحصول على اللقاحات، ونود أن نؤكد أهمية تعزيز مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي لضمان التوزيع العادل للقاحات في جميع البلدان. وقد أدى ظهور أشكال متغيرة من الفيروس أكثر عدوى وانتقالا إلى زيادة الحاجة الملحة إلى الحصول العادل على اللقاحات.

إننا نمر في لحظة حاسمة في تاريخ البشرية ولم يتبق سوى 10 سنوات لتحقيق خطة التنمية المستدامة الطموحة لعام 2030. ولم يعد التعاون والتضامن العالميان خيارا بل ضرورة لا مندوحة عنها للوفاء بوعد المستقبل الذي نصبوا إليه وعدم ترك أحد خلف الركب. وفي هذا الصدد، لا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة إلى تعددية الأطراف الفعالة، والنهج المتكاملة التي تعالج الأسباب الجذرية للصراعات وتعزز التنمية، وذلك من خلال بناء مجتمعات أفضل وأكثر مرونة واستدامة. وإن أي عالم مترابط يتطلب تعاونا دوليا تعمل فيه بشكل وثيق وفعال الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والتكتلات التجارية وأصحاب المصلحة الآخرون.

سيكون دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حاسما لتعافي البلدان الأفريقية على نحو مستدام من الجائحة. إن هذه المنظمات، بوصفها أول المستجيبين للأزمات، تتمتع بمعرفة وفهم فريدين للأسباب

الجزرية للنزاعات في مناطقها، ويمكنها أن تستخدم مزاياها النسبية في منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات. وفي هذا السياق، يلزم تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للتصدي بفعالية للتحديات التي تواجه القارة. وفي عصر الأزمات المتزايدة التعقيد والعاجلة أصبح هذا التعاون أكثر أهمية من أي وقت مضى.
